سلسلة
الدراسات الاجتماعية والعمالية
(٤١)

تقييم فاعلية
مشروعات الأسرة في دول مجلس التعاون

بمناسبة الاحتفال بالذكرى العاشرة للسنة الدولية للأسرة
(١٩٩٤ – ٢٠٠٤م)

إصدار

الطبعة الأولى
٢٠٠٤م

تصدر عن
المكتب التنفيذي
لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية
بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

المحتويات	الصفحة

تقديم المدير العام ..... ٧ – ٩

الدراسة الأولى – دراسة تقبيمية حـول فاعلية برامج ومشروعات رعاية الأسرة في دول مجلس التعاون.. ١١ – ١٣٢

إعداد الدكتور: علـي أحمـد الطـراح....
عميد كلية العلوم الاجتماعية – جامعة الكويت.....

الدراسة الثانيـة – برامج ومشروعات رعـاية الأسـرة في دول مجلس التعاون الخليجي..... ١٣٣ - ٢٧٥

إعداد الدكتور: أحمد عبدالرحمن حمودة...
المستشار في قضايا التنمية والأسرة.....

تقديم المدير العام

انطلاقاً من المفهوم الإسلامي الذي يعلي من شأن الأسرة ومكانتها ودورها، باعتبارها تشكل الخلية الأولى والركن الأساس الذي لا غنى عنه في الحفاظ على تماسك المجتمع واستقراره، فضلاً عن كونها العنصر الفاعل والمؤثر في تطويره وتنميته المستدامة.

فقد حظي الاهتمام بقضايا الأسرة بموقع الصدارة والأولوية، ومنذ البدايات المبكرة لانشاء الأجهزة الحكومية وتأسيس الجمعيات الأهلية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، حيث تجسد ذلك في السعي الحثيث لمعالجة الظواهر والمشكلات الاجتماعية التي برزت بفعل التطور والتحديث من خلال القيام بتقديم خدمات وبرامج استهدفت النهوض بمستوى الأسرة ورعاية شؤونها ودعمها في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والصحية والتعليمية والسكنية والترويحية وغيرها من المجالات، وعلى نحو يضاهي في ميادين منها ما تقدمه الدول المتقدمة.

إلا أنه وعلى الرغم من ذلك، فإن تلك البرامج والخدمات المقدمة للأسرة، هي اليوم بحاجة إلى وقفة تقييم ومراجعة شاملة، لكون الأسرة ككيان ومؤسسة اجتماعية باتت أكثر عرضة وتأثراً بكل ما يطرأ على المجتمع من متغيرات وتحولات، خاصة في عالمنا المعاصر، مما نجم عن ذلك تغيير ملحوظ في احتياجات الأسرة، وفيما ينتظر منها من

مهام وأدوار مستجدة، الأمر الذي يستوجب تطويراً جذرياً في منهج ونمط التخطيط المنشود، إذا ما كان المستهدف حقاً تلبية فعلية لمتطلبات حقيقية ومتغيرة يفرضها إيقاع الحياة المتسارع في ظل تيارات العولمة واستحقاقاتها.

في هذا السياق، وفي نطاق الاحتفال الجماعي المشترك لدول مجلس التعاون بالذكرى العاشرة للسنة الدولية للأسرة (١٩٩٤ – ٢٠٠٤م)، وبهدف تعزيز المراجعة النقدية الشاملة لواقع ومنطلقات ما يقدم للأسرة من برامج وخدمات في دول المنطقة، يأتي تخصيص هذا العدد من سلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالية للمكتب التنفيذي، لنشر دراستين هامتين في هذا المجال، الأولى للدكتور على أحمد الطراح، عميد كلية العلوم الاجتماعية بجامعة الكويت، تحت عنوان (دراسة تقيمية حول فاعلية برامج ومشروعات رعاية الأسرة في دول مجلس التعاون)، والدراسة الثانية للدكتور احمد عبدالرحمن حموده، المستشار في قضايا التنمية الاجتماعية والأسرة، تحت عنوان (برامج ومشروعات رعاية الأسرة في دول مجلس التعاون).

وإذ تبرز الأهمية التي تكتسبها هاتان الدراستان، نظراً لتكامل معالجتهما لهذا الموضوع، من خلال استعراض ورصد واقع المشروعات والبرامج المنفذة والهادفة لدعم ورعاية الأسرة في دول مجلس التعاون، في ضوء مجموعة من المقاربات السسيولوجية، بهدف تقييم قدرتها وفاعليتها على تحقيق ما هو مرسوم ومرتجى من أهداف وغايات،

وانتهاءً إلى ما خلصت إليه الدراستان المذكورتان من صياغة لأهم أساليب وآليات وأدوات التقييم، وبلورة للمعايير والموجهات والخيارات الكفيلة بتطوير تلك المشروعات والبرامج لتواكب متطلبات التنمية المستدامة، وعلى النحو الذي يتلاءم مع ظروف واحتياجات المجتمعات العربية في الخليج.

فإنه لا يسعني في هذا المقام إلا أن أعرب عن خالص الشكر والتقدير لكل من تعاون مع المكتب التنفيذي في تنظيم وعقد مجموعة الفعاليات العلمية المشتركة احتفاءً بهذه المناسبة الدولية، كما يسعدني أن أنوه وبكل الثناء والتقدير بالجهد العلمي القيم لكل من الدكتور على أحمد الطراح والدكتور أحمد عبدالرحمن حموده، راجياً أن يكون هذا العدد رافداً في إثراء المكتبة المتخصصة، وبما يعزز التوجه النقدي المنشود للارتقاء بالمشروعات والبرامج الاجتماعية، خدمة لقضايا الأسرة وتمكيناً لها للقيام بأدوارها المتجددة والمتعددة.

والله نسأل دوام التوفيق

عثمان بن عبدالله التويجري

الدراسة الأولى

دراسة تقييمية حول
فاعلية برامج ومشروعات رعاية الأسرة
في دول مجلس التعاون

إعداد

الدكتور علي أحمد الطراح

عميد كلية العلوم الاجتماعية ـ جامعة الكويت

المحتويات	الصفحة

مقدمة عامــة ..... ١٥ ــ ٢٤

الفصل الأول ــ الوضع الراهن لبرامج ومشروعات رعاية الأسرة في مجتمعات دول مجلس التعاون..... ٢٥ ــ ١٠١

الفصل الثاني- تقييم الوضــع الراهن لبرامج ومشروعات رعاية الأسرة في المجتمع العربي الخليجي..... ١٠٣ ــ ١١٦

الفصل الثالث ــ الخيارات المطروحة لتفعيل برامج ومشروعات رعاية الأسرة في دول مجلس التعاون ..... ١١٧ ــ ١٢٧

خاتمــة ..... ١٢٨ ــ ١٢٩

المراجــع ..... ١٣٠ ــ ١٣٢

مقدمـة عامة

لم يعد اهتمام المجتمعات الإنسانية برعاية الأسرة، ووضع برامج ومشروعات لرعايتها والتخطيط لها منذ بداية القرن العشرين نوعا من أنواع الترف أو السفه، أو صورة من صور الإسراف أو التبذير، بل إن تبني الاستراتيجيات، وتحديد الأهداف، وتوظيف السياسات ، والبرامج والمشروعات التنفيذية حول الأسرة ورعايتها قد أصبح حقيقة راسخة في كل المجتمعات المتقدمة، هذا من جانب، ومطلبا ملحا في كافة المجتمعات النامية، وعلى وجه الخصوص في ظل تحديات ثورة المعلومات والاتصالات والحاسبات، من جانب آخر.

وإذا كانت مجتمعات العالم المتقدم قد استطاعت استيعاب تلك التحديات، والتعامل معها، واستثمارها لصالح برامج ومشروعات رعاية الأسرة، فإن هذه المجتمعات المتقدمة نفسها قد وضعت مجتمعاتنا العربية بوجه عام، ومجتمعات دول مجلس التعاون بوجه خاص في مواجهة حقيقية مع هذه التحديات، وكيفية التعامل معها، واستثمارها لصالح برامج رعاية الأسرة، واقتراح الخيارات المطروحة لدعم وتفعيل برامج ومشروعات رعاية الأسرة في مجتمعات دول مجلس التعاون الخليجي.

ولقد انطلقت مجتمعات دول مجلس التعاون الخليجي في التخطيط لبرامج ومشروعات رعاية الأسرة وتحديد احتياجاتها من قناعة تامة، ودرجة عالية من الوعي مرتكزة في ذلك على حقيقتين أساسيتين، تتمثل الأولى في أن الاهتمام ببرامج رعاية الأسرة هو اهتمام بأمن المجتمع في حاضره ومستقبله، لا يمكن تأجيله، وأما الحقيقة الثانية فتتحدد في ذلك الارتباط الإيجابي بين التخطيط لبرامج ومشروعات رعاية الأسرة من جانب، والتنمية البشرية المستدامة من جانب آخر.

وتواجه مجتمعات دول مجلس التعاون الخليجي في سعيها لتطوير برامج ومشروعات رعاية الأسرة، مجموعة من التحديات الكبرى سواء على المستوى المحلي، أو الإقليمي، أو الدولي يأتي في مقدمتها تلك التحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية السريعة والمتعاقبة التي أصابت بنية الأسرة كوحدة اجتماعية أساسية يتكون منها المجتمع الخليجي.

وفي لمحة تاريخية سريعة لمجتمعات دول مجلس التعاون الخليجي التي عرفت بثروتها النفطية، وتشكل هذه الدول المكونة لهذا الإقليم الخليجي أهمية عالمية كبيرة للاقتصاد العالمي، ومن هنا تأتي الأهمية الإستراتيجية لهذه المنطقة الحيوية عالمياً.

ومنذ القدم تمتاز هذه المنطقة بأهمية استراتيجية عالية باعتبارها ممرا مائيا مهما لحركة التجارة وبالتالي أصبحت المنطقة محط أنظار للقوى العظمي التي سيطرت على هذه المنطقة لعقود من الزمن، ولأسباب أيكولوجية اعتبرت هذه المنطقة من المناطق القاسية اقتصاديا ، فالعيش فيها أمر صعب يتطلب جهوداً كبيرة ومثابرة ومشقة. وعرف أهل هذا الإقليم بصلابتهم في مقاومة الظروف الطبيعية القاسية ووجهوا أنظارهم إلى البحر والصحراء باعتبارهما مصدراً للرزق والحياة . فالتجمعات السكانية المتعددة التي هاجرت من وسط الجزيرة العربية بحثا عن الرزق انتشرت في سواحل الخليج وانخرطت في مجموعة من الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالبحر، فاستوطنت بين أهالي هذه البلاد صناعة الغوص والسفن والتجارة إضافة إلى زراعة الواحات والرعي.

ولقد أفرز هذا الواقع الاقتصادي، واقعاً اجتماعياً لم ينته بانتهاء الظروف الاقتصادية التي أشرنا إليها، فما زالت العلاقات الاجتماعية والقيم السائدة في هذه البلاد تعد انعكاساً للماضي ومازال أهالي هذه البلاد،

وبالرغم من موجات التغير التي يشهدها العالم، يتصفون في بعض جوانب حياتهم بالتقليدية والقبلية والعائلية والطائفية التي تفرض نفسها على الواقع الحديث بكل معطياته وتعقيداته. بل أننا لا نبالغ إذا قلنا أن سياسات دول مجلس التعاون الخليجي عملت على تعزيز بعض المفاهيم التقليدية بغير قصد أو بقصد، مما جعل عملية التغيير في نمط الحياة الأسرية صعبا للغاية.

لقد أثرت زيادة إيرادات النفط على الانساق الاجتماعية والثقافية للمجتمع، ووفقاً لنظريات التغيير الاجتماعي والثقافي التي تبناها علماء الاجتماع فإن معدلات التغير المادية تسبق معدلات التغير فى الجانب الثقافى، مما ينشأ معه هوة ثقافية Caltural Lag تتمثل في الصراع بين القديم والجديد، والتمسك بالعادات والتقاليد وأنماط السلوك المحافظ، والتطلعات الجديدة المتحررة والتأثر بالأفكار والثقافات الأخرى (باقادر، ص ١٠٩).

فلقد كان للظروف الاقتصادية، والتي يطلق عليها وسائل الإنتاج الأثر الكبير في بلورة وتشكيل العلاقات الاجتماعية في مجتمعات الخليج والجزيرة العربية. فالقبيلة شكلت لنا الوحدة الاجتماعية السائدة قبل النفط، واستمرت ملامحها الاجتماعية إلى المرحلة الحالية. فالقبيلة وبالرغم من التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها المنطقة مازالت تشكل ركناً أساسياً في البناء الاجتماعي لدول مجلس التعاون.

كما شكلت العائلة كذلك وحدة اجتماعية إنتاجية تمركزت السلطة فيها في يد الأب، بالرغم من التغيير الذي اجتاح المنطقة، إلا أن ملامح الأسرة التقليدية مازالت مستمرة. فالأسرة بالرغم من تحولها إلى أسرة "نووية" Nuclear Family كما يسميها علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا،

إلا إنها وإن أخذت شكل الأسرة النووية في استقلالية المسكن، إلا أن علاقات أعضائها تأخذ شكل الأسر الممتدة. فالتعاون والتعاضد والتآخي تشكل سمات أساسية للأسرة الخليجية العربية.

ولقد أولت مجتمعات دول مجلس التعاون الخليجي رعاية الأسرة أهتماما كبيراً في دساتيرها، فنصت المادة (٩) من دستور دولة الكويت ١٩٦٢ "على أن الأسرة أساس المجتمع، قوامها الدين والأخلاق وحب الوطن، يحفظ القانون كيانها ويقوى أواصرها ويحمي في ظلها الأمومة والطفولة"، كما نصت المادة "١٥" "أن على الدولة أن ترعى النشء وتحميه من الاستغلال وتقيه من الإهمال الأدبي والجسماني والروحي".

أما دستور دولة قطر ، فنصت المادة الفقرة (أ) "على أن الأسرة أساس المجتمع قوامها الدين والأخلاق وحب الوطن، وينظم القانون الوسائل الكفيلة بحمايتها من كل عوامل الضعف وتدعيم كيانها وتقوية أواصرها والحفاظ على الأمومة والطفولة في ظلها". كما نصت الفقرة (ج) من ذات المادة على أن (ترعى الدولة النشء وتصونه من أسباب الفساد وتحميه من الاستغلال وتقيه شر الإهمال الجسماني والروحي).

أما دولة البحرين فنصت المادة (٥ – أ) على أن الأسرة أساس المجتمع قوامها الدين والأخلاق وحب الوطن، يحفظ القانون كيانها الشرعي ويقوي أواصرها وقيمها، ويحمي في ظلها الأمومة والطفولة، ويرعى النشء ويحميه من الاستغلال ويقيه من الإهمال الأدبي والجسماني والروحي. كما تعني الدولة خاصة بنمو الشباب البدني والخلقي والعقلي.

ونصت المادة (١٦) من دستور دولة الإمارات العربية المتحدة، على "أن يشمل المجتمع برعايته الطفولة والأمومة ويحمي القصر

وغيرهم من الأشخاص العاجزين" وقد جاءت هذه المادة تأكيدا للمادة (١٥) من الدستور التي نصت على "أن الأسرة أساس المجتمع قوامها الدين والأخلاق وحب الوطن ، ويكفل القانون كيانها ويصونها ويحميها من الانحراف".

كما نصت المادة (١٢) من النظام الاساسي لسلطنة عمان على أن الأسرة أساس المجتمع، وينظم القانون وسائل حمايتها، والحفاظ على كيانها الشرعي، وتقوية أواصرها وقيمها، ورعاية أفرادها وتوفير الظروف المناسبة لتنمية ملكاتهم وقدراتهم. وكما تكفل الدولة للمواطن وأسرته المعونة في حالة الطوارئ والمرض والعجز والشيخوخة، وفقا لنظام الضمان الاجتماعي، وتعمل على تضامن المجتمع في تحمل الأعباء الناجمة عن الكوارث والمحن العامة.

وفى المملكة العربية السعودية (شتا، ص ١٤٠) فإن السياسة الاجتماعية المعلنة تستمد مبادئها من الشريعة الإسلامية السمحاء التي تحدد القواعد الأساسية التى وردت فى القرآن الكريم والسنة النبوية، وذلك فيما يختص بخطط التنمية فى مجال رعاية الشباب، والطفولة، والأسرة، والضمان الاجتماعي.

ولقد أصدرت دول مجلس التعاون، استنادا إلى دساتيرها ومصادر التشريع فيها، عدداً من التشريعات والقوانين العامة التي تكفل حماية المجتمع وأفراده بصفة عامة، ويشمل ذلك الأسرة والطفولة. والمتابع لهذه التشريعات والقوانين يجد أنها عالجت كثيراً من جوانب الحياة الأسرية في دول المجلس، إلا أنها مازالت قاصرة في البعض منها، مما يتطلب دراسة تقويمية لهذه التشريعات بغية توفير الحماية والعدالة للأسرة الخليجية (حطب، ص ١٨).

ولقد كان للسياسات الاقتصادية، والممارسات الاجتماعية التى تم اتباعها منذ اكتشاف النفط واستغلاله على نطاق واسع أكبر الأثر على البيئة الاقتصادية والطبيعية للمجتمعات التقليدية فى الخليج والجزيرة العربية، ويمكن تحديد هذه التغيرات (الرميحى، ص ٧٦) فى نقاط موجزه، وذلك على النحو التالي:

١- تغيرات في البناء الاقتصادي، والتكامل السريع لهذا البناء البترولي الجديد داخل النظام الرأسمالي العالمي.

٢- تغيرات في البناء السياسي.

٣- تغيرات في قوي العمل، والبناء الطبقي.

٤- تغيرات في الحياة الاجتماعية والثقافية أدت إلى ظهور انماط استهلاكية ذات مستوى عالٍ.

ولقد ظهر مفهوم دولة الرفاه كنتيجة لنمو واتساع وظائف الدولة ومسئولياتها، فلم تقتصر وظائفها على أنشطة محددة، بل اتسعت لتستوعب شتى مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية حيث تعمل الدولة على تحقيق رفاهية مواطنيها من خلال شبكة من الخدمات التى تستجيب للاحتياجات المتغيرة للناس، وتطلعاتهم المتزايدة وتسهم فى الارتفاع المضطرد فى المستوى المعيشى (النجار، ص ٥٤).

وقد سارت مجتمعات دول مجلس التعاون الخليجي على نهج دولة الرفاة، فقد حلت الدولة فى فترة وجيزة محل الأسرة والجماعات في

أشباع الحاجات المتغيرة للناس، وانعكس ذلك على اطراد النمو فى الخدمات الاساسية وفى الاعتمادات المالية اللازمة لها، ويتضح ذلك فى التضخم المستمر فى مصروفات الحكومة على خدمات التعليم، الصحة، الرعاية الاجتماعية، و الإسكان والمرافق العامة وخدمات المجتمع....الخ.

إن التوسع الملحوظ فى دائرة حقوق المواطنين امتدت من الحقوق السياسية والمدنية الى الحقوق الاجتماعية كل ذلك دون التزام من جانب المواطنين بدعهما، بل أن تطلعاتهم تزداد باستمرار (Hommoud p. 60)، الأمر الذي يتطلب زيادة المعروض من السلع، وزيادة في الإنفاق عليها.

ويشير كثير من الباحثين فى هذا المجال إلى أن التغيرات التي تعيشها الأسرة الخليجية فى ظل ثورة المعلومات، والاتصالات، والحاسبات، وآليات العولمة تدعونا إلى التفكير فى طبيعة الأدوار التى تقوم بها الدولة جنبا إلى جنب مع منظمات المجتمع المدنى فى تفعيل برامج ومشروعات دعم الأسرة، وعلى وجه الخصوص فى ظل تبني المجتمعات الخليجية سياسات تغيير أنماط التنمية التى كانت قائمة على الوفرة المالية، وتوطين قوة العمل الوطنية، وإجراءات ترشيد الإنفاق، والاستجابة لتحديات التكتلات العالمية، وآليات العولمة، وانطلاق الجهود التنموية من مفهوم التنمية البشرية المستدامة (الفقير، ص ١٥٣)، بل إن هناك الكثير من الدراسات التى اشارت إلى ضرورة ترشيد دور جديد للدولة يتفادى دورها التقليدى الذى شهدته مسيرة التنمية السابقة فى مجتمعات دول مجلس التعاون الخليجى ممثلا فى الدور الأبوى الرعائي ليتضمن هذا الدور بصفة أساسية القدرة على توجيه أنشطة المجتمع، والعمل على تحقيق معدلات مرتفعة من التنمية، مع ضرورة أن تتخلى

عـن دعمهـا لبـرامج ومشـروعات رعايـة الأسـرة لكـي تتـولى منظمـات المجتمع المدنى ذلك الدور بكفاءة وفاعلية (الطراح، وسنو، ص ٥٣).

وفى إطار هذا السياق تحددت الأهداف التى تسعى هذه الدراسة إلى تحقيقها، وذلك على النحو التالي:

١- رصد وتحليل تجارب مجتمعات دول مجلس التعاون الخليجى فى مجال برامج ومشروعات رعاية الأسرة.

٢- تقييم تجارب مجتمعات دول مجلس التعاون الخليجى فى مجال برامج ومشروعات رعاية الأسرة فى ضوء كل من مفهوم الدولة الراعية، وفلسفة تقديم هذه البرامج والمشروعات، ومفهوم التنمية البشرية المستدامة، وعولمة أنماط ومضامين برامج ومشروعات رعاية الأسرة.

٣- التوصل إلى صياغة مجموعة من الخيارات المطروحة وتفعيل برامج ومشروعات دعم الأسرة في مجتمعات دول مجلس التعاون الخليجي.

وفى ضوء هذه الأهداف، فإن الدراسة الراهنة تسعى إلى الإجابة عن مجموعة من التساؤلات يمكن صياغتها وطرحها ، وذلك على النحو التالي:

١- هل كان لسياسات الدولة الراعية تأثير سلبي على برامج ومشروعات رعاية الأسرة؟ وهل نجم عن هذه السياسات خلل في منظومة القيم الاجتماعية التي تتمسك بها الأسرة الخليجية؟

وهل لهذه السياسات تأثير على عدم تحقيق هذه البرامج والمشروعات للأهداف المتحققة منها؟ وهل كان لهذه السياسات تأثير فى تدني الأدوار التي تقوم بها منظمات المجتمع المدني في دعم برامج ومشروعات رعاية الأسرة؟

٢- هل كان للفلسفة التى كانت تتمسك بها الدولة الراعية في تقديم كافة الخدمات للأسرة الخليجية تأثير على برامج ومشروعات رعاية الأسرة؟ وهل نجم عن هذه الفلسفة اختلالات في منظومة القيم الاجتماعية للأسرة الخليجية؟ وهل كان لهذه الفلسفة دور في تعاظم الدور الذي تقوم به منظمات المجتمع المدني في دعم برامج ومشروعات رعاية الأسرة؟

٣- هل كان لنمط التنمية السائدة، المتمثل في التنمية بالثروة أو بالنفط دور في نجاح برامج ومشروعات رعاية الأسرة فى تحقيق أهدافها؟

٤- هل كان لاتساع الفجوة بين نماذج ومضامين برامج ومشروعات رعاية الأسرة التي إتسمت بالتقليدية والجمود طوال فترة تقديمها، والتغير الشديد الذي أصاب بنية الأسرة الخليجية تأثير في عدم تلبية هذه البرامج والمشروعات للاحتياجات الأساسية للأسرة الخليجية؟ وهل يتطلب الأمر ظهور أنماط ومضامين جديدة تستطيع سد الفجوة بين جمود هذه البرامج والمشروعات، وتغير بنية الأسرة الخليجية؟ وما هو الدور الذى تلعبه منظمات المجتمع المدني في تدعيم عولمة برامج ومشروعات دعم الأسرة؟

ولقد اعتمدت الدراسة فى تحقيق هذه الأهداف على المنهج الوصفى Descriptive Method فى تقديم صورة تحليلية وصفية لتجارب مجتمعات دول مجلس التعاون الخليجي فى مجال برامج ومشروعات رعاية الأسرة، وتقييم هذه التجارب فى ضوء مجموعة من المقاربات السسيولوجية التى تؤكد على مدى قدرة برامج ومشروعات رعاية الأسرة الخليجية فى تلبية احتياجاتها الأساسية، وفى ترسيخ قيم المسئولية الاجتماعية، والاستقلالية، والاعتماد على الذات، والقدرة على توليد الدخل... إلخ.

ولقد احتوت الدراسة الراهنة على ثلاثة فصول: جاء الفصل الأول يرصد ويحلل برامج ومشروعات رعاية الأسرة في مجتمعات دول مجلس التعاون الخليجي، وركز الفصل الثانى على تقييم الوضع الراهن لبرامج ومشروعات رعاية الأسرة في هذه المجتمعات فى ضوء مجموعة من المقاربات السسيولوجية، أما الفصل الثالث والأخير فقد تضمن تحديد ووضع الخيارات المطروحة لتفعيل برامج ومشروعات دعم الأسرة في تلك المجتمعات الخليجية.

———

الفصل الأول

الوضع الراهن لبرامج ومشروعات رعاية الأسرة في مجتمعات دول مجلس التعاون

الفصل الأول
الوضع الراهن لبرامج ومشروعات رعاية الأسرة في مجتمعات دول مجلس التعاون

لا يمكن تقييم مدى فاعلية البرامج والمشروعات الموجهة لرعاية الاسرة الا من خلال وصف ما هو قائم في واقع مجتمعات دول مجلس التعاون على نحو نعتمد فيه تقرير ما هو حاصل في كل مجتمع.

أولاً - برامج ومشروعات رعاية الأسرة في المجتمع الإماراتي:

لقد نجم عن التحولات الاجتماعية - الاقتصادية السريعة والمتعاقبة، وبخاصة في أعقاب ظهور النفط، التي أصابت مجتمع الإمارات العربية المتحدة بصفة عامة، والأسرة الإماراتية بصفة خاصة مجموعة من أوجه الخلل تمثلت في التركيبة السكانية، وما أحدثته من مشكلات اجتماعية وثقافية.

وفي مواجهة أوجه الخلل التي أصابت بنية الأسرة، فقد حرص دستور البلاد الصادر عام ١٩٧١ على وضع تنظيم شامل لحماية الأسرة، كما وضع قواعد لحماية المرأة باعتبارها نصف المجتمع، ومن هذا المنطلق فقد خطت الدولة خطوات كبيرة في مجال الحقوق والحريات المتعلقة بالأسرة باعتبارها أساس المجتمع قوامها الدين والأخلاق وحب الوطن، ويكفل القانون كيانها ويصونها ويحميها من الانحراف، كما يشمل المجتمع برعايته الطفولة والأمومة، ويحمي القصر وغيرهم من الأشخاص العاجزين عن رعاية أنفسهم لسبب من الأسباب كالمرض، أو العجز، أو الشيخوخة، أو البطالة الإجبارية، ويتولى مساعدتهم، وتأهيلهم لصالحهم،

ولصالح المجتمع، وتنظيم قوانين المساعدات العامة، والتأمينات الاجتماعية (الشايجى، ص ١٩٧) .

كما نص دستور البلاد على دعم دور الأسرة، وحماية حقوق المرأة شأنها في ذلك شأن الرجل، بل لقد أبرزت الدولة هذه الحقوق في صلب دستورها فساوت بين المرأة والرجل في الحقوق، بل إنها هيأت لها الظروف لتتولى الوظائف القيادية في جميع المجالات ، وفي هذا الصدد فقد صدرت العديد من القوانين التي تنظم علاقة المرأة بعملها، وقيامها بواجباتها كزوجة وأم.

كما نص الدستور في فصله الثاني على حماية الأحداث ، ومنع استغلالهم، وحظر تشغيلهم في الأعمال الخطرة أو المضرة أو المرهقة للصحة.

بالإضافة إلى ذلك فإن وزارة التربية والتعليم تدعم دور الأسرة في المجتمع سواء بطريق مباشر أو غير مباشر، وذلك من خلال تأكيد الروابط الاجتماعية، والعلاقات الإنسانية، واستثمار المدارس كمنارة ثقافية للبيئة الداخلية والخارجية عن طريق الأنشطة المدرسية كالندوات التربوية، والنفسية، والصحية، والثقافية، والدينية مما يضيف حصيلة من الثقافات المتعددة للطلاب وأولياء الأمور، وكذلك مجالس الآباء والمعلمين، ومجالس الأمهات والمعلمات، وتقوم المدارس بالتعاون مع البيئة الخارجية بتنفيذ مشروعات مختلفة، وتقديم المساعدات المادية والعينية للطلاب، ورفع تقارير عن بعض الحالات الاقتصادية للهيئات الخيرية، فضلاً عن ذلك فإن المدرسة في أحيان كثيرة تقوم بملاحظة ورصد التغيرات

الاجتماعيــة، وإخضــاعها للبحــث والدراســة، وبخاصــة مــا يتعلــق منهــا بالأسرة.

وفيما يتعلق ببرامج ومشروعات الرعاية الاجتماعية الموجهة إلى الأســرة، فتقــوم وزارة العمــل والشــئون الاجتماعيــة بتقــديم الخــدمات الاجتماعيــة التــي تحتاجهــا الأســرة، وتلعــب دوراً رئيســياً فــي رعايتهــا، والتصدي للمعوقات التي تواجهها، ويمكن عرض هذه المجالات التي تقوم بها الوزارة تجاه الأسرة، وذلك على النحو التالي:

(١) في مجال رعاية الأسرة والطفولة:

تقوم وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بدراسة مشكلات الأسرة، والعمل على مواجهتها بالاشتراك مع الجهات والأجهزة المختصة، ودراسة احتياجات الطفولة وتحديد المتطلبات اللازمة لتنشئة الطفل، وتنمية قدراته ومواهبه، والمشاركة في المؤتمرات والندوات الدولية والإقليمية المتعلقة بحماية الأسرة، وتعميم خططها وبرامجها والعمل بتوصياتها في دعم الأسرة، كما أنها تشرف على حضانات الأطفال وتخضعها للتوجيه الفني بالإضافة إلى التأكد من توافر الشروط اللازمة لسلامة الأطفال، كما تقترح الخطط والبرامج لتطوير دور الحضانة.

(٢) في مجال الضمان الاجتماعي:

انطلاقاً من نصوص ديننا الحنيف الذي يحث على التكافل، وترجمة للمبادئ والقيم الإنسانية يقوم الضمان الاجتماعي الذي تعتمده الدولة برفع المعاناة عن كاهل المواطن وذلك بصرف إعانات شهرية للفئات المحتاجة

المستحقة من المواطنين كالأرامل والمطلقات والأيتام وحالات العجز الصحي أو الشيخوخة، وبحد أدنى مقداره (١٢٥٠) درهماً شهرياً وبدون حد أقصى، وكذلك صرف إعانات متعلقة بالإغاثة للأسر والأفراد على حد سواء عند مواجهتهم لكوارث عامة كالأمطار والصواعق أو كوارث خاصة كالحريق، وذلك بهدف ضمان حياة كريمة لهم أسوة بغيرهم من أفراد المجتمع.

(٣) في مجال مراكز التنمية الاجتماعية:

تلعب مراكز التنمية الاجتماعية دوراً فعالاً في رعاية الأسرة من خلال وحداتها العشر المنتشرة في أنحاء الدولة حيث تقوم بصرف الإعانات الشهرية في المراكز ودراسة الحالات المستحقة للإعانة ورفعها إلى ديوان الوزارة، ويبرز دور المراكز عن طريق إقامة المحاضرات والندوات الاجتماعية والصحية والتربوية وطرق تجنب بعض المشاكل والظواهر الاجتماعية هذا إلى جانب قيامها بتدريب المواطنات على الصناعات البيئية والتراثية وبعض المهارات والفنون المنزلية المختلفة إضافة لذلك توجد في المراكز فصول دراسية لمحو الأمية وتحفيظ القرآن الكريم وتوجد ببعض المراكز أيضاً دور للحضانة، وتتبنى المراكز مشروع الأسر المنتجة وذلك بعرض المنتجات الأسرية والاشتراك في المعارض داخل وخارج الدولة.

(٤) في مجال رعاية الفئات الخاصة:

هناك فئات خاصة في المجتمع تتطلب رعاية وجهوداً جبارة وخدمات مختلفة تتمثل في فئات المعاقين والأحداث والمسنين، ويمكن عرض الخدمات التي تقدم لهذه الفئات الخاصة، وذلك على النحو التالي:

٤- ١ - رعاية الأطفال المعاقين:

تولى الدولة اهتماماً كبيراً بالمعاقين من أجل تأهيلهم ودمجهم في المجتمع من خلال ستة مراكز في كل من أبو ظبي ودبي والعين ورأس الخيمة والفجيرة ودبا وهناك مركزان قيد الانجاز في عجمان وبدع.

وتعمل تلك المراكز على توفير العلاج والرعاية الطبية والنفسية والاجتماعية للمعاق وإتاحة فرص التعليم واكتساب المعرفة وتنويع مجالات وأساليب التعليم، ومجالات التدريب والتأهيل المهني للمعاق بما يتماشى مع قدراته ومع احتياجات التنمية من مهن ومهارات، كما تمكن المعاق من الاندماج الاجتماعي وإكسابه الثقة بنفسه من خلال التشجيع وإبراز المواهب عبر وسائل الإعلام المختلفة.

وبجانب ما تقوم به وزارة العمل والشئون الاجتماعية فإن هناك وزارات ومؤسسات محلية وأهلية وخاصة تعنى بالتربية الخاصة للمعاقين مثل: وزارة التربية والتعليم، ومدينة الشارقة للخدمات الإنسانية التي تتبع المجلس الأعلى للأسرة بالشارقة، ومركز أبوظبي للتوحد التابع لهيئة الهلال الأحمر، ومركز زايد الزراعي لتأهيل المعاقين التابع لبلدية أبوظبي، ومركز حتا لذوي الاحتياجات الخاصة التابع لجمعية النهضة النسائية بدبي، وسبعة مراكز خاصة موزعة في ابوظبي ودبي والعين، يضاف إلى ذلك ما تقدمه المستشفيات الحكومية التي توفر الرعاية للمعاقين ذوي الاعاقات الشديدة.

وتتولى وزارة الصحة إنتاج بعض الأجهزة التعويضية والأطراف الصناعية، وقد أشهرت عدة جمعيات ذات نفع عام توفر بعض الخدمات للمعاقين وأسرهم.

٤- ٢- رعاية الأحداث الجانحين:

تتم رعاية الأحداث الجانحين من خلال وحدات شاملة للرعاية الاجتماعية، وتهدف كل وحدة إلى إصلاح الأحداث المنحرفين وتقديم كافة أشكال المساعدة لهم من اجل اعادتهم للمجتمع كمواطنين صالحين وذلك من خلال تهيئة الجو الاجتماعي المناسب وتوفير الرعاية الطيبة ودراسة الظروف الأسرية للأحداث، ومحاولة إيجاد الحلول السليمة لمشاكلهم الاجتماعية والمادية بالتعاون مع المؤسسات المختصة والهيئات الخيرية، وتهتم الوحدة بالرعاية اللاحقة للأبناء بعد خروجهم من الوحدة وذلك لتوجيههم التوجيه السليم كما تشارك الوحدة بأبنائها فى برامج التوعية والقوافل التي تعمل على التوعية من أضرار المخدرات وكذلك تشارك الوحدة فى المعارض الفنية والإنتاجية لرفع الروح المعنوية للأحداث وابراز دورهم كمواطنين صالحين واعطائهم الثقة بأنفسهم.

٤- ٣ - رعاية المسنين:

أولت الدولة أهمية خاصة لرعاية المسنين لذلك افتتحت مركزاً للمسنين فى عجمان يقوم بإيواء كبار السن الذين لاعائل لهم ويقدم الخدمات الضرورية كتوفير المأكل والملبس والعناية بالنظافة الشخصية، وتوفير الرعاية الطبية والعلاجية اللازمة لكل من يحتاجها، كما يقوم المسؤولون بمشاركة المسنين والمسنات فى جلساتهم ، وتجاذب الأحاديث معهم مما يشعرهم بجو الأسرة، بالإضافة الى السماح لذوي المسن بزيارته، وزيارته لهم لتقوية صلة المسن بأرحامه وعيشه فى بيئة اجتماعية طبيعية.

وبالاضافة إلى ما تقدمه دار المسنين في عجمان، يقدم مركز المسنين في الشارقة خدماته للمسنين وتقدم استراحة الشواب في دبي خدمات متميزة لهم حيث توفر الاقامة المؤقتة للمسن والاقامة النهارية لتتيح للمسن الاستمرار في مواصلة حياته الطبيعية مع اسرته وبيئته الطبيعية. ويمنح المسنون مساعدات اجتماعية شهرية ويبلغ عدد المسنين الذين يتلقون تلك المساعدات ١١٤٣٥ مسناً، وتبلغ قيمة المساعدات الممنوحة لهم ما يقارب من ٢٦٥ مليون درهم سنوياً.

وفيما يتعلق ببرامج الرعاية الصحية الموجهة للأسرة، فتقوم وزارة الصحة بتقديم الخدمات الصحية الوقائية للأسرة المواطنة وفقا لمجموعة من البرامج، يمكن عرضها على النحو التالي:

١- خدمات الأمومة:

تقدم المراكز الصحية، ومراكز الأمومة والطفولة خدمات صحية وقائية وعلاجية للأم منذ ابتداء فترة الحمل، وحتى الشهر السابع ، ثم تحول إلى أقسام الولادة بالمستشفيات، وتقدم هذه الخدمات بالمجان.

٢- خدمات الطفولة:

تقدم المراكز الصحية، ومراكز الأمومة والطفولة خدماتها للطفل بعد ولادته بستة أسابيع حيث الزيارة الأولى للمركز ثم زيارات دورية كل شهرين حتى سن الرابعة، وتشمل هذه الخدمات التطعيمات الدورية، والفحص الدوري الإكلينيكي من قبل الطبيب

كـل شـهرين، وفحـص القـوة الحركيـة للطفـل، والنظـر والسـمع والنطق، وتدريب الأم على كيفية الاستعداد لعملية الفطـام.

٣- خدمات الصحة المدرسية:

تقوم مراكز الصحة المدرسية، وعياداتها بالمدارس بمتابعة صحة الطفل ابتداء من السنة الرابعة، وحتى تخرجه من المدرسة عند سن الثامنة عشر، وجميع هذه الخدمات تقدم بالمجان.

أما فيما يتعلق بالخدمات الترويحية التى تقدمها الدولة للأسرة فتتمثل فى الحدائق والمتنزهات حيث أولت اهتماما خاصا لها بزيادة الرقعة الخضراء، والمتنفسات الترويحية بين الأحياء السكنية، وقد قامت بتزويد هذه الحدائق بالمرافق الضرورية من مطاعم، ومقاصف، ومرافق صحية، ووسائل اتصالات هاتفية، ويصل عدد الحدائق فى مختلف أنحاء الدولة الى ٨٩ حديقة خصص بعض منها للنساء والأطفال فقط.

ويمكن تقسيم الحدائق الى عدة أقسام:

١- حدائق الأحياء السكنية:

قامت بعض بلديات الدولة بإنشاء اكثر من حديقة للأحياء السكنية لسهولة الوصول اليها وهي تعد اصغر مساحة من الحدائق العامة وتتوفر فيها معظم الألعاب التى تختص بالطفل ومظلات وطاولات للتنس ومنطقة الشوايات المجهزة بكامل معداتها وزرعت بأنواع متعددة من الأشجار والشجيرات بالإضافة الى الخدمات.

٢- حدائق وسط المدينة:

قامت بعض بلديات الدولة بإنشاء حدائق وسط المدينة لمن يرغب قضاء وقت قصير فى هذه الحدائق وتتوزع فى مختلف أرجاء هذه الحدائق الأشجار الظليلة والمسطحات الخضراء التى تتوسطها النوافير والمقاعد.

٣- الساحات الشعبية:

هي محاولة للمحافظة على النشء والشباب من تعريض أنفسهم للخطر باللعب فى الطرقات والشوارع. ويعتبر هذا النوع فريد ومميز فى طريقة إنشائه حيث يتم اختيار مساحات محددة داخل الإحياء السكنية ويتم تسييجها ثم إنشاء ملاعب الكرة وملاعب للأطفال ومقاعد مظلة لكبار السن.

٤- الحدائق والمتنزهات العامة:

وهى حدائق ذات مساحات كبيرة ومزودة بجميع الألعاب المختلفة وتوجد ايضا حديقتان للحيوان إحداهما فى مدينة العين والاخرى في مدينة دبي وقد زودتا بأنواع مختلفة واعداد كبيرة من الحيوانات، بالإضافة الى النوادي الثقافية والاجتماعية والرياضية ومراكز الشباب المنتشرة فى الأحياء السكنية والنوادي الصيفية للأطفال والشباب. وقد أقيمت مدينة للطفل في دبي تقدم خدمات ترفيهية وعلمية للأطفال.

(٥) دور المؤسسات الأهلية في الرعاية الأسرية:

وفيما يتعلق بالجهود التطوعية الموجهة لرعاية برامج ومشروعات الأسرة فإن الجمعيات النسائية التى يبلغ عددها ست جمعيات وتتبع الاتحاد النسائى تقوم بكثير من الأنشطة التى تهدف إلى توفير خدمات تربوية واجتماعية وصحية للأسرة، والتى تتمثل فى إنشاء دور الحضانة، ورياض الأطفال، والقيام بالرعاية الصحية الأولية للطفولة بشكل مكثف ودوري، واقامة الأندية الصيفية فى الجمعيات المختلفة للبنين والبنات وفقا لمراحلهم العمرية، وبرامج متنوعة، وكذلك تعمل على تنمية المواهب للأطفال عن طريق توفير كادر متخصص يشرف على الموهوبين منهم من خلال تقديم الدورات التدريبية لصقل مواهبهم وقدراتهم. كما يقوم مركز الاكتشاف المبكر ومراكز الطفولة في الشارقة بتقديم خدماتهم الثقافية والاجتماعية للاطفال لاسيما أصحاب المواهب منهم وتعتبر تجربة برلمان الطفل في الشارقة من التجارب الرائدة في مجال اشراك الأطفال في معالجة قضاياهم وقضايا المجتمع ذات الصلة بمستقبلهم.

فضلا عن ذلك تقوم الجمعيات النسائية بالمشاركة الدائمة فى العمل الاجتماعي والخيري والبيئي والصحي لزيادة التكاتف بين أفرد المجتمع، والتماسك الاجتماعي بين أفراد الأسرة، كما تحرص هذه الجمعيات باستمرار على برامج التوعية والتثقيف وصقل مهارات المرأة ودعوتها للورش العملية والندوات والمحاضرات والدورات المتخصصة التى تهدف الى إبراز المهارات والاستفادة القصوى منها فى التنمية الاجتماعية والاقتصادية للأسرة،بالإضافة إلى ذلك فهناك جمعيات أهلية تعمل على دعم دور الأسرة كالجمعيات الدينية التى تتولى عملية التوجيه والإرشاد الديني والوعظ وغرس مبادئ التربية الإسلامية في نفوس النشء، وحثهم على بذل المزيد من العطاء لخدمة مجتمعهم. وهناك أيضا الجمعيات الخيرية التى تعمل على إرساء دعائم الخير فى المجتمع، وذلك من خلال جمع التبرعات، ومساعدة بعض الأسر اقتصاديا عن طريق توصيل

التبرعات لمستحقيها، بالإضافة إلى وجود جمعية أصدقاء البيئة، وجمعية حماية المستهلك.

(٦) دور صندوق الزواج:

يعتبر صندوق الزواج الذي تأسس في عام ١٩٩٢م، من أهم المؤسسات التي ترعى برامج رعاية الأسرة، وتعمل على تحقيق الاستقرار العائلي في المجتمع، ويهدف إلى الحد من ظاهرة الزواج من أجنبيات وتشجيع زواج المواطنين من مواطنات، ويعمل على تدليل العقبات التي تحول دون ذلك من خلال تقديم منح مالية للمواطنين من ذوي الإمكانات المحدودة لإعانتهم على تكاليف الزواج، ومن خلال برامج توعوية وتثقيفية واجتماعية تتمثل في الندوات والملتقيات الاجتماعية، وورش العمل والدورات التدريبية للشباب لحثهم على الزواج وتمكينهم منه، واستثمار وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمكتوبة حيث أنه يصدر مجلة بعنوان (مودة) تناقش القضايا القانونية والاجتماعية والاقتصادية التي تتعلق بالزواج ومشاكله وسبل نجاحه وبالاستقرار الأسري.

(٧) دور المجلس الأعلى للأسرة:

كما تم إنشاء المجلس الأعلى للأسرة في الشارقة خلال عام ٢٠٠١م، والذي يستهدف التنسيق بين الجهات المختصة في رعاية الأسرة ووضع آليات التنسيق فيما بينها وبين القطاع الخاص مع تبني الشراكة فيما بين جميع هذه الجهات وبما ينسجم مع قيم وتقاليد المجتمع، والإسهام في دراسة المشكلات التي تواجه أفراد الأسرة عموماً والفتيان على وجه خاص واقتراح الحلول المناسبة، مع العمل على نشر الوعي الصحي بين

الأمهات والاهتمام بثقافة الطفل وحمايته وحث المرأة وتحفيزها للمشاركة في الحياة الاجتماعية والعمل على تحسين أوضاعها وتطوير مشروعات الأسرة المنتجة، وتعزيز دور الأسرة في المجتمع وترسيخ الروابط بين أفرادها.

وإذا كانت الشارقة المقر الرئيسي لهذا المجلس، فإن لهذا المجلس فرعين في كل من خورفكان والذيد، ومن المؤمل أن تكون له فروع في باقي مدن الدولة في المستقبل القريب.

ثانياً - برامج ومشروعات رعاية الأسرة في المجتمع البحريني:

تنفذ برامج ومشروعات رعاية الأسرة استناداً على أهداف وسياسات وزارة العمل والشؤون الاجتماعية رغم وجود عدة جهات رسمية تقدم خدماتها الصحية والتعليمية والتربوية والثقافية والإعلامية.

(١) أهداف الوزارة في مجال رعاية الأسرة:

١- تنمية المجتمعات المحلية من خلال مراكز ووحدات وهيئات ومؤسسات تنمية المجتمع ومنظماته الأهلية ومؤسسات الرعاية والتأهيل الاجتماعي.

٢- الاهتمام بالأسر والعمل على توفير الخدمات الاجتماعية اللازمة لها والإسهام في حل المشكلات التي تصادفها وتحقيق استقرارها وزيادة دخل أفرادها.

٣- التنسيق بين مختلف أنشطة الوزارة وغيرها من وزارات الدولة والجمعيات الأهلية والمهنية بما يكفل إيجاد صيغة ملائمة للعمل الاجتماعي على المستوى الوطني والمشاركة الفعالة المتكافئة لمختلف الجهات في عملية التنمية الاجتماعية.

٤- توسيع مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية بإعداد دراسات حول نسب مشاركة المرأة في سوق العمل وأوضاعها الاجتماعية والاقتصادية.

٥- الرعاية والتأهيل الاجتماعي للمسنين والمعاقين وذوي الحاجات الخاصة وإعداد القادرين منهم للأعمال المناسبة وإدماجهم في المجتمع.

٦- وقاية الأفراد في المجتمعات المحلية من الانحراف ودراسة مشاكلهم وتوجيههم إلى الاتجاهات الصحيحة.

٧- تحقيق الأمن الاقتصادي بشمول نظام المساعدات الاجتماعية لمستحقيها وكفالة غير القادرين على الاعتماد على أنفسهم.

٨- تشجيع إقامة المشروعات الإنتاجية التي تمكن الأفراد والأسر من إيجاد مصدر دخل اقتصادي تعتمد عليه في معيشتها.

٩- التوسع في إقامة المشروعات والبرامج التي تكفل الرعاية والتأهيل للفئات الخاصة من المعاقين والأطفال والشباب والأيتام ومجهولي الأبوين.

١٠- تطوير مشروع الأسر المنتجة بما يتلاءم ومتطلبات سوق العمل ويساهم في توفير دخل مناسب للأسر المحتاجة.

(٢) الجهة المسؤولة عن خدمة ورعاية الأسرة:

إن الجهة الرسمية المسؤولة عن تقديم خدمات الرعاية الأسرية في مملكة البحرين هي: إدارة التنمية الاجتماعية – إدارة البحوث والمساعدات الاجتماعية – إدارة الرعاية والتأهيل الاجتماعي بوزارة العمل والشؤون الاجتماعية.

تعتمد برامج ومشروعات رعاية الأسرة في مملكة البحرين على مجموعة من المحاور وتلعب هذه المحاور أدواراً رئيسية في دعم وتفعيل برامج ومشروعات رعاية الأسرة على كافة المستويات، ويمكن عرض وتحليل ما تضمنته هذه المحاور من برامج ومشروعات لرعاية السرة البحرينية، وذلك على النحو التالي:

١- المراكز الاجتماعية ودورها في خدمة المجتمعات المحلية:

يبلغ عدد المراكز الاجتماعية سبعة مراكز اجتماعية للرعاية والتنمية في جميع أنحاء المملكة ويجري حالياً فتح مركز آخر في منطقة

البديع، وتهدف هذه المراكز إلى الوصول بخدمات الرعاية والتنمية إلى مواقع أقرب ما تكون للمستفيدين من المواطنين في مناطق المجتمع البحريني، والتكامل بين الخدمات الاجتماعية، وغيرها من الخدمات الأخرى، والتعاون مع الأهالي على المستوى المحلي لتلبية الاحتياجات الضرورية، والمشاركة الأهلية من قبل القيادات المحلية والمواطنين بصورة فعالة لضمان الاستمرارية، وتحقيق الاحتياجات الفعلية للمواطنين، ومساعدة الفرد والأسرة لاكتساب حرفة نافعة، ومساعدتهم على تنمية مواردهم فيما يسمى بالأسر المنتجة، وأخيراً تنمية المجتمع المحلي عن طريق دراسة الموارد البشرية، والعمل على تنمية قدراتها للاعتماد على نفسها في مجالات العمل والإنتاج ، ودراسة حالات الأسر المحتاجة من خلال تقديم المساعدات الاجتماعية لها.

وتعتمد هذه المراكز على مجموعة من المشروعات ، يمكن عرضها بإيجاز وذلك على النحو التالي:

١ – ١ - برنامج التدريب على اتقان الخياطة والتفصيل:

وهو برنامج تدريبي متقدم وبدأ تنفيذه منذ عام ١٩٩٩م حيث يتم التدريب لمدة ٣ شهور متواصلة ويعمل على صقل مهارات خريجات الخياطة وإتقانهن العمل على مكائن الخياطة السريعة وذلك لتمكين المتدربات من العمل في محلات الخياطة والحصول على فرص عمل.

١ – ٢ - برنامج الخياطة الصناعية:

برنامج تدريبي متطور عن الخياطة العادية بدأ منذ عام ١٩٩٩م حيث يعتمد على التدريب على مكائن الخياطة

الصناعية ذات السرعة العالية والعمل في مصانع الملابس الجاهزة في البحرين ومدة البرنامج ٣ شهور.

١ – ٣ - برنامج التدريب على الحاسب الآلي وتطبيقاته:

وهو من البرامج التخصصية الجديدة التي تم تطبيقها بالمراكز الاجتماعية ويتم التنسيق مع المعاهد المتخصصة لتنفيذ هذا البرنامج.

١ – ٤ - برنامج أساسيات تصفيف الشعر والماكياج:

يهدف هذا المشروع إلى تدريب وخلق كوادر بحرينية مؤهلة لمهنة تصفيف الشعر والماكياج وذلك بالتعاون مع المؤسسات المتخصصة في القطاع الخاص.

١ – ٥ - برنامج التدريب على فن إنتاج الخزف وتطويره:

وهو برنامج تدريبي لصقل مهارات الأفراد وأصحاب المواهب في الفن والزخرفة لتحسين مهاراتهم في أعمال الخزف وتشكيله.

١ – ٦ - برامج تدريبية أخرى:

اللياقة البدنية، خياطة السموك، الكروشيه، تفصيل وخياطة الجلابيات النسائية، خياطة النقدة، صناعة الشموع، الرسم على الصحون، الحفر على الخشب.

١ – ٧ - مشروع الأسر المنتجة:

مشروع الأسر المنتجة يركز على دعم الأسر محدودة الدخل لتحسين مواردها الذاتية وتحويلها من أسر معالة إلى أسر منتجة تسهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتطوير الحرف والصناعات المنزلية والمصنعات التقليدية والتراثية وزيادة قدرتها التنافسية مع المنتجات الأخرى المماثلة في السوق المحلية والخليجية.

١ – ٨ - مشروع الأسر المنتجة البحرينية للأغذية المعبأة:

انطلاقاً من اهتمامات وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بتطوير مشروع الأسر المنتجة، وفتح مجالات تسويقية جديدة فقد تم التنسيق مع الشركة العامة للتجارة وصناعة الأغذية (ترافكو) لتنفيذ مشروع الأسر المنتجة البحرينية للأغذية المعبأة، وذلك من خلال فتح مصنع لإعداد المخللات والبهارات والأجبان البحرينية في منطقة سترة الصناعية الذي بدأ في ١٩ يونيو ٢٠٠٢م حيث يخدم المشروع عدد (٣٠) أسرة منتجة متخصصة في هذه الصناعة.

١ – ٩ - برنامج التعليم المنزلي للأم والطفل:

ينفذ هذا البرنامج من قبل الجمعية البحرينية لتنمية الطفولة ويهدف إلى إعداد الأم لكي تقوم بمهمة تعليم طفلها البالغ من العمر خمس سنوات في البيت قبل الالتحاق بالمدرسة الابتدائية، وتطوير قدرات الأطفال التعليمية مما يؤهلهم للالتحاق بسهولة إلى المرحلة الابتدائية ويستغرق هذا البرنامج ٢٥ اسبوعاً.

٢- المساعدات الاجتماعية:

توفر وزارة العمل والشؤون الاجتماعية من خلال قسم المساعدات الاجتماعية الرعاية الاجتماعية للأسر المحتاجة بعد دراسة حالتهم والتعرف على أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية ومدى حاجتهم للمساعدة ، ولقد بلغ عدد الأسر التي استلمت مساعدات مالية حتى عام ٢٠٠١ (١٠٧٤٩) أسرة ومجموع عدد الأفراد المستفيدين فيها بلغ (٢٦٤٨٥). وتشمل الأسر فئات متنوعة منهم من يعانون من العجز عن العمل والشيخوخة والمرض والترمل والطلاق واليتامى والفقر وسجن أولياء أمورهم. والعجز المادي وتبلغ الميزانية الاجمالية السنوية للمساعدات الاجتماعية (٤,٢٣١,١٥٨) ديناراً بحرينياً.

بالإضافة إلى المساعدات المالية تلك، فقد تم تنفيذ مشروع تخفيض رسوم الكهرباء والماء عن الأسر المحتاجة اعتبارا من شهر يناير ٢٠٠٠م الذي يهدف لتخفيف أعباء مصاريف الكهرباء والماء عن تلك الأسر والتي تثقل كاهلهم ويستفيد من هذا المشروع حوالي ١٠,٠٠٠ أسرة مستفيدة من نظام المساعدات الاجتماعية وتبلغ الميزانية الاجمالية للمشروع ١,٢٠٠,٠٠٠ دينار بحريني.

وفي إطار رفع مستوى معيشة المواطن وإيجاد مصدر دخل دائم له فقد تم اعتباراً من عام ٢٠٠٢م تخصيص ٣٠% من ملكية شركة عقارات السيف للأسر المحتاجة المستفيدة في نظام المساعدات الاجتماعية بوزارة العمل والشؤون الاجتماعية والأسر التي تحصل على مساعدات من الجمعيات والصناديق الخيرية. هذا المشروع جاء انطلاقا من حرص الدولة على الارتقاء بالمستوى المعيشي للمواطنين وخاصة من ذوي الدخل المحدود وتوفير سبل العيش الكريم لهم مما يعزز قيم ومبادئ التكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع ويوطد أواصر المحبة والتعاون والتآزر بين ابناء الشعب الواحد.

٣- المرأة وشؤون الأسرة:

يعنى هذا القسم بالمرأة، والأسرة، والطفولة، وتنصب اهتماماته وأهدافه على مايلي:

١- إعطاء التصاريح للحضانات لممارسة العمل وفق شروط محددة.

٢- دراسة أوضاع المرأة والأسرة وفق التغيرات الاقتصادية والاجتماعية الحالية.

٣- إعداد التقارير والدراسات حول الحضانات الخاصة والتابعة لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية.

٤- إقامة الحلقات وبرامج التوعية والمحاضرات في القرى والمدن للأسر.

٥- رعاية كافة المشروعات التي تتعلق بالأسرة وذلك بالتنسيق مع كافة الهيئات المحلية والعربية والدولية.

٦- الإعداد لكافة أعمال اللجنة الوطنية للسنة الدولية للأسرة محليا والمشاركة في أعمالها عربيا ودوليا.

٧- إعداد تقارير وإحصاءات عن المرأة في البحرين في مختلف المجالات الإنمائية والرعائية للمنظمات العربية والدولية.

٨- التخطيط لبرامج وأنشطة تعمل لإدماج المرأة في تنمية مجتمعها.

كما أن القسم يقوم بالأمور التالية:

١- إعداد وتنفيذ مشروع لمحو الأمية لسيدات المجتمعات المحلية بحافلة التوعية الأسرية بالتنسيق مع وزارة التربية والتعليم من أجل النهوض بالمرأة البحرينية في مجال التعليم بشكل عام وفي مجال محو الأمية بشكل خاص وإعداد برنامج اكاديمي لتعليم الكبار تلتحق به السيدات للحصول على شهادات علمية لكل مرحلة تعليمية يتم إنجازها.

٢- المشاركة في متابعة تطبيق الاتفاقيات العربية والدولية التي صادقت عليها مملكة البحرين وبخاصة اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

٤- مساهمات الجمعيات النسائية في مجال خدمة الأسرة:

تم تصنيف هذه المساهمات إلى (٦) محاور رئيسية، وذلك على النحو التالي:

١- ففي مجال رعاية الطفولة، أنشأت جمعية رعاية الطفولة والامومه: عدد (٦) رياض أطفال تخدم (٧٤٥) طفلاً، كما أنشأت جمعية نهضة فتاة البحرين: عدد (٣) رياض أطفال تخدم (٢٥١) طفلاً وتدير أوال النسائية روضة أطفال منذ عام ١٩٨٠، وأنشأت جمعية الرفاع الثقافية الخيرية روضتين تخدم (٢٣٠) طفلاً وروضة مسائية تخدم (٩٠) طفلاً.

٢- وفى مجال الخدمات الاجتماعية التي تهدف إلى تطوير أوضاع الأسرة، فقد قامت جمعية نهضة فتاة البحرين بتنفيذ مشروع خاص بقرية المالكية، وبدأ العمل في إعداد مشغل للخياطة لتدريب فتيات القرية حسب خطوات خطة المشروع، ونفذت الجمعية أيضاً مشروعاً مستقبلياً خاصاً برعاية الطفولة في المناطق البعيدة عن العاصمة. كما أنشأت جمعية رعاية الطفل والأمومة معهد الأمل الذي يخدم (١٣١) طفلاً معاقاً، إضافة إلى مركز سعف النخيل للصناعات الورقية الذي بلغ عدد المستفيدين منه (٢٠) سيدة إلى جانب إنشاء مشروع رائد هو مركز معلومات المرأة والطفل في عام ١٩٩٥، والذي يمثل نقطة ارتكاز للباحث في الامور الاقتصادية والثقافية والاجتماعية وكل ما يتعلق بشؤون المرأة والطفولة في مجال توثيق المعلومات والنشر والإصدارات الخاصة بهذا الخصوص، في حين قامت جمعية أوال النسائية بتنفيذ مشروع الضيافة حيث تم إعداد وتأهيل (٢٠) فتاة بحرينية بهدف ادماج المرأة في عملية التنمية الشاملة في المجتمع.

٣- وفى مجال البحوث والدراسات فقد أصدرت جمعية نهضة فتاة البحرين الدراسات التالية:

أ. دراسة عن أوضاع المرأة في الأسرة البحرينية عام ١٩٨١.
ب. الدراسة الميدانية الثانية حول واقع الأمية في دولة البحرين عام ١٩٨٣.
ج. الدراسة الميدانية الثالثة حول مشكلة الطلاق في البحرين عام ١٩٨٥.
د. إقامة مسابقة عائشة يتيم حول المقال والبحث الاجتماعي ، بالإضافة إلى صدور مجلات دورية داخلية.

ولقد أصدرت جمعية رعاية الطفل والأمومة البحوث التالية:

أ. منهاج المهارات الاستقلالية للمعوقين عقليا (الأهداف التعليمية وقياسها سلوكيا عام ١٩٨٣).
ب. تطوير معايير بحرينية لمقياس الجمعية الأمريكية للسلوك التكيفي عام ١٩٨٣.
ج. تطوير دليل للمعلم للمهارات الاجتماعية وطرق تعديل السلوك عام ١٩٨٩.
د. إصدار كتيبات إعلامية عن الجمعية.

ولقد أصدرت جمعية أوال النسائية البحوث والدراسات في المجالات التالية:

أ. الطفولة.

ب. التعليم.
ج. محو الأمية في البحرين.
د. واقع الجمعيات النسائية في البحرين.

بالإضافة إلى مجلات دورية وكتيبات إعلامية عن الجمعية.

٤- وفى مجال تعليم ورفع مستوى المرأة الثقافي والاجتماعي فقد قامت جمعية نهضة فتاة البحرين ، بافتتاح مركز صيفي للطالبات للمراحل المختلفة.

وقامت جمعية رعاية الطفل والأمومة بإنشاء مشاغل الخياطة لعدد من المستفيدات اللواتي بلغ عددهن (٦٠) سيدة ، بالإضافة إلى عقد دروس تحفيظ القرآن، ودروس الطبخ.

وقامت جمعية أوال النسائية بتأسيس مركز لمساعدة المرأة في المجالات القانونية والاجتماعية إلى جانب تنظيم برامج ثقافية، ودروس تقوية للطالبات، كما تم افتتاح مركز أوال الصيفي.

كما أسست جمعية البحرين لتنظيم ورعاية الأسرة مركزاً للمشورة في تنظيم الأسرة منذ عام ١٩٩٨م.

وقامت جمعية الرفاع الثقافية، بتنظيم دراسات مسائية لمحو الأمية.

بالإضافة إلى أن جميع الجمعيات تنظم العديد من الندوات والمحاضرات المتعلقة بشؤون الأسرة والمرأة والطفل.

٥- وفى مجال المساعدات المادية والعينية للأسر المحتاجة تقوم بعض الجمعيات بتقديم مساعدات مالية وعينية وتختلف تلك المعونات حسب إمكانية كل جمعية كما أنها تقدم قروضاً صغيرة ميسرة بهدف تشجيع الأسر على الانتاج وزيادة دخلها والاعتماد على ذاتها.

٦- وفى مجال مشاركة الجهات الرسمية في تنفيذ برامج الأسرة تشارك الجمعيات المؤسسات الرسمية في الاحتفال بالمناسبات التي تهتم بالأسرة بمختلف نوعياتها.

٥- قسم البحوث والتوجيه الاجتماعي:

يهتم هذا القسم بإعداد البحوث الاجتماعية في مجالات مختلفة تعنى بالقضايا الاجتماعية والأسرية، إضافة إلى القيام ببرامج التوجيه الأسري والاجتماعي للمجتمعات البحرينية، ويتم تنفيذ تلك البرامج من خلال جولات التوعية الأسرية في مختلف مناطق البحرين.

١- ففي مجال البحوث الاجتماعية تم تنفيذ عدد (٧ بحوث ميدانية) حول مختلف الموضوعات الأسرية والاجتماعية.

٢- وفى مجال التوجيه الاجتماعي يتم تنفيذ حلقات مشروع تقوية العنصر السكاني والتوعية الأسرية والغذائية من خلال جولات التوعية الأسرية، ومنذ عام ١٩٨٣ حتى ١٩٩٣ بلغ

عدد حلقات التوعية الأسرية الغذائية (١٢٥٥ حلقة) وبلغ عدد المستفيدات ٤٨٠٦ سيدة وفتاة.

٣- في مجال التدريب ثم تنفيذ عدة دورات تدريبية داخلية منذ عام ١٩٨٧، وقد عالجت تلك الدورات عدة مواضيع مختلفة تهتم بشؤون الأسرة بمختلف فئاتها.

٦- قسم الرعاية الاجتماعية:

يتبع هذا القسم عدد من دور الرعاية والإيواء لمختلف الفئات وذلك على النحو التالي:

١- رعاية المسنين: وتتم من خلال دار بنك البحرين الوطني للمسنين وتتسع الطاقة الاستيعابية لاقامة (٤٨) مسناً ومسنة، ومن خلال مركز المحرق للرعاية الاجتماعية وتتسع طاقته الاستيعابية لاقامة (٦٠) مسناً ومسنة حيث تقدم مختلف أوجه الرعاية الدائمة والمؤقتة والمتقطعة لكبار السن ويستفيد النزلاء من الخدمات الصحية والاجتماعية والنفسية والترفيهية المقدمة في هذه الدور.

٢- الوحدات المتنقلة للمسنين: حيث تقدم خدمات النظافة الشخصية والرعاية الصحية لكبار السن في منازلهم من خلال فرق عمل مؤهلة وقد بدأت هذه الخدمة منذ عام ١٩٩٤م ويوجد الآن (٥) وحدات متنقلة تغطي جميع مناطق البحرين وبلغ عدد الحالات المستفيدة حتى عام ٢٠٠٢م (٤٧٦) مسناً ومسنة.

٣- دار رعاية الطفولة لرعاية الأطفال مجهولي الوالدين والذين بلغ عددهم حتى عام ٢٠٠٢م (٢٢) طفلاً.

٤- دار الفتيان لرعاية الأبناء مجهولي الوالدين وقد افتتحت عام ١٩٩٦م وتوفر خدماتها لعدد (١٠) من الأبناء.

٧- إسهامات الجمعيات الأهلية:

أخذ العمل الاجتماعي في القطاع الأهلي بتقديم وتنفيذ برامج ومشروعات داعمة للأسرة ومختلف القضايا المتصلة بها:

بلغ عدد الجمعيات الأهلية (٣١٦) مؤسسة تطوعية تشمل (١١) جمعية نسائية، (٢١) جمعية اجتماعية، (٢) جمعية خيرية، (٢٥) جمعية تعني بالشأن العام، (٨) جمعيات إسلامية، (٤٦) جمعية مهنية، (٩) جمعيات خليجية، (٤٢) جمعية أجنبية، (٣٠) نادياً أجنبياً، (١٥) كنيسة ومجموعة روحانية، (١٧) جمعية تعاونية، (٦٧) صندوقاً خيرياً، (٣) مؤسسات تطوعية تابعة لمؤسسات دولية، (١٠) مؤسسات تعني بالفئات الخاصة.

ثالثاً - برامج ومشروعات رعاية الأسرة في المجتمع العربي السعودي:

إن الاهتمام ببرامج ومشروعات رعاية الأسرة بالمجتمع العربي السعودي واجب وطني تؤكده دائما الخطط التنموية الخمسية التي تستمد إطارها العام من الشريعة الإسلامية السمحاء التي تدعو إلى العدالة في توزيع الاهتمام على كافة فئات وشرائح المجتمع دون تفضيل أو تمييز، بالإضافة إلى أن المجتمع العربي السعودي في نظرته للمستقبل البعيد يأخذ

في إعتباره التأسيس الجيد للأسرة، وبذل الجهد لبناء أسرة قوية سلاحها العلم والإيمان كي تستطيع أداء دورها الرائد في تنشئة أجيال صالحة قادرة على البناء، إيمانا من هذا المجتمع بأن صلاح المجتمع من صلاح الأسرة، وأن أمن واستقرار المجتمع نفسه يكمن في توفير الحماية والأمن والأمان لها.

(١) أهداف وسياسات رعاية الأسرة:

في هذا السياق تبرز أهمية استعراض أهداف وسياسات وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بالمملكة العربية السعودية في مجال رعاية الأسرة، والتي تتمثل في الآتي:

١- المحافظة على القيم الإسلامية والاجتماعية ونشر الدين الإسلامي والتراث الفكري وحماية المجتمع من الأفكار الهدامة.

٢- التأكيد على التماسك الأسري وزيادة الاهتمام بخدمات ورعاية الأسرة والطفولة.

٣- دعم أنشطة التنمية الاجتماعية لتغطية الحاجات المتزايدة للمجتمع والأسرة.

٤- تقديم خدمات الضمان الاجتماعي إلى الأسر المستحقة في شكل إعانات (معاشات ومساعدات).

ويتم تنفيذ هذه الأهداف من خلال السياسات التالية:

١- بذل عناية خاصة ببرامج تنمية الأسرة ورعايتها لإشباع حاجة أبنائها الاجتماعية والتربوية والثقافية والترويحية وتنمية روح الانتماء للوطن والمشاركة الاجتماعية واحترام حب العمل.

٢- التأكيد على التوجيه والإرشاد الاجتماعي والأنشطة الوقائية للحد من انتشار المشكلات والسلوكيات الاجتماعية السالبة.

٣- إنشاء وحدات اجتماعية ميدانية تابعة للإدارة العامة للأسرة والطفولة، وتدعيمها بالباحثات الاجتماعيات.

٤- تشجيع مراكز التنمية والخدمة الاجتماعية ودعم الجهود الأهلية للمشاركة في تقديم المزيد من خدمات الرعاية والتنمية الاجتماعية في المجتمعات المحلية.

٥- دعم الجهود الرامية إلى الوقاية من العوامل المسببة للتفكك الأسري وعلاج الآثار الناجمة عن ذلك وتقديم الرعاية اللاحقة والمتابعة المستمرة للمتخرجين من مؤسسات الرعاية الاجتماعية والمسرحين من السجون لمعاونتهم على التكيف النفسي والاستقرار الاجتماعي والاقتصادي.

٦- توعية الأسرة وإرشادها بدورها الفعال في تنشئة أبنائها عدة المستقبل وإعدادهم للمساهمة في تحمل أعباء التنمية وإحراز التقدم للمجتمع اقتصادياً واجتماعياً.

٧- توجيه السيدات اجتماعياً بسبل الحفاظ على كيان الأسرة ورفاهيتها وتلافي ما قد يسبب تفككها أو التأثير السلبي في بنائها.

٨- توعية الأم بأصول الدين من خلال محاضرات التوعية الدينية وتقديم البرامج العلمية الداعية لرعاية الأمومة والطفولة.

٩- مساعدة الأسرة في حل ما قد يعترض مسيرتها من مشكلات اجتماعية لما لها من تأثير في كيانها ودرجة تماسكها، وانعكاساتها السلبية على الأبناء وعلى اتجاهاتهم نحو الأسرة والمجتمع.

١٠- تدريب الأم على أعمال التدبير المنزلي أو الحياكة أو التطريز.. أو غير ذلك من برامج تمكنها من شغل وقت فراغها بطريقة هادفة لإعداد ما يلزم بيتها وزوجها وأطفالها.

١١- إكساب الأم قدراً مناسباً من الثقافة العامة يساعدها على التعرف على بيئتها ومجتمعها تدعيما لانتمائها الوطني بالإضافة إلى تثقيفها ثقافة صحية واجتماعية وتعريفها بالعادات السليمة.

١٢- إصدار النشرات التوجيهية الإرشادية للإعلام عن الأساليب التربوية الصحية والسلوكيات المرغوب فيها في إطار منهج التربية الإسلامية.

١٣- التوسع في أنشطة رعاية الأمومة والطفولة.

١٤- الاستمرار في تنظيم البرامج الوقائية لتوعية أبناء الأسرة بمخاطر المخدرات والمشروبات الكحولية بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.

١٥- دعم الأنشطة الثقافية والتعليمية من خلال تشجيع تكوين جماعات محو الأمية وتعليم الكبار للأسر.

١٦- تشجيع قيام أسر بديلة وحاضنة ودعمها لرعاية الأطفال والأيتام وذوي الظروف الخاصة.

١٧- دعم برامج المعوقين المقيمين مع أسرهم مالياً وفنياً.

(٢) أهم المنجزات المتحققة:

أما فيما يتعلق بأهم منجزات خطط التنمية الوطنية الخاصة بالرعاية والتنمية الاجتماعية للأسرة (الموافق للفترة من ١٩٩٠ - ٢٠٠٠م) للفترة من ١٤١٠ – ١٤٢٠هـ، فيمكن عرضها على النحو التالي:

٢-١- في مجال رعاية والطفولة:

تأتى برامج رعاية الطفولة في مقدمة اهتمامات وزارة العمل والشؤون الاجتماعية تأكيداً لحرص الوزارة علي الاهتمام بالطفولة في جميع المجالات الصحية والتعليمية والاجتماعية والنفسية فحرصت على إيجاد المناخ المناسب لنشأة الأطفال من ذوي الظروف الخاصة من سن الميلاد حتى السادسة من العمر من خلال دور الحضانة الاجتماعية الإيوائية البالغ عددها حالياً (٥) دور اجتماعية في مناطق مختلفة بالمملكة

ويبلغ المتوسط السنوي للمستفيدين منها (٤٥٠) طفلاً، وقد هيئت هذه الدور تماماً بالمناخ الاجتماعي والنفسي وبالبرامج التربوية والتعليمية والترويحية المناسبة لتعويض الطفل عن غياب الأسرة الطبيعية والكفيلة بتنشئته التنشئة الاجتماعية السليمة على أسس من تعاليم الدين الإسلامي الحنيف.

٢-٢- في مجال رعاية الأيتام:

يحظى الأيتام ومن في حكمهم من الأطفال الذين بلغوا السادسة من العمر من الجنسين وفقدوا الحنان الطبيعي بوفاة أحد الوالدين أو كليهما أو أبناء المسجونين أو المرضى العاجزين عن العمل أو الذين فقدوا عوامل التنشئة الاجتماعية السليمة داخل أسرهم بالرعاية الشاملة المناسبة لتنشئتهم التنشئة الصالحة من خلال دور التربية الاجتماعية البالغ عددها حالياً (١٦) داراً منها (٩) دور للتربية الاجتماعية للبنين تستقبل الأطفال من سن السادسة حتى الثانية عشرة من العمر، ومؤسستان للتربية النموذجية تستقبل الأطفال بعد ذلك حتى الثامنة عشرة، (٥) دور للتربية الاجتماعية للبنات ترعى وتربي وتعلم الفتيات حتى يتم أعدادهن ليصبحن ربات بيوت قادرات على تهيئة حياة أسرية كريمة، وتصرف لكل واحدة منهن عند زواجها منحة مالية لمرة واحدة قدرها عشرون ألف ريال لمساعدتها على بدء حياة جديدة.. ويستفيد من خدمات دور التربية الاجتماعية (٩٣٥) حالة في المتوسط سنوياً.. وتهتم هذه الدور بتوفير كل برامج الرعاية المتكاملة للمقيمين فيها.

٢-٣- في مجال الرعاية البديلة:

لا يقف اهتمام الوزارة عند رعاية الأيتام والأطفال ذوي الظروف الخاصة ومن في حكمهم على الرعاية داخل الدور الاجتماعية بل يعهد

برعاية الكثير منهم الى أسر يتم اختيارها وفق معايير اجتماعية دقيقة، وذلك فيما يسمى (ببرنامج الرعاية البديلة) ويخضع هؤلاء الأطفال للإشراف والمتابعة المستمرة من قبل أجهزة هذه الوزارة ، ويصرف عن كل طفل لقاء رعايته إعانة مالية يتراوح مقدارها ما بين (١٠٠٠ – ١٢٠٠) ريال شهرياً لمن تتوفر فيه شروط الاحتضان من الأسر الحاضنة أو البديلة، بالإضافة إلى مكافأة تعادل إعانة شهرين لكل طفل ملتحق بالدراسة في بداية كل عام دراسي لمواجهة احتياجاته المدرسية، بالإضافة إلى مكافأة مقدارها خمسة آلاف ريال للأسرة عند انتهاء مدة الحضانة، ومع ذلك فإن الغالبية من الأسر – والحمد لله – تتقدم متطوعة لاحتضان هؤلاء الأطفال ابتغاء الأجر والثواب من الله سبحانه وتعالى له.

٢-٤- في مجال رعاية الأطفال المشلولين:

خصصت الوزارة مؤسستين إحداهما بالرياض والأخرى بالطائف لرعاية الأطفال المشلولين تقدمان الرعاية الاجتماعية والنفسية والخدمات العلاجية المناسبة للأطفال المشلولين ومن في حكمهم من المصابين بعاهات خلقية أو مرضية تعوقهم عن الحركة الطبيعية من الجنسين ممن لا يقل سنهم عن ثلاث سنوات ولا يزيد عن خمس عشرة سنة لتنمية ما لديهم من قدرات واعدادهم لتقبل حالتهم والعمل على تكيفهم اجتماعيا ونفسياً مع المجتمع ويستفيد من خدمات هاتين المؤسستين نحو (١٥٠) طفلاً في المتوسط سنوياً.. هذا بالإضافة إلى صرف المساعدات المالية السنوية للأطفال المشلولين المقيمين مع أسرهم (التي ترغب بنفسها في رعايتهم) وتقدر الإعانة المالية بما لا يجاوز عشرة آلاف ريال سنوياً لكل حالة.

٢-٥- في مجال رعاية الأحداث:

تعالج الوزارة مشكلة رعاية الأحداث من خلال تدابير وقائية تتمثل في رعاية حالات الأطفال المعرضين للانحراف نتيجة ظروف أسرية أو عوامل بيئية غير متوافقة من الذين تتراوح أعمارهم ما بين ٧ – ١٨ سنة ويستفيد من خدمات هذه الدور نحو (٥١٨) طالباً في المتوسط سنوياً.

وفيما يتعلق بالبرامج العلاجية، فتهتم بعلاج جناح الأحداث من الجنسين من خلال (٩) دور حالياً للملاحظة الاجتماعية، (٨) مؤسسات لرعاية الفتيات.

أما فيما يتعلق بالبرامج الاجتماعية، والنفسية، والثقافية، وبرامج التدريب والتأهيل المهني، والأنشطة الدينية والرياضية الهادفة، فإن هذه البرامج تعمل على تقويم وإعادة تنشئة جناح الأحداث وتأهيلهم وإعدادهم إعداداً جيداً للتكيف مع قيم المجتمع وعاداته.. بينما تتولى وزارة المعارف والرئاسة العامة لتعليم البنات توفير البرامج التعليمية بمراحلها الثلاث داخل هذه الدور والمؤسسات.

٢-٦- في مجال رعاية المسنين:

يلقى كبار السن والعجزة غير القادرين على خدمة أنفسهم والمرضى النفسانيين المستقرة أحوالهم كافة أنواع الرعاية الصحية والاجتماعية والنفسية وبرامج الثقافة الدينية والترفيهية المناسبة لكبار السن من خلال (١٠) دور للرعاية الاجتماعية للمسنين تقدم خدماتها إلى (١٠٠٠) حالة في المتوسط سنوياً.

٢-٧- في مجال رعاية وتأهيل المعوقين:

تأكيدا لما توليه الدولة من اهتمام خاص ببرامج رعاية المعوقين كان من الطبيعي أن يحظى هذا المجال بكل العناية والاهتمام – ليس فقط من قبل وزارة العمل والشئون الاجتماعية بل من قبل الجهات الأخرى المعنية بجوانب السياسة التأهيلية للمعوقين بالمملكة حيث تتولى وزارة المعارف الجوانب التعليمية فأنشأت معاهد التعليم الخاص لتمكينهم من مواصلة تعليمهم بما يتناسب وظروف عجزهم، وتولت وزارة الصحة التأهيل الطبي لهم وذلك بإعدادهم بدنياً عن طريق العلاج الطبيعي وتزويدهم بالأطراف الصناعية والأجهزة التعويضية.

وتتولى وزارة العمل والشئون الاجتماعية تقديم الرعاية الصحية والاجتماعية والنفسية اللازمة للمعوقين على اختلاف فئاتهم، وتوفير الفرص المناسبة لتأهيل القادرين منهم على المهن والحرف التي تتناسب مع إمكاناتهم وقدراتهم، وبما يتيح لهم أداء دورهم في مجالات العمل الملائمة والاعتماد على أنفسهم في كسب رزقهم ويساعدهم على تحقيق تكيفهم الاجتماعي وتوافقهم النفسي، وذلك على النحو التالي:

١- استخدام الأساليب العلمية الحديثة في تخطيط وتنفيذ البرامج التأهيلية للمعوقين.
٢- التركيز على تنويع البرامج التأهيلية بما يتفق وأنواع الإعاقة.
٣- تدعيم المؤسسات التأهيلية القائمة وتطوير برامجها.
٤- الاهتمام بتوفير فرص العمل للمؤهلين في المجتمع وتوفير التشغيل لمن لا يجد فرص عمل مناسبة.

هذا وتتعدد اوجه رعاية وتأهيل المعوقين التي تضطلع بها وزارة العمل والشئون الاجتماعية لتناسب مختلف فئاتهم، وذلك من خلال عدد من المراكز المتخصصة مثل:

١- مراكز التأهيل المهني.
٢- مراكز التأهيل الاجتماعي.
٣- مراكز التأهيل الشامل.
٤- مراكز الرعاية النهائية للفئات الخاصة.

إلى جانب سعي الوزارة لتشغيل المعوقين المؤهلين من خلال إقامة المشروعات الإنتاجية (الفردية والجماعية) أو من خلال التنسيق مع الديوان العام للخدمة المدنية ومكاتب العمل التابعة للوزارة لتشغيل هؤلاء المؤهلين من المعاقين في وزارات ومؤسسات الدولة في القطاع الخاص.

كما تمد الوزارة يدها لمساعدة أسر المعوقين الراغبين في رعاية أبنائهم بأنفسهم، وذلك من خلال برنامج خاص بإعانات أسر المعوقين، والذي يتيح صرف إعانة سنوية بما يجاوز عشرة آلاف ريال لكل معوق من فئة شديدي الإعاقة.

٢-٨- في مجال التنمية الاجتماعية:

اخذت المملكة العربية السعودية بأسلوب تنمية المجتمع المحلي منذ عام (١٣٨٠هـ) وقبل إنشاء وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، وكان ذلك عن طريق وزارة المعارف، حيث أنشىء مركز التنمية الاجتماعية بالدرعية كمركز تجريبي، وبعد إنشائه شكلت لجنة من الأهالي للعمل، وأسست جمعية تعاونية، وكون تجمع شبابي كان نواة لناد هناك، كما أقيمت دار للفتاة أصبحت فيما بعد مدرسة للبنات وقد اعتبرت هذه المنجزات مؤشرات طيبة لنجاح التجربة.

وفي عام ١٣٨١هـ أنشئت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية التي أخذت على عاتقها التوسع في المشروع وذلك باقامة عدد من المراكز في المناطق الحضرية والريفية على حد سواء، وأصبح مركز التنمية الاجتماعية بالدرعية مركزاً للتنمية والتدريب لإعداد الكوادر التي تعمل في المراكز.

(٣) أهداف التنمية الاجتماعية:

يهدف أسلوب تنمية المجتمع إلى إحداث تغيير مقصود في سلوك المواطنين في إطار القيم الاسلامية والعادات العربية الأصيلة لتحقيق نمو متوازن عن طريق استغلال إمكانات وموارد البيئة المحلية المتاحة أو التي يمكن إيجادها لمواجهة أعباء الحياة معتمدين – بعد الله – على أنفسهم ثم ما تقدمه الدولة من دعم للجهود التطوعية واكتشاف القيادات المحلية وتدريبها واستغلال طاقات الشباب وتشجيع الأساليب الحديثة في الإنتاج الزراعي والحيواني وتوفير الخدمات المختلفة ثقافية وصحية وترفيهية هذا إلى جانب الاهتمام الكبير بالأمومة والطفولة باعتبارها المستقبل.

(٤) دور الأهالي في التنمية الاجتماعية:

الإنسان هو غاية التنمية ووسيلتها وينبغي لبرامج ومشروعات التنمية أن تقابل احتياجات الأهالي وتلبي رغباتهم وتقوم على أساس مشاركتهم الفعلية، ولما كانت عملية الاتصال بالأهالي فرداً فرداً عملية مستحيلة، فإنه يتم تشكيل لجان أهلية من ذوي الرأي والمشورة ومحبي العمل الاجتماعي والتطوعي لتمثيل الأهالي واقتراح المشروعات اللازمة لتنمية المجتمع والعمل على تنفيذها وتقويمها واستخلاص نتائجها للاسترشاد بها عند وضع الخطط المستقبلية، مع السعي لاكتشاف الموارد

المادية والبشرية وإثارة الوعي والإقناع وجمع المساهمات الأهلية اللازمة والإشراف على أوجه الصرف المختلفة.

(٥) قطاعات التنمية الاجتماعية:

ترتكز التنمية الاجتماعية على أربعة قطاعات هي:

١- **القطاع الاجتماعي:** ويتبع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بقسميه الرجالي والنسائي وأهم أعماله:

أ- تشكيل اللجان الاجتماعية.
ب- القيام بالدراسات والبحوث الاجتماعية.
ج- العمل على نشر الوعي الاجتماعي بين أفراد المجتمع.
د- دراسة الحالات الفردية عن طريق الزيارات الميدانية للمنازل والمدارس والمؤسسات الأخرى.
ه- تخطيط وتنفيذ ومتابعة المشروعات الاجتماعية مع التركيز على قطاع الشباب الذين هم نصف الحاضر وكل المستقبل وبرامج الأمومة والطفولة باعتبار المرأة نصف المجتمع.

٢- **القطاع الثقافي:** ويتبع وزارة المعارف وأهم أعماله:

أ- نشر الوعي الثقافي عن طريق إلقاء المحاضرات وإقامة الندوات وتوزيع النشرات وتنظيم المعارض.
ب- الاهتمام الخاص بالمكتبات سواء الثابتة أو المتنقلة وتشجيع الأهالي على ارتيادها.

ج- إجراء المسابقات الثقافية المختلفة مع الاهتمام الخاص ببرامج مكافحة الأمية وتعليم الكبار.

٣- **القطاع الصحي:** ويتبع وزارة الصحة وينقسم إلى قسمين علاجي ووقائي وأهم أعماله:

أ- التثقيف الصحي بكل الطرق والوسائل بالتعاون مع جهات الاختصاص.
ب- التدريب على الإسعافات الأولية ومشاركة الجهات المعنية في النهوض بالبيئة المحلية والإشراف على محلات تداول الأغذية والمرافق الصحية وتنظيم حملات النظافة والتوعية العامة.
ج- الإشراف على الوجبات المقدمة لرياض الأطفال ومتابعة الفحوص الطبية والتطعيمات الدورية.
د- دراسة المشكلات الصحية والعمل على مواجهتها بالبرامج المناسبة.

٤- **القطاع الزراعي:** ويتبع وزارة الزراعة ويوجد في مراكز التنمية الاجتماعية فقط وأهم أعماله:

أ- إرشاد المزارعين لاستخدام أفضل أساليب الإنتاج الزراعي والحيواني ووسائل تسويق المحاصيل وتدريبهم على استخدام وصيانة الآلات الزراعية وتوجيههم لوقاية المزروعات ومقاومة الآفات واستخدام الأسمدة والشتلات والبذور المنتقاه.
ب- تنظيم برامج الإرشاد الزراعي والزيارات الميدانية وإنشاء الحقول الارشادية وإقامة المعارض الزراعية.

ج- المعاونة في تصنيع الخامات والمنتجات الزراعية والعناية بالثروة الحيوانية والدواجن والاهتمام بالمناحل.

الجدير بالذكر أن عدد المراكز حالياً يبلغ ٢٥ مركزاً تشرف على ١٢٠ لجنة للتنمية الاجتماعية.

(٦) في مجال أنشطة وخدمات التعاون:

تولي الوزارة خدمات التعاون عنايتها واهتمامها أيماناً منها بأن النشاط التعاوني يمثل جانباً هاماً من جوانب النشاط الاقتصادي الوطني، وعنصراً أساسيا في برامج تنمية المجتمعات المحلية يقوم على أساس من المبادرة الذاتية والمشاركة الجماعية للمواطنين ، ولقد أصبح التعاون في المملكة أساساً فى تطوير المجتمعات المحلية، وتحقيق خدمات اقتصادية لمرافق حيوية في مختلف شئون الحياة الخاصة في مجالات الزراعة الحديثة ومتطلباتها، والمهن الحرفية، والتموين الاستهلاكي وغير ذلك من الخدمات الكهربائيـة، وخدمات المواصلات، وكذلك العيادات الطبية، ورياض الأطفال، كما أمتد النشاط التعاوني ليغطي خدمات اجتماعية متعددة لتحسين أوضاع البيئة ورفعة شأنها بالشكل الذي يليق بالمواطن السعودي. وتوجد (١٦٣) جمعية تعاونية متعددة الأغراض يبلغ عدد المساهميـن فيها حوالي خمسين ألف عضواً.

(٧) في مجال الأسر المحتاجة:

توفر الوزارة برامج للضمان الاجتماعي للأسر المحتاجـة التي لا تزال ظروفها تستدعي الإعانة أو المساعدة تمكينا لها في مواجهة أعباء

الحياة، دون أن يؤدي ذلك الى خفض حوافز العمل لدى أفراد هذه الأسر، كما تشجع الأسر المستفيدة على تنفيذ المشاريع الإنتاجية للانتقال بها من أسر معالة إلى أسر عائلة.

ولقد تميزت برامج ومشروعات رعاية الأسرة بالمجتمع العربي السعودي بالدور الإيجابي الذي تلعبه المشاركة الأهلية في دعم البرامج والمشروعات الموجهة لرعاية الأسرة فلقد بلغ عدد الجمعيات الخيرية ٢٤١ جمعية منها ٢٣ جمعية نسائية، كما بلغ عدد أعضاء هذه الجمعيات ٣١,٢٦٢ عضوا منهم ٢,٩٢٩ امرأة، وبلغ عدد العاملين والعاملات بهذه الجمعيات ٦,٤٣٠ شخصا.

وفيما يتعلق بالبرامج والأنشطة والخدمات التي يقوم بها القطاع الأهلي التطوعي في مجال رعاية الطفولة ، فقد تم إنشاء ١٠١ روضة للأطفال، وإنشاء ١١ داراً للحضانة الإيوائية لرعاية وتربية الأطفال ذوي الظروف الخاصة، وإنشاء ١٥ مركزا للرعاية النهارية، وإنشاء ٥ مراكز لرعاية الطفل.

وفي مجال التعليم والتدريب والتأهيل، فقد قام القطاع الأهلي التطوعي بتقديم العديد من البرامج والدورات التعليمية والتدريبية والتأهيلية في مجال إعداد مربيات للأطفال، واستخدام الحاسب الآلي ومنسق الكلمات، وتعليم التفصيل والحياكة، وتعليم النسخ والطباعة، والأشراف على إدارة وتشغيل المدارس الابتدائية للبنين والبنات، بالإضافة إلى تقديم برامج تعليمية متنوعة من بينها إنشاء مراكز لتقوية الطلبة والطالبات، وإنشاء فصول لتعليم اللغات (الإنجليزية والفرنسية)، وقواعد اللغة العربية للأجنبيات.

وفي مجال الرعاية الصحية ، فقد تم إنشاء ٣٤ مستوصفاً خيرياً، و ٩ عيادات طبية، ومركزا لإجراء عمليات القلب المفتوح، ١٦ مركزا لمكافحة التدخين، ٤ مراكز للعلاج الطبيعي، ٣ صيدليات، كما يتم عقد دورات في الإسعافات الأولية، وتخصيص الكثير من سيارات الإسعاف لنقل المرضى، وتقديم الكثير من الخدمات للنزلاء بالمستشفيات، وتدعيم أنشطة لجان أصدقاء المرضى.

وفي مجال رعاية المعوقين وكبار السن ، فقد استجابت الجمعيات الخيرية لتوجيهات وزارة الشؤون بإعطاء المعاقين وكبار السن الأولوية في تقديم الخدمات التي تمنح لهم ولأسرهم، وقامت هذه الجمعيات بإنشاء ٥ مراكز ودور إيوائية، وإنشاء مركزين للتعليم الخاص للمعاقين، ومركزين لتعليم الفتيات المعاقات الخياطة، ومركزين لتأمين الأجهزة الطبية للمعاقين، بالإضافة إلى إنشاء مركز صحي اجتماعي لرعاية العجزة والمعاقين بالمنطقة الشرقية، ومركز لخدمة الأطفال المعاقين بالجوف.

وفي مجال الإسكان الخيري، وتحسين المساكن، قامت بعض الجمعيات الخيرية بتأمين السكن للأسر المحتاجة، وتيسير الحصول على مساكن بأجور رمزية، بالإضافة إلى جهود هذه الجمعيات لإدخال تحسينات عمرانية وصحية على مساكن الأسر ذات الدخل المحدود، وتحمل أجور السكن أو المساهمة فيه.

وفي المجال الثقافي ، فقد نال هذا المجال اهتمام الجمعيات الخيرية فقامت بإنشاء العديد من مراكز تحفيظ القرآن الكريم، وإنشاء المكتبات

العامة، ودعم الكثير من جماعات تحفيظ القرآن الكريم، هذا بالإضافة إلى القيام بنشر وطبع وتوزيع الكتب والنشرات التوعوية، وإعداد اللوحات الإرشادية.

وفي مجال تقديم الخدمات والعناية بالمرافق العامة، فتتزايد أعداد الجمعيات الخيرية التي تساهم في هذا المجال، فإلى جانب الاهتمام بإنشاء المساجد وترميمها، والعناية بالقبور، ومغتسلات الموتى فهي تقوم بكثير من الجهود في مجال مكافحة المخدرات، والتبرع بالدم، وتأمين المياه الباردة بالأسواق العامة، وتمديد شبكات المياه، وفتح الطرق، وتولي أعمال النظافة في بعض المناطق، بالإضافة إلى إنشاء دور لضيافة الأسر المنكوبة، والرعاية للأسر التي تتعرض لحوادث، أو هزات اجتماعية مفاجئة.

وفي مجال تقديم المساعدات المتنوعة، فبالرغم من حرص الجمعيات الخيرية على تحويل الأسر المحتاجة إلى أسر منتجه من خلال تقديم برامج التدريب والتأهيل إلا أن الحاجة إلى تقديم المساعدات مازال يتطلب مزيدا من البحث والدراسة، والمتابعة بما يوجب الحرص التام على توزيع المساعدات والإعانات على المستحقين الفعليين، وتبذل هذه الجمعيات المزيد من الجهد لرعاية الأيتام مع بقائهم داخل أسرهم، وتأمين احتياجاتهم ومتطلباتهم، وقد أخذت هذه الرعاية شكلا مميزا أطلق عليه مشروع كافل اليتيم.

وفي مجال إقامة ودعم المعسكرات والمراكز الصيفية، فقد قامت بعض الجمعيات بإقامة المعسكرات والمراكز وتقديم الدعم المالي لها.

وفي مجال إقامة الحفلات والمعارض والأسواق الخيرية، فتعتمد الجمعيات الخيرية في تمويلها على هذه المجالات على تبرعات المواطنين، والزكاة، والصدقات، والاشتراكات، والدعم المالي من الدولة، بالإضافة إلى أن هذه الجمعيات تقدم المزيد من الخدمات المتنوعة في هذا المجال منها جمع وتوزيع فائض الولائم والحفلات والمناسبات، وتأمين وجبات الإفطار للصائمين في شهر رمضان، ومساعدة بعض المواطنين على أداء فريضة الحج، وتوزيع لحوم الأضاحي بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية.

وتجدر الإشارة إلى أنه يبلغ عدد الجمعيات الأهلية في المملكة العربية السعودية بمختلف أنواعها وأشكلها ما يقارب (٢٢٠) جمعية منها (١٢) جمعية نسائية في حين يبلغ عدد الجمعيات التعاونية (١٦٠) جمعية تعاونية.

تعتبر مراكز التنمية والخدمة الاجتماعية مؤسسات اجتماعية تقوم على أساس إقناع المواطنين بحاجات مجتمعاتهم المحلية إلى النمو والتطوير وإشراكهم في بحث احتياجاتهم ومشاكلهم وتخطيط برامج الإصلاح اللازمة ومشاركتهم مادياً وأدبياً في تنفيذ هذه البرامج.

إن لجان التنمية الاجتماعية المحلية هي أحد أهم الأساليب الجديدة التي أخذت بها الإدارة العامة للتنمية الاجتماعية كمحاولة للتوسع في برامج التنمية الاجتماعية لتغطية أكثر عدد ممكن من مناطق المملكة التي لا تصل إليها خدمات المراكز. وقد بلغ عدد اللجان المشكلة (٢٣ مركز خدمة تنمية و ٧٥ لجنة محلية) تقوم بعمل مراكز التنمية الاجتماعية في المجتمعات المحلية تحت إشراف مراكز التنمية الاجتماعية والخدمة الاجتماعية، وتنتشر لجان التنمية الاجتماعية بجميع أنحاء المملكة، ومن بين المشروعات التي تقوم بتنفيذها برامج رعاية الطفولة والأمومة،

وتدعيم الصناعات البيئية، ورعاية الشباب، وتقوم وزارة العمل والشئون الاجتماعية بمساندة جهود هذه اللجان عن طريق الدعم المادي والفني.

رابعاً - برامج ومشروعات رعاية الأسرة في المجتمع العماني:

لقد حظيت الأسرة العمانية بنصيب وافر من الرعاية والعناية حتى تقوم بدورها الفعال حيال المجتمع، حيث يعتبر المجتمع العماني من المجتمعات التي تهتم بالأسرة وتوليها كل عناية وتشجيع، لذا فقد قامت أجهزة الدولة ببذل الجهود الصادقة لإتاحة الفرصة كاملة للأسرة، إيمانا منها بأن الأسرة هي الخلية الأولى في المجتمع، وتأكيدا لما تنشده من تحقيق الارتقاء بمستواها التعليمي، والاجتماعي، والاقتصادي، ولما يعكسه ذلك على الطفولة، ودفع عملية التقدم. كما يكمل هذا الجهد ويتمم العمل الحكومي جهود مؤسسات القطاع الأهلي التطوعي في مجال رعاية الأسرة.

وفيما يتعلق بأهم البرامج والمشروعات التي تمت بالمجتمع العماني في مجال دعم الأسرة، فيمكن عرضها، وذلك على النحو التالي:

(١) مراكز التأهيل النسوي:

لقد قامت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل متمثلة في المديرة العامة لشؤون المرأة والطفل بافتتاح مراكز تأهيل نسوي في بعض مناطق السلطنة والتي بلغ عددها خمسة مراكز، وكما تم افتتاح مثل هذه المراكز ولكن بجهود أهلية تطوعية وقد بلغ عددها (١٤) مركزاً، وتهدف هذه المراكز الحكومية والأهلية إلى تنمية مهارات وقدرات المرأة داخل وخارج المراكز في كافة الجوانب وأيضاً تدريبهن على بعض الحرف المختلفة، ومحو أمية غير الملمات بالقراءة والكتابة، ونشر الثقافة العامة

بينهن : دينية – اجتماعية – صحية، والتوجيه لشغل أوقات فراغهن بما هو مفيد ونافع لهن ولإسرهن.

كما توجد دائرة للإرشاد والاستشارات الأسرية التي تقدم خدماتها لكافة الأسر العمانية وتعمل على معالجة المشكلات الأسرية والزوجية.

(٢) مراكز تنمية المرأة الريفية:

تم إنشاؤها بالجهود الذاتية بالقرى والتجمعات السكانية في مختلف المناطق، وتشرف عليها وزارة التنمية الاجتماعية وتهدف إلى دمج المرأة الريفية في عملية التنمية الشاملة، وتسعى من خلال نشاطاتها وبرامج عملها إلى رفع وعي المرأة بمختلف نواحي الحياة وشؤونها الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، كما تعمل على رفع كفاءة المرأة الريفية وتنمية قدراتها وتأهيلها وتدريبها على نحو يعزز قدراتها الإنتاجية، ويبلغ عددها (٣١) مركزاً حتى عام ٢٠٠٢م، موزعة بين مختلف مناطق السلطنة.

(٣) جمعيات المرأة العمانية:

جمعيات المرأة العمانية لها دور بارز في دعم الأسرة والذي يبلغ عددها (٣٨) جمعية نسائية منتشرة في مختلف مناطق السلطنة، وتنحصر أهدافها فيما يلي:

١- رفع مستوى المرأة في المجالات الاجتماعية والثقافية والصحية.
٢- تقديم الخدمات الاجتماعية والتوعية حول سبل الحياة الصحيحة والتخفيف عن الأسرة الفقيرة والمحتاجة.

٣- تعليم المرأة بعض الصناعات ومساعدتها على رفع مستوى الأسرة اقتصادياً واجتماعياً.
٤- العمل على تنمية التقاليد القائمة على الفضيلة النابعة من تراث المجتمع وقيمه ومبادئه والمستمدة من تعاليم الدين الإسلامي الحنيف.
٥- العمل على رفع المستوى الثقافي والصحي للأسرة بما يحقق لها السعادة الأسرية المشنودة.

وتطبيقاً لهذه الأهداف فإن الجمعيات تزاول مجموعة من الأنشطة والبرامج والمشروعات وذلك من خلال الأنشطة التالية: محو أمية النساء وتدريبهن في مجال الخياطة والتفصيل، وإنشاء دور الحضانة ورياض الأطفال، وإقامة نواد صيفية للفتيات، وزيارات منزلية للأسر للتوعية، والمساهمة في معالجة بعض الظواهر السلبية في المجتمع وتعزيز الإيجابي منها، والعلاقة مع المؤسسات ذات العلاقة، كما تتولى لجنة مهمة تنسيق العمل النسائي التطوعي.

(٤) مؤسسات تنشئة الطفولة:

وهي مؤسسات معنية بقضايا ورعاية الطفولة ومن أهمها أركان الأطفال وبيوت نمو الطفل التي تأسست بفعل الجهود الذاتية في مختلف مناطق السلطنة وهي تساعد على تكوين شخصية الطفل الريفي وتوفر له الخدمات التربوية والاجتماعية والثقافية وتدار هذه الأركان والبيوت بواسطة الجمعيات الأهلية واللجان المحلية، كما تتولى الوزارة مسؤولية دراسة طلبات إنشاء دور الحضانة والإشراف عليها والتي بلغ عددها أكثر من (٨٥) حضانة منتشرة في كل مختلف المناطق.

(٥) اللجنة الوطنية لرعاية الطفولة:

وهي لجنة عليا تتولى مسؤولية تنسيق الخدمات والأنشطة في مجال رعاية الطفولة ويتولى رئاستها وزير التنمية الاجتماعية. ومن أهم مهامها:

١- إجراء الدراسات والبحوث المتصلة بالطفولة، وتكوين قاعدة بيانات في هذا المجال وتحديثها أولاً بأول.
٢- إعداد البرامج والمشروعات التي تلبي حاجات الطفل الجسمية والنفسية والعقلية والاجتماعية وتعميق انتمائه الوطني الإسلامي.
٣- تنسيق جهود الوزارات والجهات المعنية بوضع وتنفيذ المشروعات والأنشطة المتعلقة بالطفولة.
٤- متابعة تنفيذ السياسات والخطط الموضوعية وقرارات وتوصيات اللقاءات والمؤتمرات الدولية والإقليمية المتعلقة بالطفولة وإبداء الرأي في الاتفاقيات المتعلقة بالطفولة.
٥- إعداد إصدارات دورية عن أوضاع الطفولة في السلطنة.
٦- إقتراح وتدبير الموارد لتمويل برامج الطفولة خارج خطط الوزارات المعنية.
٧- تنظيم العلاقة بين الجهات المعنية بالطفولة بالسلطنة وبين المنظمات الإقليمية والعربية والدولية ذات الصلة بالموضوع، ووضع الأسس الكفيلة بالاستفادة من تلك المنظمات وبصفة خاصة منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف).
٨- مراجعة التشريعات المتصلة بالطفولة واقتراح تعديلها أو تطويرها.
٩- إصدار القرارات واللوائح الداخلية المتعلقة بنظام العمل بها.

١٠- أية اختصاصات أو مهام أخرى تسند إليها من الجهات المعنية بالطفولة.

ومن أهم إنجازات اللجنة الوطنية لرعاية الطفل هي اعتماد اللائحة التنظيمية للأطفال المحتاجين للرعاية وإقامة أندية صيفية للأطفال وتنظيم مهرجانات للأطفال وإنشاء لجان تخصصية منبثقة عن اللجنة الوطنية ومن أهمها لجنة تثقيف الطفل ولجنة متابعة تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل الدولية.

بالإضافة إلى أن اللجنة تعمل من خلال ثلاث لجان فرعية منبثقة منها وهي:

١- لجنة الإعلام.
٢- لجنة الدراسات والبحوث.
٣- لجنة الشؤون القانونية.

(٦) الإرشاد والاستشارات الأسرية:

الإرشاد والاستشارات الأسرية دائرة أنشئت خلال عام ٢٠٠١م تتبع المديرية العامة لشؤون المرأة والطفل – بوزارة التنمية الاجتماعية، تهدف إلى تدعيم كيان الأسرة، ودراسة مشكلاتها الاجتماعية، ومحاولة مساعدتها على إيجاد الحلول المناسبة، وذلك باستخدام الأساليب العلمية التي تؤمن السرية للمستفيدين من خدماتها من خلال برامج التوعية على توفير الخدمات الإرشادية لجميع أفراد الأسرة.

(٧) الخدمات المقدمة للأسرة:

١- **في مجال العمل**: فقد التحقت الكثير من العمانيات في وظائف التعليم والإدارات حتى وصلت المرأة في السلطنة إلى درجة وزير ووكيل وزارة ومدير عام، كما انضمت أمراتان لعضوية مجلس الشورى على نطاق محافظة مسقط في فترته الثانية (١٩٩٤ – ١٩٩٧) وتوسيعا لدور المرأة العمانية للمشاركة في رسم السياسات والخطط والبرامج فقد تم تعيين ٤ نساء من ٤١ عضوا لعام ١٩٩٧م – و ٥ نساء عام ٢٠٠١م في مجلس الدولة وذلك لاتاحة فرصة المشاركة لها في دراسة ومناقشة القضايا والمشروعات التي تهم المجتمع، ودخلت المرأة العمانية مجال الأمن والدفاع وساهمت في حفظ الأمن وتنظيم حركة المرور، هذا وقد ارتفع عدد النساء العاملات في القطاع الحكومي من (١٣٦٤) موظفة عام ١٩٨٠م إلى ١٨٦٤١ موظفة بنهاية عام ٢٠٠٠م اما في القطاع الخاص فقد ارتفع عددهن من (٢٨٤٠) موظفة عام ١٩٩٤م إلى (١٠٠٤٨) موظفة عام ٢٠٠٠م.

كما أنخرطت المرأة في ميادين التنمية الاجتماعية كأخصائية اجتماعية أو رائدة اجتماعية أو باحثة اجتماعية، ومن خلال هذه الميادين استطاعت المرأة أن تساهم في دفع حركة التنمية الشاملة بما قدمته من مجهودات متعددة سواء كانت هذه المجهودات تتعلق بنواحي التوعية الثقافية والاجتماعية كأن تتعرف على طبيعة الظواهر والمشاكل الاجتماعية التي كانت تعتبر عائقاً من عوائق التنمية في البيئات المحلية سواء في الحضر أو الريف أو البادية، وقد أولت الحكومة اهتماما بموضوع مساهمة المرأة في العمل الاجتماعي وذلك من خلال ما أقامته من مشروعات جديدة تتمثل في المراكز الاجتماعية

والتنموية حيث تقدم من خلال هذه المراكز خدمات تفيد المرأة والأسرة والطفل.

٢- **فى مجال التعليم:** فإن السياسة التعليمية جعلت وزارة التربية والتعليم تركز اهتمامها على نشر المدارس في كافة أنحاء السلطنة، وانخرطت المرأة العمانية في مجالات التعليم بكافة المستويات تنهل منه كل ما هو مفيد لها ولأسرتها ومجتمعها واصبح التعليم حقاً لكل امرأة لديها الرغبة في الاستفادة من المناهج التعليمية المختلفة ونتيجة لذلك استطاعت المرأة العمانية الوصول إلى المستويات العليا حتى الجامعة والدراسات العليا وأتيحت الفرصة أمامها لاستكمال دراستها العليا في الداخل والخارج وفي أرقى الجامعات العربية والأجنبية حيث أرتفعت أعداد المدارس من (٣) مدارس عام ١٩٧٠ في كل من مسقط وصلاله إلى (١١٧٤) مدرسة للعام الدراسي ٢٠٠٢/٢٠٠١م تضم أنواع التعليم العام، والتقني، والإسلامي، والتربية الخاصة، والكليات المتوسطة للمعلمين والمعلمات، وأرتفعت أعداد الطلاب من (٩٠٩) طلاب عام ١٩٧٠ إلى حوالي (٦١٦٨٢٩) طالباً وطالبة عام ٢٠٠١ – ٢٠٠٢م، وقد بلغت نسبتهم ٢,٣% في نفس السنة الدراسية.

كما تم افتتاح مدرستين للتربية الخاصة أحداهما للتربية الفكرية، والأخرى للصم والبكم يبلغ عدد الملتحقين بمدرسة الصم والبكم (٢٤٦) طالباً، أما مدرسة التربية الفكرية فيبلغ عدد الملتحقين (٢٥٠) طالباً، وسعيا من الحكومة في تغطية احتياجات التوسع الحتمي في نشر التعليم تم التخطيط لإنشاء (١٤٢) مدرسة خلال الخطة الخمسية الرابعة (١٩٩١-

١٩٩٥)، وقد وضع حجر الأساس لجامعة السلطان قابوس في العشرين من نوفمبر ١٩٨٢ وتم افتتاحها رسميا في العاشر من نوفمبر ١٩٨٦ وبلغ عدد الدفعة الأولى (٥١١) في خمس كليات تمثلت في كلية التربية، والعلوم الإسلامية، وكلية الهندسة، وكلية الطب، وكلية العلوم، وكلية الزراعة، هذا وقد بلغ عدد الخريجين في الدفعة الأولى عام ١٩٩٠م (٢٨٣) منهم (١٦٠) ذكراً و (١٢٣) أنثى وبعد خمس سنوات أي في عام ١٩٩٥م عدد الخريجين الذكور (٣٠٧) في حين بلغ عدد الخريجات (٤٣٢) خريجة وفي عام ٢٠٠٠م تخرج (٤٩٧) طالباً مقابل (٥٧٤) طالبة خريجة.

٣- **فى مجال محو الأمية وتعليم الكبار**: فقد حرصت الحكومة على تعميم التعليم، بحيث يكون حقا للجميع سواء الصغار أو الكبار الذين فاتتهم فرص التعليم، لذا عملت وزارة التربية والتعليم على إنشاء مراكز لمحو الأمية وتعليم الكبار غطت معظم مدن وقرى السلطنة بالتعاون مع وزارة التنمية الاجتماعية واحصائية المتحررين من الأمية منذ بداية النشاط في عام ١٩٧٣ – ١٩٧٤م حتى نهاية ١٩٩٩ – ٢٠٠٠م بلغ (٣٥٤٠٤) من الإناث مقابل (١٥١٠٣) من الذكور.

كما تستفيذ المرأة من البرامج الدراسية التي تقدمها مراكز تعليم الكبار حيث شكلت في العام الدراسي ١٩٩٩ – ٢٠٠٠م بنسبة مقدارها ٨٥% بالمرحلة الابتدائية و ٤٧% بالمرحلة الاعداية و ٥٠% من اجمالي الدراسين بالمرحلة الثانوية.

٤- **مجال خدمات الرعاية الاجتماعية:** حول ما ورد في رقم (٤) من ص (٥٣٠ – ٥٤٠) فأن هذه البيانات تحتاج إلى تحديث وفق ما يلي:

٤ – ١ - الضمان الاجتماعي (المعاشات):

أ- من حيث حجم الأسر المستفيدة: كان حجم الأسر المستفيدة عند بداية تطبيق النظام في عام ١٩٧٢، (١٣١) أسرة وأصبح في عام ٢٠٠١م (٤٥٥٦٣) أسرة تضم (١٠٦٠٣٤) فرداً، والجدير بالذكر أن هذا التوسع في حجم الأسر المستفيدة مرده إلى ما يلي:

- اتساع مظلة الضمان الاجتماعي باضافة أربع فئات أخرى جديدة بموجب المرسوم السلطاني رقم ٨٤/٨٧ وهي (البنت غير المتزوجة – المهجورة – الشيخوخة – أسرة السجين) وأصبح عدد الفئات ثمان فئات.

- التوسع في إنشاء مراكز العمل الاجتماعي بمختلف مناطق السلطنة والتي أمكن من خلالها توصيل خدمات الرعاية الاجتماعية إلى المحتاجين إليها في القرى والمدن وفي الحضر والبادية وفي السهل والجبل.

ب- من حيث محددات قيمة المعاش للأسرة: مراعاة للظروف المعيشة لهذه الأسر في مواجهة تطور تكاليف

المعيشة السائدة خلال بعض الفترات الزمنية فقد تم زيادة محددات قمة المعاش للأسرة وفـق ما يلي:

- في عام ١٩٧٧ تم زيادة الحد الأقصى لمعاش الأسرة بنسبة ٢٧%.
- في عام ١٩٨٠ تم زيادة الحد الأقصى لمعاش الأسرة بنسبة ٢٩%.
- في عام ١٩٩٠ تم زيادة الحد الأقصة لمعاش الأسرة بنسبة ٣٣%.

ج- مردودات نظام الضمان الاجتماعي على الأسر المستفيدة:

- كفل هذا النظام سد بعض الاحتياجات الأساسية لعدد (١٠٦٠٢٣) مواطناً بما يمثل حاجة حوالي ٦% من اجمالي عدد المواطنين ممن أثبتت البحوث الاجتماعية أنه لا عائل لهم ولا يوجد لهم مصدر رزق يعيشون منه وبهذا حقق الأمن والاستقرار لعدد كبير من الأسر.
- إضافة إلى الجانب الرعائي لهذا النظام فإن له بعداً تنموياً حيث أتاح الفرصة لهذه الأسر بدخلها المحدود أن تعمل على مواصلة تعليم ابنائها وإعدادهم كقوى بشرية وحمايتهم من التشرد حيث بلغ عدد أبناء الاسر الملتحقين بالمدارس عن عام ٢٠٠١ – ٢٠٠٢م بمختلف المراحل (٥٢٤٥٠) طالبا.
- أتاح للأسر المحتاجة بعض الميزات في الحصول على بعض الخدمات التي تحتاج إليها كالاعفاء من رسوم

العلاج بالمستشفيات والرسوم الخاصة بمعاملات الأسكان والبلديات وغير ذلك.

- كفل بعض المساعدات لابناء الأسر المحتاجة خلال مراحلهم الدراسة كالمساعة بالأدوات المدرسية اللازمة لهم وغيرها.
- اتاح فرصة تقديم بعض المنح الدراسة في مجال التعليم العالي لابناء هذه الأسر بواقع الف فرصة سنويا بالاضافة إلى تقديم بعض المساعدات للطلبة الملتحقين بجامعة السلطان قابوس من ابناء هذه الأسر.
- تقديم مساعدة اضافية سنويا بما يعادل ٥٠% من قيمة المعاش لكل اسرة خلال عيدي الفطر والاضحي لسد احتياجاتها خلال فترة العيدين وادخال الفرحة والسرور على هذه الاسر.

د- المساعدات: إضافة إلى هذه المعاشات الشهرية يتم تقديم المساعدات إلى الأسر المحتاجة وفق ما يلي:

- صرف مساعدات نقدية وعينية مؤقتة لمواجهة ظروف بعض الحالات.
- صرف مساعدات خاصة مثل: سداد رسوم ادخال التيار الكهربائي والمياه لمنازل هذه الاسر وسداد رسوم الاراضي والبلديات التي تخصص لهذه الاسر وعلاوات اضافية لبعض الحالات لدعم احتياجاتهم الغذائية التي تتطلبها ظروفهم المرضية وغير ذلك.
- صرف مساعدات طارئة في حالة تعرض بعض هذه الاسر لظرف اجتماعي أو اقتصادي غير متوقع وخارج

عن ارادة الأسرة ومن شأنه أن يلحق بها ضررا لا يمكن مواجهته بالدخل العادي للأسرة.
- صرف مساعدات نقدية وعينية عند تعرض إحدى الأسر لاضرار نتيجية للكوارث الطبيعية والحرائق سواء في المسكن أو مورد الرزق.

٥- **فى مجال الخدمات الصحية**: فقد عملت الحكومة على توفير كل سبل الرعاية الصحية المتكاملة للمواطنين في مختلف أنحاء البلاد، وأولت وزارة الصحة كل اهتمامها لتنمية هذا القطاع، مسترشدة في ذلك بما توصل إليه العلم على المستوى العالمي من مبتكرات علمية حديثة فى مجال الطب العلاجي والوقائي، مما قفز بالخدمات الصحية قفزة هائلة عبر ما يزيد على عقدين من زمن النهضة المعاصرة، ويمكن ملاحظة مدى التطور الكبير الذي تحقق من خلال الازدياد المتنامي لعدد المستشفيات والمراكز الصحية، وعدد المترددين عليها ذلك ان عدد هذه المستشفيات وصل إلى ٤٦ مستشفى حتى عام ١٩٩٣، بالإضافة إلى أربعة مستشفيات جديدة في طور الإنشاء، كما بلغ عدد المراكز الصحية المنتشرة في جميع مناطق السلطنة (١١٢) مركزا، بالإضافة إلى (٨) مراكز صحية جديدة تم إنشاؤها خلال عام ١٩٩٣، إلى جانب توسعات لعدد (٧) مراكز صحية، كذلك بلغ عدد الفرق والوحدات الطبية المتنقلة (٢٦) فرقة ووحدة طبية تكون مهمتها تقديم خدمات صحية للمواطنين من سكان المناطق النائية والوعرة في البلاد. ولنا أن نتصور حجم الإنجاز الذي تحقق في هذا القطاع إذا ما عرفنا أن كل الخدمات الصحية قبل عام ١٩٧٠ كانت مقتصرة على مستشفى واحد صغير في منطقة مطرح الى جانب عدد قليل من العيادات الطبية في باقي أنحاء البلاد.

٦- **فى مجال الإعلام والترويج الاجتماعي:** فقد أسهمت أجهزة الإعلام العماني (إذاعة – تلفزيون – صحافة – مكتبات) في توعية الأسرة العمانية من خلال العديد من البرامج الخاصة والموجهة إلى الأسرة مباشرة، وذلك إلى جانب قيام هذه الأجهزة بدورها الأساسي في تعميق الوعي، وإيقاظ الحس الوطني وحماية الموروثات الثقافية، ومد جسور المعرفة والوعي بين المواطن العماني والعالم الخارجي، وتستهدف أجهزة الإعلام المختلفة في بثها المرئي، وغير المرئي، وفى كتاباتها الصحفية بالنسبة للأسرة تحقيق الأهداف التالية:

١- تخصيص برامج إذاعية وتليفزيونية وصفحات خاصة في الصحف تهتم بشؤون الأسرة وتوجيه الإرشاد اللازم لها في مختلف مجالات الحياة.
٢- التأكيد على قيمة مشاركة الأسرة فى تطور المجتمع.
٣- التأكيد على قيمة العمل والإنتاج بالنسبة للأسرة.
٤- التأكيد على القيم والتعاليم الدينية وقيم الانتماء الوطني.
٥- التأكيد على دور المرأة في الحياة الاجتماعية والأسرية.
٦- التأكيد على التكافل الاجتماعي ونبذ التعصب والتطرف.
٧- تقديم برامج ترويحية هادفة للأسرة والأطفال.

٧- **وفيما يتعلق بالتخطيط للخدمات المقدمة للأسرة العمانية:** فقد تضمنت الخطط الخمسية المتوالية ابتداء من الخطة الأولى دعم الأسرة العمانية باحتياجاتها اللازمة في كل خطة من هذه الخطط، وفى مختلف المجالات التعليمية، والصحية، والرعاية الاجتماعية، والإسكان... إلى غير ذلك من المجالات.

٨- **ولتحقيق الدعم للأسرة العمانية، ووصوله إلى مستحقيه:** فقد أجرت السلطنة عام ١٩٩٣ تعداداً عاما للسكان والمساكن، والمنشآت، وذلك سعيا إلى الوصول إلى البيانات والمعلومات الدقيقة عن خصائص الأسرة العمانية، والتي يمكن على أساسها إعداد الخطط لسد احتياجات الأسرة، وتلبية احتياجاتها الحقيقية حيث تحظى الأسرة العمانية بجانب كبير من خدمات الرعاية في إطار هذه البرامج والخطط.

٩- **أما عن الخطط المستقبلية الداعمة لدور الأسرة ورعاية الطفولة، فيمكن تحديد أهدافها بايجاز، وذلك على النحو التالي:**

١- تعزيز وعي المجتمع على كل مستوياته، وفى كل القطاعات والجهات بقضايا الطفولة والمرأة والأسرة، وارتباطها العضوي بقضايا التنمية.
٢- تعميق الوعي بأهمية المشاركة الأهلية ومشاركة المجتمعات المحلية مع الجهود الرسمية في إنفاذ خطة الطفولة.
٣- منح الأولوية المقدمة لحقوق الطفل والوفاء بحاجاته الأساسية في كل الظروف.
٤- تعزيز مكانة المرأة وإتاحة الفرص المتساوية لها ، وإدماجها في دورة الحياة المنتجة للمجتمع وجهود تنميته.
٥- تصعيد الوعي بأهمية الطفولة بحسبانها مركز اهتمامات الحاضر وكل المستقبل ، وتعبئة الجهود لتحقيق أهداف الخطة.

٦- توسيع أنشطة تنمية الطفولة المبكرة بما في ذلك الأنشطة الأسرية والمجتمعية الملائمة والمنخفضة التكلفة.
٧- رعاية الأطفال الذين يعيشون في ظروف صعبة وإدماجهم في المجتمع.
٨- توسيع النشاط الطوعي العامل في مجال الطفولة والأمومة ورعايته ودعمه ومساندته .
٩- تهيئة المجتمع للنهوض بمسئوليته تجاه الطفولة بحسبان ان هذه مسئولية مشتركة تقوم عليها الدولة والأسرة والمجتمع وأفراده، وجمعياته الأهلية الطوعية.
١٠- المشاركة النشطة في التعاون الإقليمي والعربي والدولي في مجال الطفولة، والإفادة من إمكاناته وخبراته لمصلحة الطفل العماني.
١١- منح أولوية متقدمة لتنمية المرأة وتلبية حاجاتها.
١٢- دعم القطاع النسائي وتعبئة طاقاته كمورد بشري هام للمشاركة في تنمية المجتمع وفي إنجاز خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية.
١٣- الارتقاء بوظيفة المرأة في المجتمع وتأصيل الوعي بها وتبني سياسات تتفق وأهمية هذه الوظيفة وأثرها في ترقية الحاضر وبناء المستقبل وفتح آفاق جديدة لمشاركة المرأة الفاعلة فى التغيير الاجتماعي والاقتصادي المنشود في السلطنة.
١٤- اعداد المرأة لأداء أدوراها المختلفة في إطار الأسرة والمجتمع.

١٥- محو أمية المرأة الحضارية والأبجدية، والاهتمام بتربيتها الدينية وتدريبها، وإتاحة فرص التعليم المستمر أمامها، وتأمين حقها المتساوي في فرص التعليم.
١٦- محاربة العادات والتقاليد الضارة بالمرأة والمعوقه لحقوقها.
١٧- التطبيق العملي لما أقره الشرع الحنيف للمرأة من حقوق وما سنته السلطنة من تشريعات لمصلحتها، واستكمال الإطار التشريعي المعزز لحقوقها ومشاركتها في حياة مجتمعها.
١٨- توسيع نطاق إسهام المرأة في العمل الطوعي والخدمة العامة.

١٠- الأساليب المعتمدة في متابعة وتقييم الأنشطة والبرامج المنفذة في مجال رعاية الأسرة:

١- تنظيم زيارات ميدانية لواقع العمل بالجهات المنفذة لخطط وبرامج المديرية مثل (مراكز التأهيل النسوي – جمعيات المرأة العمانية – دور الحضانات – أركان الأطفال – الأسر البديلة).
٢- إجراء دراسات وبحوث ميدانية للتعرف على مدى مطابقة تلك البرامج للأهداف والخطط الرامية لتحقيق الرعاية الاجتماعية والأسرية.
٣- عقد حلقات نقاشيه وورش عمل على ضوء ما تم تنفيذه من تلك البرامج وتحليل الصعوبات والعقبات إن وجدت.
٤- الاستعانة بالخبرات الدولية والمحلية في إجراء دراسات تقييمية والاستفادة من تلك الخبرات في هذا الجانب.

٥- إعداد تقارير دورية تعكس أهم الإنجازات والخدمات المقدمة لرعاية أفراد الأسرة كالمرأة والطفل.
٦- المتابعة الميدانية من قبل المختصين بتنفيذ برامج العمل الاجتماعي في مجالات (الضمان الاجتماعي – مشروعات موارد الرزق – الأسر البديلة – الحماية من الكوارث والنكبات – أسر ذوي الاحتياجات الخاصة.. الخ). وذلك للوقوف على مدى انتظام الخدمات المقدمة وحل الصعوبات التي تواجههم ميدانيا.
٧- التقارير الشهرية والسنوية، التي توضح وتحلل مسار العمل وتقييمه والعمل على تلافي السلبيات ودعم الإيجابيات.

خامساً - برامج ومشروعات رعاية الأسرة في المجتمع القطري:

لقد أولت الدولة عناية بالأسرة القطرية، وتبدى ذلك في المبادئ الاجتماعية للنظام الأساسي المؤقت للحكم في قطر، التي جعلت الأسرة أساس المجتمع، وسنت لها التشريعات التي مكنتها من أخذ حقها من الرعاية والخدمات الاجتماعية المختلفة، وكان من أهم هذه التشريعات قانون الضمان الاجتماعي رقم (٣٨) لسنة ١٩٩٥م حيث يقوم قسم الضمان الاجتماعي بإدارة الشؤون الاجتماعية بإعمال القانون المذكور والذي يشمل مظلة فئات الأرامل، والمطلقات، والأسر المحتاجة، والمعاقين، والأيتام ومن في حكمهم، والعاجزين عن العمل، والمسنين وأسر السجناء، والأسر المهجورة، وأسر المفقودين، وكل ذي حاجة فتصرف لهذه الفئات معاشات شهرية توفر لهم الحياة الكريمة، بالإضافة إلى ذلك يقوم قسم الضمان الاجتماعي بإجراء البحوث والدراسات حول مختلف الظواهر الاجتماعية ذات الصلة بالأسرة حتى يتسنى إيجاد الحلول

لها، كذلك القيام بتأهيل المنتفعين من الضمان الاجتماعي بهدف تمكينهم من الاعتماد على أنفسهم في كسب معيشتهم، مثل: إلحاقهم بمراكز التدريب المهني، وتنظيم الدورات التدريبية لهم، وتشجيع الأفراد على مواصلة التعليم والمساعدة في إقامة مشروعات إنتاجية صغيرة لهم. وفي مجال الرعاية الاجتماعية تقوم الدولة بحماية الأسرة وتوفير الرعاية الاجتماعية للفئات الخاصة، منها: مجهولو الأبوين والأسر الحاضنة، والأسر المنتجة، كبار السن من العجزة، والأحداث، والمعاقون، والمسجونون وذلك بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة، للعناية بحالتهم الصحية، والنفسية، وتأهليهم مهنياً واجتماعياً، والإشراف على برامج التوعية والإرشاد الأسري.

وتتولى أقسام إدارة شؤون المرأة الأربعة وهي على التوالي: قسم الأمومة والطفولة والذي يشرف على دور الحضانة التي بلغت وفق إحصاءات العام ٢٠٠١/٢٠٠٠ (٢٦) داراً للحضانة، وقسم البرامج والأنشطة النسوية، وقسم تنمية المرأة، ومركز التدريب والتأهيل النسوي، المسؤولية التنفيذية المباشرة في دعم قضايا المرأة القطرية والطفولة بوجه عام والأسرة على وجه الخصوص.

وفي مجال التنمية الاجتماعية أنشئت مراكز التدريب والتأهيل الاجتماعي وفقاً لقرار مجلس الوزراء رقم (٦) لسنة ١٩٨١م بتنظيم مراكز التدريب والتأهيل الاجتماعي لتعمل على تدريب المرأة على التفصيل والخياطة والأشغال اليدوية الآلية، والاقتصاد المنزلي، والتراث الحضري، والثقافة الصحية. كآلية لتنمية المجتمع المحلي، تقوم هذه المراكز بجملة أهداف منها:

١- تدريب المرأة القطرية لرفع كفاءتها وإعدادها للأعمال والحرف والمهن التي تتفق مع استعدادها وقدرتها لتصبح ضمن القوى العاملة المنتجة وتوجيهها إلى ممارسة الأنشطة والأعمال الملائمة لها كالتربية الاجتماعية، والصحية والاقتصادية، والثقافية، والتفصيل، والحياكة.

٢- مساعدة الأسرة القطرية المحدودة الدخل لرفع مستواها الاجتماعي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وذلك بتدريب وتأهيل نسائها على ممارسة الأنشطة والأعمال الملائمة.

ولقد تبنت وزارة شؤون الخدمة المدنية والإسكان مشروعاً للأسر المنتجة لرعاية الأسر المحدودة الدخل لرفع مستواها الاقتصادي، ويعطى للمتدربة التي تخرجت من مركز التدريب والتأهيل الاجتماعي ولا تتوافر لها فرصة للعمل في المشغل، فرصة للعمل بالمنزل فيما تختاره من إنتاج سواء في الخياطة أو التطريز على أن تمد الوزارة يد المساعدة لهذه المتدربة بتوفير الأداة التي تساعدها على ذلك مثل ماكينة الخياطة، وتسويق إنتاجها من منتجات المشغل، وتقديم الإرشادات اللازمة لها.

وكذلك اهتمت الدولة بذوي الاحتياجات الخاصة من ابناء الشعب القطري فقامت بتوفير الرعاية الاجتماعية على اختلاف أشكالها لهذه الفئة. وتعتبر الخدمات التعليمية (التربية الخاصة) من أهم الخدمات التي تؤدي إلى تعليمهم وإدماجهم في المجتمع، حيث أنشئت خمس مدارس لذوي الاحتياجات الخاصة تابعه لوزارة التربية والتعليم هي مدرسة التربية السمعية للبنين وأخرى للبنات، ومدرسة التربية الفكرية للبنين وأخرى للبنات ومعهد النور للمكفوفين (بنين وبنات).

كما تم إنشاء الجمعية القطرية لذوي الاحتياجات الخاصة لتأهيل هذه الفئة من خلال المراكز التابعة لها وهي: المركز الثقافي الاجتماعي لذوي الاحتياجات الخاصة، المركز التعليمي لذوي الاحتياجات الخاصة، المركز التأهيلي للبنين، المركز التأهيلي للبنات، كذلك أنشئ مركز الشفلح للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة. هذا وتقوم الوزارة بنشر الوعي والحث على استخدام وسائل الرعاية الحديثة لذوي الاحتياجات الخاصة والتوعية بمسببات الإعاقة وتوفير الأجهزة التعويضية والمساعدة التعليمية وإجراء الدراسات والابحاث بالتعاون مع الجهات المختصة.

كما اهتمت الدولة بالأحداث الجانحين واقامت لهم قسماً خاصاً بإدارة الشؤون الاجتماعية وأصدرت القانون رقم (١) لسنة ١٩٩٤م بشأن الأحداث لتقنين رعايتهم وتأهيلهم وتوصيف اختصاصات دورهم، تهيئة لدمجهم حتى يعودوا أشخاصاً أسوياء فى المجتمع.

هذا وقد اهتمت الدولة بتوفير مجموعة من البرامج والأنشطة الداعمة لاحتياجات الأسرة مثل برامج المشاركة الأهلية وأساليبها وميادينها فأصدرت القانون رقم (٨) لسنة ١٩٩٨م بشأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة. حيث بلغ عدد جمعيات النفع العام (١٠) جمعيات تعمل في مجال البرامج والأنشطة الداعمة للأسرة. فللقطاع الأهلي دور بارز وملموس في كشف المشكلات التي يعاني منها المجتمع لأنه الأكثر التصاقاً ومعايشة لها مما يساهم في تشكيل وتهذيب وصقل وتطوير الوعي الثقافي والاجتماعي والقيمي لأفراد المجتمع بواقعهم والأدوار التي ينبغي أن يضطعلوا بها من أجل البناء والتغيير حيث يهتم بقضايا الأسرة وظروفها والتهديدات التي تحيط بها وأحوالها الاجتماعية والاقتصادية.

وفى مجال إصحاح البيئة يشارك القطاع الأهلي بفاعلية في حماية البيئة ومجالات النظافة وإثارة الوعي بقضايا الإصحاح البيئي، وفى المجال التنموي يشارك ويساهم القطاع الأهلى في إقامة الدورات التدريبية وتقديم الخدمات ذات الطبيعة الإنتاجية لرفع الكفاءة وتجويد المهارات من أجل زيادة الدخل وتحسين الأوضاع المعيشية للأسرة.

وفي مجال الرعاية الإسكانية تقوم الدولة بتوفير المأوي الصحي المزود بكافة مستلزمات الحياة العصرية للمواطنين، كما توفر الدولة الخدمات ذات الصلة، بالمجان للمواطنين مثل الكهرباء والمياه، وتشمل الرعاية الإسكانية المساكن الشعبية للمواطنين ذوي الدخل المحدود، المساكن الشعبية للمواطنين العجزة، كما أن هناك مشروع إسكان كبار الموظفين القطريين، بالإضافة لمشروع الوقف الخيري المخصص لإسكان الأسر المحتاجة ومن يدخل في حكمها.

تقوم الأجهزة المعنية بالثقافة والإعلام والسياحة والتراث بإقامة برامج وأنشطة إعلامية وترفيهية وثقافية ودرامية، كإقامة المهرجانات للترويح عن الأسرة وتوفير كثير من مستلزماتها وسد احتياجاتها في الإطار المحلي. كذلك توفير وتهيئة المؤسسات ذات الصلة مثل دور السينما والحدائق العامة والمتاحف والمسارح والشواطئ والمنتجعات لخلق بيئة ترفيهية ترويجية تساعد على استقرار الأسرة، هذا بجانب بث البرامج الخاصة بالأسرة والمرأة والطفولة في الإذاعة والتلفزيون وكافة وسائل الإعلام المقروءة.

في المجال الصحي قامت الدولة بإنشاء المستشفيات والمراكز الصحية للأطفال والحالات المستعجلة، والعيادات الخارجية، والقومسيون الطبي، والعيادات الطبية، كما أن هناك عيادات خاصة للجيش وأخرى

للشرطة ومثلها للمؤسسة العامة القطرية للبترول بالإضافة لتهيئة البيئة التمكينية للعيادات والصيدليات الخاصة، وكذلك لبرامج الرعاية الصحية الأولية للأم والطفل والتي تشمل الرعاية الصحية أثناء الحمل والرعاية الصحية أثناء الولادة وما بعدها ورعاية الطفل.

تم تأسيس المجلس الأعلى لشؤون الأسرة بموجب القرار الأميري رقم (٥٣) لسنة ١٩٩٨م كهيئة وطنية عليا تهدف إلى: تعزيز دور الأسرة وتقوية روابطها الأسرية، دراسة المشكلات التي تواجه الأسرية واقتراح الحلول المناسبة لها، العمل على تحقيق الأهداف التي نص عليها الإعلان العالمي لحقوق الطفل واتفاقية الطفل وغيرها من المواثيق الدولية التي تعني بشؤون الأسرة، وحماية الأطفال من الاستحدام غير المشروع، نشر الوعي الصحي بين الأمهات والاهتمام بثقافة الطفل، حث المرأة على المشاركة في الحياة الاجتماعية، والعمل على تحسين أوضاع المرأة العاملة، رعاية وتأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة من المعاقين وغيرهم، التنسيق بين الأنشطة التي تمارسها الجمعيات النسائية في الدولة والمنظمات الإقليمية والدولية بدراسة مشكلات انحراف الشباب واقتراح الحلول المناسبة لها بالتنسيق والتشاور مع الجهات المختصة وكذلك أية أعمال أخرى تحال من الجهات المختصة مما يرتبط بأهدافه السابقة.

ويعد المجلس بحق نقلة نوعية في توعية وتنسيق الجهود المبذولة في رعاية الأسرة حيث نفذ الكثير من المشروعات والبرامج والأنشطة الداعمة للأسرة من خلال أجهزته ولجانه المختصة حيث يضم خمس لجان تطوعية وهي:

١- اللجنة الوطنية لذوي الاحتياجات الخاصة.
٢- لجنة شؤون المرأة.

٣- لجنة كبار السن.
٤- لجنة شؤون الشباب.
٥- لجنة الطفولة.

وتقوم هذه اللجان بدراسة ومتابعة التشريعات والقوانين واللوائح المتعلقة بها ووفقاً لاختصاصاتها، كما تعمل على التنسيق بين كافة الجهات المعنية، وتوفير الاستشارات اللازمة في مجالها، والإعداد والمشاركة في الدراسات والبحوث اللازمة لتحديد واقع القضايا الخاصة بها، ودعم التعاون الإقليمي والدولي وتشجيع وتبادل الزيارات بين المختصين.

سادساً - برامج ومشروعات رعاية الأسرة في المجتمع الكويتي:

تستمد برامج ومشروعات رعاية الأسرة بالمجتمع الكويتي فلسفتها وقوتها من دستور البلاد الذي ينص صراحة في مادته السابعة على أن العدل والحرية والمساواة من دعامات المجتمع، والتراحم صله وثقي بين المواطنين. والمادة الثامنة التي تؤكد على أن الدولة تصون دعامات المجتمع ، وتكفل الأمن والطمأنينة، وتكافؤ الفرص لكافة المواطنين.

وبناء على ذلك فإن رسم السياسات الاجتماعية، وتلبية احتياجات الأسرة الكويتية تستند إلى مجموعة من القوانين المتمثلة فى قانون المساعدات العامة، وقانون التأمينات الاجتماعية، وقانون الخدمة المدنية، وقانون رعاية الأحداث، وقانون الحضانة العائلية، وقانون التعليم الإلزامي، وقانون رعاية وحماية القصر، وقانون الرعاية السكنية، وقانون التعاون والجمعيات الاستهلاكية التعاونية، وقانون جمعيات النفع العام (منظمات المجتمع المدني).

وفيما يتعلق بالخدمات الأساسية المقدمة للأسرة الكويتية، فيمكن عرضها على النحو التالي:

(١) مراكز تنمية المجتمع:

لقد أنشأت مراكز تنمية المجتمع وهي منتشرة في مناطق الكويت ويبلغ عددها (٩) مراكز، وذلك بهدف الرغبة في توصيل الخدمة إلى المواطنين في مناطق سكنهم وحفزهم على المشاركة في خدمة البيئة والمجتمع المحلى، ومن أجل تبنى الحلول الذاتية، وحل المنازعات الأسرية، وتقديم استشارات أسرية من قبل أخصائيين نفسيين واجتماعيين، وتدريب المرأة الكويتية وتأهيلها. فكل مركز عبارة عن نظام مفتوح للأسرة تأتي إليه بمشكلاتها الزوجية والنفسية والمالية والصحية والاجتماعية والأسرية عموماً وذلك طلباً للمساعدة والمساندة والمشورة.

إضافة إلى تقديم خدمات للمعاقين وكبار السن والصغار في المنطقة ومواجهة المشكلات الاجتماعية والتنسيق بين الخدمات التي تقدمها الجمعيات الأهلية.

(٢) دور الحضانة الخاصة، وحدائق الأطفال:

تهتم الوزارة في مجال رعاية الطفولة والأسرة بتقديم التسهيلات للأمهات داخل مكان عملها أو خارجه، كذلك الأشراف على دور الحضانة الخاصة، والتفتيش الدوري عليها لمراقبة تنفيذها لائحة نظام دور الحضانة و التي وصل عددها (٢٥) داراً للحضانه تقبل الأطفال دون سن المدرسة،

وعدد (٩) حدائق نموذجية للأطفال على مستوى مناطق الكويت تخدم ٢٢٤٠ طفلا.

(٣) الجمعيات التعاونية الاستهلاكية:

من أهم المراكز المستحدثة فى المجتمع الكويتي المعاصر والتى تقدم خدمات متكاملة للمعيشة اليومية وجود الجمعيات التعاونية الاستهلاكية في جميع المناطق الكويتية، والتي توفر للأسرة الكويتية كافة المواد المعيشية اللازمة، والخدمات اليومية المباشرة التي تخدم جميع أفراد الأسرة من مأكل ومشرب وملبس ضمن إطار التعاون من قبل أفراد المجتمع المحلى لكل منطقة، وهذه الجمعيات تقدم المواد التموينية بأسعار منخفضة لخدمة الأسرة الكويتية، وهناك توجه وتطور نحو اعتماد وزيادة الجمعيات التعاونية كبنية أساسية لخدمة الأسرة الكويتية وجميع أفرادها، ويبلغ عدد الجمعيات التعاونية على مستوى الدولة (٤٨) جمعية تعاونية ويضمها الاتحاد التعاوني الاستهلاكي، بالإضافة إلى وجود جمعيات إنتاجية الزراعية ويضمها اتحاد الجمعيات التعاونية الإنتاجية الزراعية والتي تعمل على تنمية القطاع الزراعي وتلبية احتياجات المواطنين في الكويت.

(٤) المقاهي الشعبية:

أقيم أول مقهى شعبي في منطقة القبلة على شاطئ الكويت في ٢٥ يونيو ١٩٧٧ في العصر الحديث، ومقهى الرعيل الأول بالسوق، إلى أن بلغ عددها حوالي (٦) مقاهٍ شعبية موزعة على شاطئ الخليج في الوقت الحالي.

وهناك من العلاقات والعادات الطيبة التي تربط سمو أمير دولة الكويت حفظه الله بالرعيل الأول من رجالات الكويت وبما يدعم لقاءاتهم المستمرة والدعوة للحفاوة بهم في كل المناسبات، و إقامة الحفلات التكريمية لهم باستمرار، وتقديم كل الدعم والمساعدة للمجتمع من فئات كبار السن، ويقوم برنامج المقاهي الشعبية في الترويح عن المواطنين من جميع الأعمار، وخاصة فئات كبار السن منهم، وبمشاركة الفرق الشعبية التي تقيم لهم الحفلات وتقدم عروضها الشعبية محافظة على التراث، حيث أن هذه المقاهي الشعبية كانت ملتقى رجالات الدولة في الماضي، إذ أنشئ عام ١٧٨٠ م أول مقهى شعبي في الكويت أيام حكم الشيخ عبد الله الصباح.

(٥) الخدمات التعليمية:

نص الدستور على أن التعليم ركن أساسي لتقدم المجتمع ، تكفله الدولة وترعاه المادة (١٣) كما نصت المادة (٤٠) من القانون على أن التعليم حق للكويتيين تكلفه الدولة وفقا للقانون، وفى حدود النظام العام والآداب والتعليم الإلزامي مجاني في المرحلة الأولى وفقا للقانون ويضع القانون الخطة اللازمة للقضاء على الأمية، وتهتم الدولة خاصة بنمو الشباب البدني والخلقي والعقلي.

(٦) الخدمات الإسكانية:

أدى التطور العمراني بالكويت منذ بداية الخمسينات إلى إنشاء مناطق سكنية جديدة حول العاصمة (الكويت) حيث بدأ أول مخطط هيكلي للدولة عام ١٩٥١، تلاه ثاني مخطط عام ١٩٦٥م، وفي عام ١٩٧٠ وضع

المخطط الهيكلي الثالث. وقد وضع التخطيط الحضري في الكويت عدة اعتبارات منها:

١- سيطرة الإنسان على البيئة وتحسين الانتفاع بها.
٢- الأخذ بالتصنيع.
٣- الاتجاه نحو الأسرة النواة بدلا من الأسرة التقليدية الممتدة.
٤- الاتجاه نحو تقسيم العمل واستخدام التكنولوجيا.
٥- خروج المرأة إلى العمل في مجالات غير تقليدية.

وقد أخذت الكويت بنظام الأحياء (المناطق) السكنية المتكاملة التي يضم كل منها المدارس والمسرح ودور العبادة والهيئات الاجتماعية والثقافية، وتضطلع الدولة ببناء المساكن لذوى الدخل المحدود والمتوسط نظير أقساط شهرية (٣-١٥ د.ك شهريا) وبدون فوائد، كما تقدم القروض للبناء نظير قسط شهري لا يتعدى ٦٥ د.ك.

وتعمل الخدمات الإسكانية على إيجاد الأسرة الكويتية في مناطق موحدة تدعيما للتكافل الاجتماعي، وتقريب أواصر القربى للأسرة الممتدة التي تعيش في كنف الأسرة الاولية الجديدة، وهكذا يحافظ الشعب الكويتى على تماسك وضمان مقومات الحياة المعيشية لها ضمن اطار الاسرة الواحدة.

(٧) الخدمات الصحية:

تأخذ الدولة على عاتقها توفير الرعاية الصحية ووسائل الوقاية والعلاج من الأمراض مجانا. لذا قامت ببناء المستشفيات والمجمعات الصحية وعيادات الأسنان وغيرها.

وقد دعا ذلك قسم الشؤون الاجتماعية والاقتصادية بالأمم المتحدة إلى تقدير المستوى الصحي بالكويت، حيث ذكر أنه نتيجة للجهود الضخمة فقد انخفض معدل الوفيات ليصل إلى ٦ في الألف، ويمكن مقارنتها من حيث المستوى والشمول بأكثر دول العالم تقدما في هذا المضمار من حيث المستشفيات/ الأسرة، العاملين بالجهاز الطبي بالقطاع الحكومي والخاص.

وفيما يتعلق ببرامج ومشروعات الرعاية الاجتماعية الموجهه للأسرة، فقد حرصت الحكومة على توفير أكبر قدر ممكن من الرعاية الاجتماعية لفئات المجتمع مثل رعاية الطفولة والشباب والمسنين والمعاقين والأرامل والمطلقات، ويمكن عرض نماذج من هذه البرامج والخدمات التي تعكس سياسات التكافل الاجتماعي التي تتبناها الدولة، وذلك على النحو التالي:

١- مجال الطفولة، والشباب، ورعاية الأحداث:

توفير الرعاية للأطفال مجهولي الوالدين والذين تصدعت أسرهم، مع السعي لالحاق الأطفال المجهولى الوالدين بأسر حاضنه توفر لهم الإشباع النفسي مع التنشئة الصالحة، وقد بلغ عدد الأبناء المحتضنين في نهاية ١٩٩٢م، ٤١٧ طفلاً، ويرجع ذلك الى أنه خلال الغزو الغاشم قامت الكثير من الأسر الكويتية باحتضان هؤلاء الأطفال خوفا عليهم من بطش جنود الاحتلال.

كما أنشئت سنة ١٩٦١ دار الطفولة والتي تختص بإيواء الأطفال مجهولي الوالدين وقد بلغ عدد أبناء الدار(١٢٦) طفلا عام ١٩٩٤، وتم إنشاء بيت ضيافة الفتيان وبيت ضيافة الفتيات واللذين يتعاملان مع الأطفال المعرضين للانحراف والذين تعدوا سن العاشرة، وكذلك تم إنشاء

مراكز الشباب لرعاية الشباب واستثمار وقتهم فيما يفيد، ويوجد (٨) مراكز موزعة في مناطق الكويت المختلفة.

٢- رعاية المعوقين وكبار السن:

أحاطت الدولة أبناءها المعاقين بكل أشكال الرعاية التي تتناسب مع الحالة الاجتماعية والنفسية والجسمانية للمعاق (مركز التأهيل المهني - دار ضعاف العقول- دار رعاية المعاقين – النادي الكويتي للمعاقين - نادي الصم الرياضي وجمعية المكفوفين)، كما اهتمت الدولة بفئة المسنين حيث أنشأت دار رعاية المسنين لرعاية كبار السن الذين لا عائل لهم.

٣- الخدمات المقدمة للأيتام:

حددت اختصاصات إدارة شؤون القصر بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٧٤م للقيام بما يلي:

١- الوصاية على القصر من الكويتيين الذين لا ولي لهم ولا وصي عليهم.
٢- القوامة على ناقصي الأهلية وفاقديها من الكويتيين الذين لم تعين المحكمة أحداً لإدارة أموالهم.
٣- إدارة أموال الأثلاث التي توصي بها على يدها.

٤- خدمات التأمينات الاجتماعية:

يمكن للمرأة المتزوجة، في نظام التأمينات الاجتماعية، أن تتقاعد عند أي سن (حتى ولو مازالت في الثلاثينات) وذلك متى ما استكملت خدمة فعلية قدرها ١٥ سنة وبدون أي تخفيض في معاش التقاعد وذلك

لإعطاء المرأة المتزوجة الفرصة لرعاية أسرتها خير رعاية، كما تحظر المادة (٢٣) تشغيل النساء ليلا كما تحظر المادة (٢٤) تشغيل النساء في المهن الخطرة والمضرة بالصحة ويمنح قانون الخدمة المدنية المرأة العاملة إجازة وضع بأجر مدتها (٦٠) يوما والحصول على إجازة خاصة بمرتب كامل عند وفاة الزوج مدتها أربعة أشهر وعشرة أيام. كما منح لها القانون اجازة بدون مرتب للأمومة تتروح من ٦ شهور الى ٣ سنوات حتى تتفرغ لتربية نشئ صالح.

٥- المساعدات الاجتماعية:

وفيما يتعلق بالمساعدات الاجتماعية التى تقدمها وزارة الشئون الاجتماعية والعمل بهدف رعاية الأسرة، والاحتفاظ بتماسكها فقد صدر مرسوم في شأن استحقاق وتقدير وربط المساعدات الاجتماعية لكل من الأرامل، والمطلقات، والبنات غير المتزوجات، والأيتام، والمسنين، وذوى الاحتياجات الخاصة من المعاقين، والمرضى، والعاجزين ماديا، والطلبة، وأسر المسجونين، ولقد تم تقديم هذه المساعدات عام ١٩٩٥/١٩٩٦ لنحو ١٠٠٣ آلاف أسرة بلغت قيمتها حوالي ٧٨,٧ مليون دينار، فضلا عن تقديم ٤١ مليون دينار للأسر المستفيدة من بدل الإيجار النقدي، كما تم تكثيف الاهتمام بخدمات التأهيل السلوكي والاجتماعي.

٦- جمعيات النفع العام:

وفيما يتعلق بدور الجمعيات الأهلية أو جمعيات النفع العام في دعم برامج ومشروعات رعاية الأسرة، فإن هذه الجمعيات البالغ إجمالي عددها ٤٣ جمعية وعلى وجه الخصوص ذات العلاقة ببرامج ومشروعات الرعاية الاجتماعية للأسرة تهدف أساسا إلى المشاركة بدور إيجابي في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وتقديم الخدمات الاجتماعية لبعض الفئات

والشـرائح الاجتماعيـة الأكثـر احتياجـا، والقيـام بالدراسـات والبحـوث المتخصصـة عـن المشـكلات والظـواهر الاجتماعيـة، ورعايـة الطفولـة والأمومـة، ودعم الأسـرة للقيام بمسئولياتها فـي التنشئة الاجتماعية للبنـاء، وتقـديم المسـاعدات الماديـة للأسـر المحتاجـة المتعففـة، والتوعيـة الدينيـة، وتعلـيم مبـادئ الـدين الإسـلامي، والحـث علـى الفضـيلة، وأعمـال البـر والإرشاد لأخطار السلوك المنحرف، وجمع الزكـاة والصـدقات والتبرعـات وصرفها في الوجوه المشروعة.

يتبين من خلال العرض التفصيلي في ختام هذا القسم من الدراسة، لواقع برامج ومشروعات رعاية الأسرة في مجتمعات دول مجلس التعاون الخليجـي، بأنـه وعلـى الـرغم من التفـاوت النسـبى بـين دولـة وأخـرى فـي مجـالات وأسـاليب هـذه الرعايـة المقدمـة للأسـرة، فـإن هنـاك تشـابهاً فـي التوجهات والمنطلقات الأساسية من جهة، كما أن هنـاك وإلـى جانـب الـدور الرئيسـى الـذي تقـوم بـه وزارات العمـل والشـؤون الاجتماعيـة فـي هـذا الميدان، أدواراً ومسؤوليات مشتركة مـع جهـات رسـمية كـوزارات التربيـة والتعلـيم والصـحة والإعـلان والداخليـة وغيرهـا، فضـلاً عـن المسـاهمة المتعاظمـة لجمعيـات ومؤسسـات العمـل الأهلـي التطـوعي، ومحاولتهـا المتواصلة للتكامل مع جهود تلك الجهات الرسمية.

إن هذا العرض التفصيلي قد وفر لنا معلومـات وبيانـات تتيح مجـالاً واسعاً للتحليل واستخلاص مجموعة من المؤشرات العامة وذلك من خـلال عدد من المقاربات المشتركة، والتي هي موضوع الفصلين التاليين من هذه الدراسة.

الفصل الثاني

تقييم الوضع الراهن لبرامج ومشروعات رعاية الأسرة في المجتمع العربي الخليجي

الفصل الثاني
تقييم الوضع الراهن لبرامج ومشروعات رعاية الأسرة في مجتمعات دول مجلس التعاون

لقد أمدنا العرض التفصيلي لبرامج ومشروعات رعاية الأسرة في مجتمعات دول مجلس التعاون الخليجي، والذي أفردنا له القسم الأول من الدراسة الراهنة، بمجموعة من المقاربات المشتركة فيما بين تجارب هذه المجتمعات في تقديمها ودعمها لبرامج ومشروعات رعاية الأسرة، والتي تشكل في النهاية ملمحا واحدا تتوزع عليه هذه المقاربات المشتركة، يمكن عرضها وتحليلها ومناقشتها في نقاط محددة ، وذلك على النحو التالي:

المقاربة الأولى - برامج ومشروعات رعاية الأسرة، ومفهوم الدولة الراعية:

لقد جاء اعتماد برامج ومشروعات رعاية الأسرة في مجتمعات مجلس التعاون الخليجي ملمحا مشتركا من حيث الدعم المادي والمعنوي الذي تقدمه الدولة الراعية ليس لهذه البرامج والمشروعات فحسب، بل هي راعية لكافة الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية.

ولقد اتضح من القراءة المتأنية لهذه البرامج والمشروعات الخاصة برعاية الأسرة أن الدولة الراعية هي الممول الرئيسي لهذه البرامج والمشروعات، وذلك من خلال الاعتماد على الفوائض الضخمة المتحققة من تصدير النفط، ولقد عزز من هذا الاعتماد الارتفاع المتزايد من العائدات النفطية، وبخاصة خلال عقد السبعينات، إذ أعتمد مبدأ الوفرة المالية في تقريره لأدوات كل من الإنفاق العام ، والإيرادات العامة، حيث استمر في ترسيخ أدوات الدعم والإعانة كوسيلة لاعادة توزيع الدخول، والإنفاق على كثير من أوجه الرعاية المقدمة للأسرة.

ولقد تمكنت دول مجلس التعاون الخليجي في ظل هذا النمط من التنمية من النمو والتقدم بإضطراد عن طريق تحقيق قفزة في التحولات الاجتماعية الاقتصادية التي غيرت كثيرا من شكل المجتمع والاقتصاد فى هذه المجتمعات، فخلال تلك الفترة إتسعت الأنشطة الاقتصادية، وسجل متوسط الدخول الفردية واحداً من أعلى المستويات المعروفة في العالم بما ترتب عليه ذلك من ارتفاع المستوى المعيشي للسكان فى هذه المجتمعات، ومن ثم زيادة قدراتهم على إشباع احتياجاتهم الأساسية، مما إنعكس على نوعية الحياة التي تحسنت على النحو الذي يشهد عليه ارتفاع مؤشرات العمر المتوقع عند الميلاد، ومعدلات القيد بمختلف مراحل التعليم، ومعدلات استهلاك الطاقة، وغيرها من المؤشرات التي أوضحت مستوياتها في هذه المجتمعات مقارنة مع مثيلاتها في العديد من الدول المتقدمة.

ولقد نجم عن الدور الذي لعبته الدول الراعية، وفلسفة مجتمع الرفاه والتوسع في سياسات توزيع الثروة بدلا من التوجه إلى تنمية مصادرها وتنويعه، وخلق مصادر جديدة، مجموعة من الاختلالات تمثلت في اتساع دور الدولة في التوظيف مما أدى إلى تضخم الأجهزة الحكومية، واتساع الفجوة بين العمل والدخل الناتج عنه، وتدنى قيم العمل والإنتاج، مع عزوف المواطنين في هذه المجتمعات عن العمل في القطاع الخاص والنظرة الدونية للأعمال الحرفية واليدوية، مما أدى إلى اختلال هيكل سوق العمل.

فضلا عن ذلك، فقد أدى أتساع دور الدولة في توفير الخدمات التعليمية، وخدمات الرعاية الصحية، وخدمات الرعاية الاجتماعية الموجهة للأسرة، وفى دعم أسعار السلع والمنتجات مما أدى إلى تشويه نظام الأسعار، وتراجع الدور الذي تلعبه الآليات الاقتصادية في تخصص

الموارد، وتوزيع الدخل طبقا لقواعد الكفاءة الاقتصادية، واختلال مفاهيم توزيع الثروة، وظهور نزعة إتكالية كرسها الاعتماد الكلي على مفهوم الدولة الراعية، ونمط التنمية السائدة المعتمد على تنمية البنية التحتية للمجتمع بطريقة غير متوازية مع تنمية الإنسان وإعداده لسوق العمل ومتطلبات الحياة الخليجية الجديدة.

ولقد جاء الارتباط بين برامج ومشروعات رعاية الأسرة بمجتمعات مجلس التعاون الخليجي بما تضمنته من مجالات رعاية الأسرة والأمومة والطفولة، والمساعدات الاجتماعية، والضمان الاجتماعي، ومراكز تنمية المجتمع، ورعاية الفئات الخاصة من المعاقين، والمسنين، والأحداث الجانحين، وبين مفهوم الدولة الراعية كنتيجة طبيعية، ملمحا مشتركا لكل تجارب برامج ومشروعات رعاية الأسرة بمجتمعات دول المجلس ومن هنا يأتي دور الجهود الأهلية التطوعية في دعم هذه البرامج والمشروعات ليس فى مقدمة الأدوار التي يجب أن تلعبها، مثلما يحدث في كثير من دول العالم المتقدم، ولكنه يأتي على استحياء بعد الدور الرئيسي للدولة الراعية ويعد ذلك أمرا منطقيا حيث جاء مفهوم الدولة الراعية - كما أشرنا مسبقا – في أوج فترة تزايد العوائد النفطية الذي استخدمته الدولة فى ترسيخ أدوات الدعم والإعانة كوسيلة لاعادة توزيع الدخول، والهيمنة على كل الأنشطة المجتمعية، بل إن هناك بعضا من هذه الجهود الأهلية التطوعية في بعض مجتمعات دول المجلس كانت ومازالت تتلقى دعما ماليا سنويا من الدولة، وربما يفسر هذا تراجع دور ومساهمة الجهود الأهلية التطوعية فى دعم برامج ومشروعات رعاية الأسرة (قنديل، ص ١١٢).

المقاربة الثانية - برامج ومشروعات رعاية الأسرة ، وفلسفة تقديمها:

تؤكد القراءة التحليلية لمحتويات برامج ومشروعات رعاية الأسرة بمجتمعات مجلس التعاون الخليجي بصورة لا تدعو إلى الشك على أن الفلسفة التي يستند عليها تقديم هذه البرامج والمشروعات تتمحور حول بعدين رئيسيين يتمثل الأول منهما في رؤية الدولة الراعية للمستفيدين من هذه البرامج والمشروعات، ويتحدد البعد الثاني في الهدف من تقديمها، أو بمعنى أكثر تحديدا العائد الاجتماعي- الاقتصادي الناجم عن استخدامها أو الاستفادة منها،حيث أن هناك فجوة عميقة تفصل بين الفلسفة التي يستند عليها تقديم برامج ومشروعات رعاية الأسرة الخليجية، والتغيرات التي أصابت مفهوم الدولة، فلم يصبح من واجب الدولة في العصر الراهن الاستمرار بنفس وظائفها التقليدية في تقديم خدماتها دون أن يرافق ذلك مشاركة واعية من مواطنيها.

فلقد أكدت كثير من نتائج الدراسات التي أجريت في مجتمعات دول المجلس بهذا الخصوص على أن السياسات التي اتبعتها حكومات هذه الدول في ظل الأوضاع الاقتصادية السائدة قد خلقت خللا في سلم القيم المعطاة للعمل والإنتاج، حيث أدت المساعدات والمعونات التي اتخذت شكل برامج ومشروعات رعاية الأسرة إلى تقليص الشعور بالحاجة إلى الإسهام والمشاركة في النشاط الاقتصادي المنتج، كذلك أفضت المعدلات السريعة لنمو الدخول الوطنية، ومن ثم نصيب المواطن فيه، إلى ترسيخ الاعتقاد بإمكانية، بل وشرعية الكسب الوفير والسريع. الأمر الذي ترتب عليه – كما تشير نتائج هذه الدراسات – الاتجاه المتزايد نحو الأنشطة الوسيطة في مجالات المال والتجارة، وإلى الانجذاب الشديد نحو عمليات المضاربة التي لا تعود بنفع حقيقي على هذه المجتمعات (الطراح ، ص ١٢).

إن تناول المنجزات التنموية بالتحليل والمناقشة في دول المجلس، والبرامج والمشروعات التي قدمتها للأسرة الخليجية تؤكد بما لا يدع

مجالا للشك على أن دور الدولة في هذه التجربة كان دورا رياديا ومتميزا، فلقد أنجزت تحت رعايتها كافة المقومات التنموية ومرتكزاتها المادية الاساسية، بحيث توزعت ثمار الرفاه على كافة رعاياها، كما استطاعت أن تنقل المجتمع من الأوضاع التقليدية التي كانت تحياها في بداية التجربة إلى مصاف الدول العصرية في عقود قليلة، وقد أمسكت بزمام المبادرة في تحقيق النقلة النوعية الحضارية دون تكلفة اجتماعية تضيق بها غالبية رعايا المجتمعات الخليجية.

وبالرغم من كل ما حدث، ووضوح دور الدولة الأبوي الرعائي في فرض نمط من التنمية دون مشاركة، فإنه في ظل التحديات الراهنة للتحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والآثار المحتملة لها تبرز الحاجة إلى ترسيخ دور جديد للدولة يتفادى دورها التقليدي الذي شهدته مسيرة التنمية منذ بداية انطلاقتها بدول المجلس متمثلا في الدور الأبوي الرعائي، حيث أن ترسيخ الدور الجديد للدولة يتطلب تغيير نمط التنمية الذي كان سائدا من التنمية بالثروة إلى التنمية بالبشر، أو بمعنى أكثر تحديداً التنمية بالمشاركة.

وفي إطار هذا السياق يشير الطراح (الطراح، ص ١٢٥) إلى ضرورة التأكيد على الدور الاقتصادي الرئيسي للدولة ليس بالمشاركة في الأنشطة التنموية، ولكن بالقدرة على توجيه هذه الأنشطة، وزيادة فعاليتها في تحقيق معدلات مرتفعة من التنمية، أو على حد تعبير البنك الدولي "التوجيه لا المشاركة في التجديف".

ومن هنا، فإن على دول مجلس التعاون الخليجي إعادة التفكير في الفلسفة التي تستند عليها برامج ومشروعات الرعاية الاجتماعية للأسرة، وليس المقصود بذلك التراجع عن دعم هذه البرامج والمشروعات، وإنما السعي إلى وضع أسس فلسفية جديدة مستمدة من المفهوم الجديد للتنمية

البشرية المستدامة الذي تتوجه أهدافها نحو إحداث نقلة نوعية في مسئوليات المواطن الخليجي، فتطور القوانين والتشريعات التي تحمي حقوق المواطن في مجتمعات دول المجلس يجب أن ترافقها قوانين وتشريعات تحدد المسئوليات والواجبات الملقاة على عاتق هذا المواطن تجاه الدولة، ومعنى ذلك بكل تأكيد تقديم كثير من التنازلات من قبل مؤسسات وأجهزة الدولة الرسمية لصالح منظمات المجتمع المدني، وتفعيل دورها لتتولى مسئولية المشاركة الحقيقية في تقديم برامج ومشروعات رعاية الأسرة الخليجية.

المقاربة الثالثة - برامج ومشروعات رعاية الأسرة في ضوء مفهوم التنمية البشرية المستدامة:

لقد اتضح أيضاً من العرض التفصيلي لبرامج ومشروعات رعاية الأسرة في دول مجلس التعاون الخليجي بصورة جلية أن المستفيدين من هذه البرامج والمشروعات والمتمثلين في أفراد الأسرة يتلقون هذه المساعدات والإعانات بشكل سلبي، بمعنى أن هناك فى هذه العملية طرفين أحدهما وهو الأقوى المتمثل في أجهزة الدولة المختصة التي تقدم هذه الخدمات وأوجه الرعاية، والطرف الآخر وهم المتلقون، أو المستفيدون من هذه الخدمات سواء كانت تلبي كافة احتياجاتهم أو لم تلب، وسواء شاركوا في تقديمها أم لم يشاركوا، وسواء استفادوا أو لم يستفيدوا منها.

ولقد تمحورت الحقيقة الغائبة حول مدى التغيير الذي أحدثته هذه البرامج والمشروعات فى تحسين وتطوير الحياة داخل الأسر الخليجية المستفيدة منها ، وفى إطار هذا السياق تشير كثير من نتائج الدراسات والبحوث التى أجريت فى مجتمعات دول المجلس بهذا الشأن إلى أن هناك انفصالا يكاد يكون تاما بين الأهداف الحقيقية لبرامج ومشروعات رعاية

الأسرة والمضامين التي يحملها مفهوم التنمية البشرية المستدامة (زايد، ص ٢١٨).

إن برامج ومشروعات رعاية الأسرة في دول المجلس تهدف في المقام الأول إلى تلبية ودعم احتياجات الأسر من خدمات الرعاية الاجتماعية فى مجال رعاية الأمومة والطفولة، وفى مجال الضمان الاجتماعي، وفى مجال الأنشطة التى تقدمها مراكز التنمية الاجتماعية، وفى مجال رعاية الفئات الخاصة من المعاقين، والأحداث الجانحين، ورعاية المسنين، وفى مجالات الرعاية الصحية والتعليمية الموجهة للأسرة والأمومة والطفولة، بالاضافة إلى الدور الذى تلعبه الجمعيات الأهلية التطوعية فى تدعيم وتلبية مثل هذه الاحتياجات.

وبالرغم من أن هذه البرامج والمشروعات الخاصة برعاية الأسرة عبر هذا التاريخ الطويل لم تستطع سوى توفير مستويات معيشية معقوله لهذه الأسر التي تتلقى هذه البرامج والمشروعات، ومن هنا جاء مفهوم التنمية البشرية المستدامة ليحمل مضامين جديدة يأتي في مقدمتها توسيع الخيارات أمام البشر من خلال رفع مستويات المعرفة، ومستويات المعيشة، ومعنى ذلك ألا يكون البشر في اختياراتهم محكومين بقيود احتياجاتهم المعيشية، وبقيود عدم المعرفة.

إن قائمة الاختيارات الإنسانية متطورة ومتغيرة فيما يتعلق ببرامج ومشروعات رعاية الأسرة، لكن السعي الذي نحن بصدده يستهدف إزالة القيود التي تعيق انطلاق الإرادة الإنسانية، أو تصرفها إلى مجالات اختيارات غير حقيقية، مجالات الاختيارات الحقيقية في دول المجلس، تتحدد في بيئة الاختيار التي تتمثل فى مدى قدرة المؤسسات التربوية والتعليمية بما فيها الجامعات ومراكز البحوث على إنتاج جيل قادر على تحقيق الإنجازات، وطبيعة النشاط الاقتصادي الذي لا يحتاج وفق مفهوم

التنمية البشرية المستدامة إلى مستويات من المهارات والتخصصات المتدنية، بل يحتاج أساسا إلى مستويات من العمالة ذات مهارة فنية عالية أو مستوى عالٍ من التخصص الفني.

ولقد نجم عن تزايد الاعتماد فى مجتمعات مجلس التعاون الخليجي على العمالة الوافدة ذات المستويات المهارية المنخفضة لكي تتناسب مع الاحتياجات التكنولوجية المتواضعة للأنشطة التجارية والخدمية من ناحية، ولإمكانية قبولها للأجور المنخفضة من ناحية أخرى، حيث أنها – العمالة الوافدة – لا تملك القدرة على المساومة. ولقد خلق الوضع التنافسي فى مجالات التوظيف لصالح العمالة الوافدة متدنية المهارة في مواجهة قوة العمل الوطنية المؤهلة في المجتمع العربي الخليجي، وذات المستويات التخصصية العالية نسبيا، وهو وضع تنافسي يسمح بطرد الأفضل لصالح الأسوأ، ومن هنا تعجز مخرجات التعليم الجامعي عن امتلاك فرص عمل مناسبة لها والقادرة على توسيع اختياراتها.

أما فيما يتعلق بالخيار الأخير الذي يقدمه مفهوم التنمية البشرية المستدامة فيتمثل في الخيار البيئي الذي يحدد خيار الاستدامة، وهذا يتطلب من دول مجلس التعاون الخليجي السيطرة على مستويات الاستهلاك الحالية بغرض ضمان مستوى حياه كريمة للأجيال القادمة، والمحافظة على تدفق الموارد الحالية، واستحداث موارد جديدة للتنمية، مع المحافظة على الموارد الطبيعية كالماء، والهواء، والأرض من التلوث لضمان حياة مناسبة للأجيال القادمة.

وتأسيساً على ذلك فقد أصبح من الضروري أن تنطلق برامج ومشروعات رعاية الأسرة في دول المجلس من مفهوم التنمية البشرية المستدامة التي ترتكز على الارتقاء بالاحتياجات الأساسية للإنسان، كما تؤكد على حريته في إطار مسئوليته الجماعية، وتوسيع قدراته على

الاختيار، وطاقاته على العمل لتضمن له نصيباً عادلاً من الناتج الوطني بحيث تتأتى من قدرات متزايدة على الإنتاج، وكفاءات مرتفعة في تحقيقها، وألا يكون السعي إلى تسريع معدلات التنمية على حساب استنزاف الموارد أو تبديد ثروات الوطن.

وفى إطار هذا السياق أيضا ينبغي أن تتمحور برامج ومشروعات رعاية الأسرة الخليجية حول بناء مجتمع متقدم ينعم فيه البشر دون تمييز من لون أو جنس بالحرية والديموقراطية، ويتحررون فيه من الخوف على حاضرهم ومستقبلهم، ويمتلكون القدرات والكفاءات على تغيير واقعهم من خلال الحصول على حقهم في التعليم والتدريب، والعمل، وبرامج ومشروعات الرعاية الصحية، والاجتماعية بحيث يستطيعون من خلال المشاركة تحسين مستوى معيشتهم بشكل مضطرد في ظل منظومة من القيم المستمدة من الشريعة الإسلامية السمحاء، وفى إطار من نظم اجتماعية واقتصادية وسياسية تعمل على التوزيع العادل لثمار التنمية على جميع أبناء الوطن.

المقاربة الرابعة - برامج ومشروعات رعاية الأسرة ، وعولمة أنماط الرعاية:

إن التحليل السسيولوجى لأنماط الرعاية التي تقدمها برامج ومشروعات رعاية الأسرة في دول مجلس التعاون الخليجي قد قدم لنا أنماطا تقليدية جامدة من هذه البرامج والمشروعات دون مراعاة لحقيقة سسيولوجية هامة تؤكد على مبدأ ديناميات التغير، فكما أن هناك تغيرات جذرية أصابت بنية الأسرة الخليجية التي تقدم لها هذه البرامج والمشروعات بهدف رعايتها وصيانتها وحمايتها، فإن هناك تغيرات أيضا قد أصابت البرامج والمشروعات نفسها، الأمر الذي يتطلب إعادة النظر

في نوعية تلك البرامج والمشروعات ومدى ملاءمتها للتوجهات التنموية المبنية على الأعداد والتأهيل للمشاركة في العملية التنموية.

ولقد أكدت كثير من نتائج البحوث والدراسات التي تناولت برامج ومشروعات رعاية الأسرة سواء على مستوى المجتمعات العربية بشكل عام، أو المجتمعات الخليجية بشكل خاص على أن هذه البرامج والمشروعات ظلت عبر فترة طويلة من الزمن لم يصبها أي نوع من التغير، بل واتسمت بالتقليدية والجمود.

ويشير الطراح (الطراح، ١٩٩٤) إلى أن التغير الذي أصاب بنية الأسرة الخليجية نتيجة التحولات الاجتماعية والاقتصادية السريعة والمتعاقبة، وعلى وجه الخصوص في بدايات القرن العشرين، لم يعقبه نفس التغير في أنماط برامج ومشروعات رعاية الأسرة، لا من حيث الدرجة والمستوي، ولا من حيث النوعية والمضمون، الأمر الذي أحدث فجوة أو هوة اجتماعية واسعة بين التغيرات التي أصابت بنية الأسرة الخليجية، وتقليدية وجمود أنماط برامج ومشروعات رعاية الأسرة، ولقد نجم عن إتساع هذه الفجوة أو الهوة تأثيرات سلبية أثرت على نوعية استفادة الأسر من هذه البرامج والمشروعات، والأهداف المنشودة من وراء أنماط هذه الرعاية التقليدية.

وفي إطار هذا السياق أيضاً، فلقد أكدت تجارب كثير من المجتمعات المتقدمة ففي الولايات المتحدة، ودول أوربا، وكذلك جنوب شرق آسيا فيما يتعلق بتقديم برامج الضمان الاجتماعي، والرعاية الاجتماعية المقدمة للأسر على مجموعة من الدروس المستفادة، والتي يمكن نقلها، والاستفادة منها في تغيير برامج ومشروعات رعاية الأسرة في دول مجلس التعاون الخليجي، يأتى في مقدمتها تأثير الوضع الاقتصادي لهذه الدول صعودا وهبوطاً على دعم برامج الضمان

الاجتماعي والرعاية الاجتماعية المقدمة للأسر، والوضع المتميز الذي تحتله منظمات المجتمع المدني الأهلي في هذه الدول سواء في الدفاع عن المستفيدين من هذه البرامج، أو في تقديم هذه البرامج نفسها، والتي أصبحت تشكل جزءا رئيسيا من ميزانية أية أسرة لا تستطيع الاستغناء عنه، ونوعية البرامج نفسها، والتي تدر عائدات مالية ضخمة يستفيد منها أصحاب البرامج نفسها، ومنظمات المجتمع المدنى التي تقدم مثل هذه البرامج.

إن ما يعنيه معظم الباحثين بعولمة أنماط ومضامين برامج ومشروعات رعاية الأسرة في دول مجلس التعاون الخليجي هو طرح برامج جديدة أفرزتها آليات العولمة تتسم بالقدرة المتوالية على التراكم والتزايد، وتوليد الدخل ،هذا من جانب، وتستطيع من خلالها الأسرة تحقيق استقلالها الذاتى ماديا ومعنويا، وتوسيع خياراتها، والتخلص من قيم الاعتمادية والاتكالية. بل إن كثيرا من الباحثين قد أشاروا فى هذا الصدد إلى أن هذه البرامج الجديدة سوف تخلق ولاءات جديدة لصالح الدولة – الوطن، وليس لصالح قيم القبلية، والعشائرية ، والعائلية، والطائفية، من جانب آخر.

وفى إطار هذا السياق يطرح أحد الباحثين (الطراح، ٢٠٠١) تساؤلا مؤداه : كيف يمكن تحويل ثقل الدولة وقوتها وهيمنتها على كافة الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية و تقديم كافة الخدمات للمجتمع إلى شبكة من الروابط الفعالة القائمة على الولاء والحقوق والواجبات بين مؤسسات الدولة والمواطنين، أى إنتفاء صفة الرعايا لصالح صفة المواطنة؟

إن برامج ومشروعات رعاية الأسرة في دول مجلس التعاون الخليجي فى ظل آليات العولمة لهى فى أشد الحاجة إلى أمرين لا ثالث لهما ، يتمثل الأمر الأول فى التفكير فى مضامين وأنماط جديدة للرعاية

تتحدد في طرح مجموعة متكاملة ومتشابكة من مشروعات الصناعات الصغيرة (الروضان وآخرون، ص ١١٧)، والعمل في صناعة البرمجيات، والأجهزة الدقيقة، وتكنولوجيا المعلومات... الخ التي أكدت تجارب المجتمعات النامية على نجاحها في جنى ثمار هذه الأنماط والمضامين الجديدة من البرامج والمشروعات (شتيوى ، ص ٤٢). أما الأمر الثاني فيتحدد في ضرورة إعطاء الثقل لمنظمات المجتمع المدني بمختلف أنواعها وأشكالها الداعمة للعمل الاجتماعي التنموي ومجالاته المتصلة بالأسرة والطفولة مع المرأة والفئات الخاصة وغيرها، كي تتولى إدارة برامج ومشروعات دعم الأسرة، وليس رعايتها(قنديل ، ص ٨٧).

ولعل الإصرار على ذلك راجع بالدرجة الأولى إلى فشل أساليب التنمية المرتكزة على الدولة، والأداء الضعيف لبرامج ومشروعات رعاية الأسرة فى الوصول إلى الفئات والشرائح الاجتماعية المستهدفة، أو بمعنى أكثر تحديدا عدم قدرة هذه البرامج والمشروعات على الاستمرار والتحسين في ظل التغير الشديد الذي أصاب بنية الأسرة في مجتمعاتنا الخليجية.

———

الفصل الثالث

الخيارات المطروحة لتفعيل
برامج ومشروعات رعاية الأسرة
في دول مجلس التعاون

الفصل الثالث
الخيارات المطروحة لتفعيل
برامج ومشروعات رعاية الأسرة
في دول مجلس التعاون

تأتى الخيارات المطروحة لتفعيل برامج ومشروعات رعاية الأسرة في دول مجلس التعاون الخليجي متسقة مع نتائج تقييم هذه البرامج والمشروعات التي خصصنا لها القسم الثاني من هذه الدراسة، والتي أكدت على وجود مجموعة من المعوقات التي تواجه هذه البرامج والمشروعات سواء كانت مرتبطة بمفهوم الدولة الراعية، أو بفلسفة تقديمها، أو بانفصالها عن مفهوم التنمية البشرية المستدامة، أو بتقليدية أنماطها ومضامينها في ظل آليات العولمة، والتغير الشديد الذي أصاب بنية الأسرة الخليجية.

وفى إطار هذا السياق من نتائج التقييم ، تأتى صياغة الخيارات المطروحة لتفعيل برامج ومشروعات رعاية الأسرة في دول مجلس التعاون الخليجي، والتي يمكن بلورتها في أربعة محاور من الخيارات، وذلك على النحو التالي:

المحور الأول: مجموعة الخيارات المطروحة لتفعيل برامج ومشروعات رعاية الأسرة الخليجية في ظل التعاون والتنسيق بين جهود الدولة وأجهزتها المتخصصة، وجهود الجمعيات الأهلية التطوعية المختلفة (منظمات المجتمع المدني).

المحـور الثـاني: مجموعـة الخيـارات المطروحـة لتفعيـل بـرامج ومشـروعات رعايـة الأسـرة الخليجيـة فـي ضـوء فلسفة تقديمها.

المحـور الثالـث: مجموعـة الخيـارات المطروحـة لتفعيـل بـرامج ومشروعات رعاية الأسرة الخليجية في ظل مفهوم التنمية البشرية المستدامة.

المحـور الرابـع: مجموعـة الخيـارات المطروحـة لتفعيـل بـرامج ومشروعات رعاية الأسرة الخليجية في ظل عولمة أنماط ومضامين الرعاية.

المحور الأول : مجموعة الخيارات المطروحة لتفعيل برامج ومشروعات رعايـة الأسـرة الخليجيـة فـي ظـل التعـاون والتنسـيق بـين جـهود الدولـة وأجهزتهـا المتخصصـة، وجهـود الجمعيـات الأهلية التطوعية (منظمات المجتمع المدني).

١- أهميـة الإسـهام فـي التنميـة المرتكـزة علـى الإنسـان ، بمعنـى التنمية بالبشر، وليست التنمية بالنفط، ومـا يتطلبـه ذلك من تعزيز دور جمعيات ومؤسسات العمل التطوعي باعتبارها ليست شريكا رئيسيا فقط، ولكن تتقدم جهودها على الجهود الحكوميـة فـي السـعي إلـى دعـم الأسـرة الخليجيـة، وتوسـيع خيارتها، وتفعيل أدوارها في التنمية المحلية.

٢- أهميـة مواجهـة الآثـار المتوقعـة للتحـول مـن النـمط التقليـدي للتنميـة، والتكيـف مـع آليـات العولمـة، وزيـادة دور القطـاع الخـاص، وتحقيق الإصـلاح الهيكلـي للاقتصـاديات الوطنيـة،

والدور المتعاظم لجمعيات ومؤسسات العمل التطوعي، أو ما يسمى بمنظمات المجتمع المدني، الأمر الذي يعجل ببناء شبكات الأمان الاجتماعي القادرة على التصدي للحرمان البشري، والتمايز الاجتماعي المتوقع حدوثهما مع إجراء عمليات الإصلاح.

٣- أهمية أن تتحمل منظمات المجتمع المدني قيادة وإدارة شبكات الأمان الاجتماعي، وألا تقتصر برامجها على تقديم المعونات والمساعدات الاجتماعية لرعاية الأسرة، ولكن لتمكين الأسرة من تحقيق الاعتماد على الذات، كما ينبغي لادارة شبكات الأمان الاجتماعي من تمويل برامجها تمويلا ذاتيا، بما يضمن توفير المرونة الكافية للمؤسسات المكونة لها بحيث تضم كافة الأنشطة المتعلقة ببناء القدرات الإنسانية المحققة للأمان الاجتماعي.

٤- أهمية أن تتضمن برامج منظمات المجتمع المدني القدرة على إقامة المشروعات غير التقليدية، واكتساب القدرة على توريث رأس المال البشرى للأجيال القادمة، وتحسين مسار التنمية البشرية المستدامة.

٥- أهمية تكثيف جهود الإصلاح المؤسسي القائم على تعديل القوانين، وتعديل التشريعات، وتشجيع المبادرات الاجتماعية الخاصة لجذب إسهاماتها في دعم أنشطة الرعاية الاجتماعية، والتعليمية، والصحية للأسرة الخليجية.

٦- أهمية الاستمرار في دعم الجمعيات والمنظمات النسائية فى إطار دعم منظمات المجتمع المدني، وعلى وجه الخصوص

تلك التى توجه أنشطتها، وبرامجها لدعم الأسرة الخليجية ، وذلك من خلال التوعية الإعلامية المستمرة لتعزيز ما تقوم به هذه الجمعيات والمنظمات من أدوار فاعلة لترسيخ الاستقلال الذاتي للأسرة الخليجية.

٧- أهمية إقرار حقوق الفئات والشرائح الاجتماعية محدودة الدخل في الحماية من الحرمان في مجالات التعليم، والصحة، والرعاية الاجتماعية، وفرص العمل، والمشاركة الاجتماعية، مع الاستمرار في إعطاء أولوية خاصة للفئات الأكثر عرضة للحرمان البشرى كالمعاقين ، والمسنين، والأرامل، والأيتام، والمتعطلين وغيرها من الفئات المهمشة.

٨- أهمية تأكيد الدور الرئيسي للدولة، ليس بالمشاركة في برامج ومشروعات وأنشطة دعم الأسرة، ولكن بالقدرة على توجيهها لتحقيق أهداف هذه البرامج والمشروعات والأنشطة بما يخدم توجهاتها بالتنمية البشرية المستدامة.

المحور الثاني - مجموعة الخيارات المطروحة لتفعيل برامج ومشروعات رعاية الأسرة في ضوء فلسفة تقديمها:

١- أهمية انتهاج فلسفة جديدة في التعليم تبرز في ظلها الجهود المتعلقة بتطوير المناهج، وتكنولوجيا التعليم، وتغيير منظومة القيم المختلة لصالح قيم الإنجاز، والتعليم، والعمل، والاعتماد على الذات والتربية على التطوعية المؤسسية.
٢- أهمية انتهاج سياسات محددة لنقل التكنولوجيا، والإمكانات التدريبية يتم الالتزام بمقتضياتها في كافة الأنشطة الحكومية

والخاصة، ومؤسسات البحث العلمي، وأنظمة التعليم والتدريب، وبما يتلاءم مع درجة التطور الاقتصادي والاجتماعي التي بلغتها دول مجلس التعاون الخليجي.

٣- أهمية الانطلاق في تنمية الأنشطة الصغيرة، وصناعة البرمجيات، في كافة القطاعات مع إعطاء الأولوية للمشروعات التي تعتمد على المستلزمات الإنتاجية المحلية، والتي تلبي احتياجات المشروعات الكبيرة، أو تحقق التشابك الاقتصادي بين القطاعات، وزيادة الصادرات الوطنية المنشأ، والتوسع في إقامة المشروعات المشتركة بين القطاعات في دول المجلس، والشراكة بين المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص.

٤- أهمية انتهاج سياسات إعلامية موجهه للأسرة لترسيخ الوعي ضد التداعيات السلبية الناجمة عن تلقي برامج ومشروعات وأنشطة رعاية الأسرة دون المشاركة فيها، ودون ضمان إستمراريتها في ظل سياسات إعادة هيكلة الاقتصاديات الوطنية ، والتجاوب مع متطلبات التنمية المستدامة.

٥- أهمية أن تقوم منظمات المجتمع المدني التي تقدم البرامج والمشروعات والأنشطة الداعمة للأسرة بإعداد برامج إعلامية تهدف إلى ترسيخ الوعي لدى المشاركين والمستفيدين من هذه البرامج والمشروعات والأنشطة بأن إستمراريتها مرهون بتحقيق العائد الاجتماعي – الاقتصادي المرجو منها، وتحمل جزء من تكلفتها.

٦- أهمية تأكيد الصلة بين الحقوق والواجبات، وبين الأخذ والعطاء، بما يرسخ فى نفوس مواطني دول مجلس التعاون الخليجي قيمة العمل المنتج ، ويحفظ للمواطن كرامته، بحيث تتراجع عمليات توزيع الدخل دون بذل مزيد من الجهد والعمل إلى الحد الذى يتطلبه التماسك والتكافل الاجتماعيين.

٧- أهمية الارتقاء بنوعية الخدمات المقدمة للمواطنين مع إعتماد منهج جديد يقوم على أساس تشجيع العمل التعاوني، والمبادرات الفردية، والجهود التطوعية وعلى وجه الخصوص فى مجال خدمات الرعاية الصحية، والتعليمية، وخدمات الرعاية الاجتماعية إنطلاقا من مبدأ المشاركة في توفير تلك الخدمات وتحمل نصيب من تكلفتها.

المحور الثالث - مجموعة الخيارات المطروحة لتفعيل برامج ومشروعات رعاية الأسرة الخليجية في ظل مفهوم التنمية البشرية المستدامة:

١- أهمية تعزيز دور الأسرة الخليجية ، وتزويدها بالمعارف والخبرات، وبمجموعة المبادئ التى تقرها تعاليم الدين الاسلامي الحنيف، بما يسهم فى بناء وتنمية شخصية المواطنين على أساس من الوعي بالقيم المرتبطة بالأهداف العليا للإسلام في الحياة.

٢- أهمية الحرص على أن تظل رعاية الأسرة هى المهمة الأساسية للوالدين، مع التأكيد على أهمية دور المرأة كأم، وكصانعة للأجيال، وذلك بدون الاخلال بحق المجتمع عليها

كمشاركة فى قوة العمل، وتوسيع خياراتها في المسؤولية المجتمعية.

٣- أهمية التركيز على مبدأ توسيع الخيارات أمام البشر، وإزالة القيود أمام إنطلاق الارادة المجتمعية فى الاختيار، وعلى وجه الخصوص عند عولمة أنماط ومضامين برامج ومشروعات رعاية الأسرة التى سوف تتوجه إلى برامج ومشروعات جديدة كالصناعات الصغيرة، والآلات الدقيقة ، وصناعة البرمجيات.

٤- أهمية التركيز على مواجهة المعوقات التى تحول دون الاستفادة الحقيقية من برامج ومشروعات رعاية الأسرة، والتي لا تنفي آثارها السلبية عند حدود هذه الاستفادة بل تتجاوزها إلى التهديد باستدامة عملية التنمية البشرية، وعلى وجه الخصوص الميول الاستهلاكية العالية، وانخفاض معدلات الادخار العائلي.

٥- أهمية إعادة النظر فى استمرارية سياسات مجتمع الرفاه التي اعتمدت على الفوائض النفطية العالية، والتي أنتجت هذه السياسة إختياراتها التى تحولت إلى حقوق اجتماعية مكتسبة بغض النظر عن واقعية هذه الاختيارات، حيث أصبحت غير واقعية بحكم اتباع سياسات اعاده هيكلة الاقتصاديات الوطنية، وتلبية استحقاقات العولمة.

٦- أهمية تفعيل دور منظمات المجتمع المدني التي سوف تقود إدارة برامج ومشروعات رعاية الأسرة فى دعم آليات حماية البيئة، وتشكيل أجهزة الرقابة المجتمعية القادرة على

تنفيذ القانون، والاشارة إلى نقاط ضعفه، وثغرات تطبيقه، وتحفيز المؤسسات التشريعيه لتطوير قوانين البيئة، واتاحه الفرصة لمشاركة منظمات المجتمع المدني مع القطاع الخاص فى إدارة مشروعات وبرامج حماية البيئه.

المحور الرابع - مجموعة الخيارات المطروحة لتفعيل برامج ومشروعات رعاية الأسرة الخليجية في ظل عولمة أنماط ومضامين الرعاية:

١- أهمية دراسة التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية التى غيرت من بنية الأسرة الخليجية بهدف محاولة تجديد وتجلية أنماط ومضامين برامج ومشروعات دعم الأسرة حتى تتناسب مع هذه التغيرات التى حدثت فى بنية الأسرة الخليجية.

٢- أهمية التفكير فى أنماط ومضامين غير تقليدية لتفعيل برامج ومشروعات دعم الأسرة، حيث إفرزت آليات العولمة برامج ومشروعات تستطيع من خلالها الأسرة الاستفادة الحقيقية من برامج مشروعات الصناعات الصغيرة المدرة للدخل، وخلق فرص عمل فى مجالات غير تقليدية كالعمل فى مجال صناعة البرمجيات، وتكنولوجيا التعليم، والصناعات الصغيرة، والآلات الدقيقة، والتي تقوم بتمويلها والاشراف عليها منظمات المجتمع بالتعاون مع البرامج الانمائية للأمم المتحدة وهيئاتها المختلفة .

٣- أهمية تفعيل دور الجمعيات والمنظمات النسائية التى تعمل فى مجال تقديم برامج ومشروعات رعاية الأسرة الخليجية، وذلك من خلال برامج التعليم والتدريب لتغيير اتجاهات

المشتغلين بهذه الجمعيات والمنظمات، وكذلك المستفدين منها إزاء أنماط ومضامين برامج ومشروعات رعاية الاسرة التى أفرزتها آليات العولمة.

٤- أهمية أن تشكل برامج التدريب كمكون رئيسي فى هذا المحور، حيث أن عولمة أنماط ومضامين برامج دعم الاسرة فى اشكالها الجديدة تتطلب برامج تدريبية مكثفه لاستيعاب الجوانب المعرفية، والتكنولوجية لتشغيل هذه الأنماط والمضامين الجديدة، الأمر الذى يتطلب أن ينخرط فى هذه البرامج أولاً المتطوعون في منظمات المجتمع المدني، والذين سوف ينقلون هذه الجوانب المعرفية للمستفيدين من هذه البرامج والمشروعات.

———

خـاتـمة

وبعد ، فلقد جاءت هذه الدراسة التقييمية لبرامج ومشروعات رعاية الأسرة في مجلس التعاون الخليجي لتؤكد على مجموعه من النتائج تأتي في مقدمتها ذلك الدور الذي تقوم به منظمات المجتمع المدني في دعم البرامج والمشروعات التي توجه للأسرة الخليجية فى ظل إنحسار دور الدولة الراعية الذي نجم عنه مجموعة من الاختلالات تمثلت فى إتساع الفجوة بين العمل، والدخل الناتج عنه، وتدنى قيم العمل والانجاز، وتزايد قيم الاعتمادية والاتكالية، وتنامي قيم الولاء والانتماء للقبيلة، والعشيرة، والعائلة، وتدني قيمية الولاء والانتماء للدولة – الوطن، حيث جاءت برامج ومشروعات رعاية الأسرة في دول المجلس بما تضمنته من مجالات متعددة فى ظل مفهوم الدولة الراعية كنتيجة طبيعية وملمح مشترك فى كل هذه الدول مما أضعف الأدوار التى قامت بها الجهود الأهلية التطوعية (منظمات المجتمع المدني) فى رعاية الأسرة، وهذه نتيجة طبيعية للدور الطاغى للدولة الراعية.

فضلا عن ذلك فقد خرجت هذه الدراسة كذلك بنتيجة مؤداها أن إستمرارية فلسفة تقديم الخدمات دون مشاركة من المستفيدين منها، في تحمل جزء من تكلفتها قد خلقت خللا فى سلم القيم المعطاة للعمل والإنتاج، وتقليص الشعور بالحاجة إلى الاسهام والمشاركة، بل وفى عدم الاستعداد لتحمل نصيب من تكلفتها من قبل المستفيدين منها.

ولقد أكدت نتائج الدراسة أيضا على الانفصال التام بين الأهداف الحقيقية لبرامج ومشروعات رعاية الأسرة، والمضامين التي يحملها المفهوم الجديد فى التنمية والمتمثل فى التنمية البشرية المستدامة الذى يؤكد على توسيع الخيارات أمام البشر من خلال رفع مستوياتهم المعيشية، ومستوياتهم المعرفية حتى لا يكونوا محكومين بقيود احتياجاتهم المعيشية،

وبقيود عدم المعرفة، ومن هنا فقد أصبح ضروريا أن تطلق برامج ومشروعات داعمة وموجهة وليس رعاية الأسرة وتقديم مساعدات خدماتية لها دون إعدادها للاعتماد على الذات. إن المفهوم الجديد لدعم برامج ومشروعات الأسرة لابد أن يركز على الارتقاء بالاحتياجات الأساسية للإنسان، وحريته في إطار المسئولية الجماعية، وتوسيع قدرته على الاختيار، وطاقاته على العمل تضمن له نصيباً عادلاً من الناتج الوطني تتأتى من قدرات متزايدة على الإنتاج، وكفاءات معرفية في تحقيقها، وألا يكون السعي إلى تسريع معدلات التنمية على حساب استنزاف الموارد، أو تبديد ثروات الوطن.

ولقد خرجت الدراسة أخيراً بنتيجة هامة غفلت عنها معظم الدراسات التقييميه السابقة لبرامج ومشروعات رعاية الأسرة في دول مجلس التعاون الخليجي، والتي تؤكد على تقليدية وجمود هذه البرامج والمشروعات فترة طويلة من الزمن، في مقابل التغيير السريع الذي أصاب بنية الأسرة الخليجية، ومن هنا فإن هذه البرامج والمشروعات لم تستطع تلبية احتياجات الأسرة الخليجية المتغيرة، وفي ضوء هذا السياق فقد أكدت الدراسة الراهنة على ضرورة عولمة أنماط ومضامين هذه البرامج والمشروعات. الأمر الذي دفع بهذه الدراسة إلى صياغة مجموعة من الخيارات لتفعيل برامج ومشروعات دعم الأسرة الخليجية وفق متطلبات التنمية المستدامة من جهة، وأن تكون تلك البرامج والمشروعات مسايرة مع التحولات والتغيرات التي شهدتها بنية الأسرة الخليجية من جهة أخرى، وتحديد الاحتياجات والأولويات لطبيعة ونوعية البرامج والمشروعات اللازمة لرعاية ودعم الأسرة الخليجية من جهة ثالثة.

المراجع

١- باقادر، أبو بكر أحمد (١٩٩٨): التطور الاجتماعي والعمراني وآثارهما على البيئة والأسرة. سلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالية (٣٦)، المنامه، البحرين.

٢- حطب، زهير (١٩٧٦): تطور بنى الأسرة العربية والجذور التاريخية والاجتماعية لقضاياها المعاصرة. معهد الانماء العربى، بيروت.

٣- الرميحي، محمد (١٩٩٥): البترول والتغير الاجتماعي فى الخليج العربى، الطبعة الرابعة، دار الجديد. بيروت.

٤- الروضان، عبيد وآخرون (١٩٩٩): الأثار الأقتصادية والاجتماعية للمشاريع الممولة من صندوق التنمية والتشغيل. الجمعية العلمية الملكية، الأردن.

٥- زايد، أحمد (١٩٩٨): الأسرة والمدينة والتحولات الاجتماعية بين التنمية والتحديث، الطبعة الأولى. سلسلة الدراسات الاجتماعية (٣٦)، المنامة، البحرين.

٦- الشايجي، عبد الله (٢٠٠٠): العولمة والتحديات الاقتصادية والسياسية. الموسم الثقافي الخامس والعشرين لرابطة الاجتماعيين لعام ٢٠٠٠، مطبوعات رابطة، الاجتماعيين، دولة الكويت.

٧- شتا، السيد على (١٩٨٤): دراسات في المجتمع السعودي. مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية.

٨- شتيوي، موشى (٢٠٠١): تقييم الآثار الاقتصادية والاجتماعية لقروض برنامجى الأسر المنتجة وصناديق الائتمان المنفذين من قبل وزارة التنمية الاجتماعية فى الأردن.

٩- الطراح، على أحمد (١٩٩٨): أبعاد أزمة التنمية فى المجتمع النفطي: المثال الكويتي، المجلة العربية للعلوم الانسانية. جامعة الكويت، دولة الكويت، العدد الثاني والستون، السنة السادسة عشر.

١٠- الطراح، على أحمد وسنو، غسان (٢٠٠٢): العولمة، والدولة – الوطن والمجتمع العالمى. دراسات فى التنمية والاجتماع المدنى، دار النهضة العبرية، بيروت.

١١- الطراح، على أحمد (١٩٩٤): قراءة أولية لدوافع ومقدمات الغزو العراقي للكويت والآثار الناجمة عنه. مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت، دولة الكويت ، العدد الرابع والسبعون، السنة التاسعة عشر.

١٢- الفقير، حسين طه (١٩٩٨) الدروس المستفادة من التجربة التنموية الوطنية خلال خمسين عاما، قطاع شؤون التخطيط والمتابعة، وزارة التخطيط، دولة الكويت، ص ص ١١١ – ١١٥.

١٣- الفقير، حسين طه (١٩٩٥): الكويت والتنمية الاجتماعية. مركز البحوث والدراسات الكويتية. وزارة التخطيط، دولة الكويت.

١٤- قنديل، أمانى (٢٠٠٠): تفعيل دور المؤسسات الأهلية المدنية في دول الخليج العربية. "ندوة واقع ومستقبل مؤسسات المجتمع المدني في دول مجلس التعاون الخليجي (٣-٤ أبريل ٢٠٠٠)" الطبعة

الأولى، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت ، دولة الكويت.

١٥- النجار، باقر سلمان (١٩٩٤): الأسرة والتغير الاجتماعي في المرحلة الانتقالية لمجتمع الخليج العربي. سلسلة الدراسات الاجتماعية (٢٨)، المنامة، البحرين.

الدراسة الثانية

برامج ومشروعات رعاية الأسرة
في دول مجلس التعاون

إعداد

الدكتور أحمد عبدالرحمن حمودة

المستشار في قضايا التنمية والأسرة

المحتويات	الصفحة

الفصل الأول - رعاية الأسرة وبرامجها في إطار السياسات الإجتماعية..... ١٣٩ ــ ١٤٩

الفصل الثاني- موقع الأسرة وبرامجها على أجندة المؤتمرات الدولية والجهود المبذولة لإعادة الاعتبار للأسرة ودورها في التنمية ..... ١٥١ ــ ١٦٦

الفصل الثالث - اتجاهات تنموية حديثة في مجالات التنمية الاجتماعية والبرامج الأسرية..... ١٦٧ ــ ١٩١

الفصل الرابع – برامج رعاية الأسرة في دول مجلس التعاون..... ١٩٣ ــ ٢٢٢

الفصل الخامس – موجهات ومعايير لقياس مدى نجاح المشروعات الاجتماعية الداعمة لرعاية الأسرة وأساليب تقييمها ..... ٢٢٣ ــ ٢٤٤

الفصل السادس - مقومات ومكونات تنموية لتطوير برامج ومشروعات الأسرة في الإطار الاجتماعي الخليجي والدولي..... ٢٤٥ ــ ٢٧٤

المراجـــع..... ٢٧٥

الفصل الأول

رعاية الأسرة وبرامجها
في إطار السياسات الاجتماعية

الفصل الأول
رعاية الأسرة وبرامجها
في إطار السياسات الاجتماعية

لم تحظ القضايا والسياسات الإجتماعية في الدول العربية وفي مقدمتها قضايا الأسرة وسياساتها وبرامجها بالاهتمام والمكانة التي تستحقها على مستوى البحث والتحليل والتصميم والتقييم، وكذلك لم تحظ المفاهيم وأساليب القياس وآليات التنفيذ والمتابعة بقدر كاف من التطوير وذلك على النقيض تماماً من غيرها من القضايا والسياسات والبرامج الاقتصادية والمالية والسياسية. ولا يعزى ذلك لنقص في الخبراء والمؤسسات التعليمية والجامعات ومراكز البحوث العربية في المجالات الاجتماعية مقارنة بالمجالات الأخرى. ولكن مرد هذا الواقع غير المرضي للمعرفة بالقضايا الاجتماعية كماً ونوعاً، يعود لأسباب وعوامل متشابكة امتد تأثيرها على مدى عدة عقود بدون محاولات جادة للتطوير النظري والمنهجي والتطبيقي على المستويين القطري والاقليمي بما في ذلك تطوير القضايا المتعلقة بالمفاهيم وأساليب المقاربة والتحليل والقياس للقضايا والسياسات الاجتماعية من منظور ثقافي إسلامي عربي.

واكتفت المؤسسات العلمية والبحثية والحكومات، سواء بسواء، بمعالجة القضايا والسياسات الاجتماعية في إطار الرعاية وتقديم الخدمات الاجتماعية Social Welfare بمعناها التقليدي. فرؤية الدولة للموضوع الاجتماعي تمثلت في قيامها بدور الراعي للشأن والمسائل الاجتماعية بما فيها شؤون الأسرة ، وبدور المانح للخدمات الاجتماعية للأفراد والأسر وجميع فئات المجتمع من خلال الآلية البيروقراطية للدولة. وكذلك لم يتعد

منظور المؤسسات العلمية والبحثية للشأن الاجتماعي ودوره فيه حدود الدور والمنظور والرؤية الحكومية. إذ اقتصرت إسهاماتها على التعليم النظري وإجراء البحوث في نطاق ضيق لا يتجاوز حدود الرعاية Welfare والخدمة والعمل الاجتماعي Social Work التي مثلت معظم الطلب الحكومي على المعرفة في المجال الاجتماعي.

وباستثناء بعض المحاولات الفردية المحدودة لمفكرين وباحثين في هذه الدولة العربية أو تلك وبعض ما أنتجته المؤسسات العلمية والبحثية من دراسات تتناول الموضوعات والقضايا الاجتماعية، فإنه لايوجد عرض من المعرفة العلمية الشاملة والتفصيلية للقضايا الاجتماعية ذات عمق وتميز في الرؤية والمنهجية بحيث تتضمن آليات التطبيق والتقييم والقياس، كما لم يبذل المخطط ومتخذ القرار اهتماماً بالاستفادة مما هو متوافر بهدف تطوير المعالجات للقضايا والسياسات الاجتماعية لتصبح أكثر شمولاً وتكاملاً وتفاعلاً مع الرؤى والسياسات العامة والقطاعية الاخرى بخاصة الاقتصادية والثقافية مما غيب المقاربة الواسعة غير التقليدية للموضوع الاجتماعي بالمنظور التنموي الاجتماعي الاقتصادي والثقافي المتكامل.

وقد أدى تناول الشأن الاجتماعي كقطاع خدمات ورعاية وفي معظم الاحيان بصورة مجزأة لمفردات وقضايا لاصلة بينها إلى غياب الترابط والتفاعل بينه وبين القطاعات الأخرى وبين مفردات القطاع ذاته في سياق التطور والاستراتيجية التنموية للمجتمعات العربية. فبات القطاع الاجتماعي وكأنه شبه منعزل، وملحق بغيره، وعلاقاته شبه منقطعة بالقضايا المجتمعية الكبرى كحقوق الإنسان والمواطنة والمشاركة المدنية الفردية والمنظمة في عملية الإنماء والبناء الوطني.

إن من أهم المحددات التي تحكم الدول في تحديد مفهومها للمكوّن أو للشأن الاجتماعي وسياساته هي الحاجة لتطوير واقعها وظروفها الثقافية ومستواها التنموي وتغييره إجتماعياً واقتصادياً وسياسياً، ولتعكس فلسفة نظام الحكم ورؤيته لإدارة وتنظيم أوضاعه المجتمعية، فالتباين في مفهوم "ما هو اجتماعي" بين الدول كبير جداً، وفي كثير من الأحيـان لا تعدو عملية تبني الدولة لمفهوم بعينه للشأن الاجتماعي بإطار وعلاقات تفاعلية ومفردات اجتماعية محددة، أن تكون مجرد مسألة انتقائية مبسطة، إذ ترى بعض الدول أن " الاجتماعي" هو كل ما هو غير اقتصادي، ويعتبر البعض الآخر أن الشأن الاجتماعي هو مسألة رعاية وتوفير خدمات وتلبية احتياجات أساسية للمواطنين بما في ذلك رعاية الأسرة والطفولة والشباب والمسنين والمرأة، والضمان والتأمينات الاجتماعية وتوفير التعليم والصحة والتشغيل وغيرها. في حين تتبنى دول أخرى مفهوماً أكثر شمولاً وذا دلالات تنموية يتمثل في التعامل مع المكون الاجتماعي على قدم المساواة مع المكون الاقتصادي في إطار التنمية الشاملة ولكل مكوّن منهما متغيراته ومفرداته المستقلة ولكن المرتبطة بعلاقات تفاعل وتكامل مع غيرها.

وهكذا تتعدد المفاهيم للموضوع الاجتماعي، الأمر الذي يجعل مهمة البحث والتحليل في هذا المجال وتفرعاته مهمة شاقة وانتقائية منهجية في الآن ذاته.

ولا شك في أن هذا التباين في المفهوم ينسحب على اختلاف في المنظور وأسلوب المقاربة والبرامج والسياسات الاجتماعية على مستوى

القطاع بأكمله، وعلى مستوى المفردات وأجزاء القطاع أيضاً كالأسرة والطفولة والمرأة والأمن الاجتماعي والتشغيل والصحة والتعليم وغيرها.

وعلى أية حال فإن قضايا الأسرة، رعايتها وتنظيمها وتكوينها وأنماطها والمشكلات التي تواجهها والسياسات والبرامج الخاصة بها.....الخ تقع في صلب القطاع أو الشأن الاجتماعي.

ولكي تستقيم دراسة القضايا العديدة والمتنوعة للأسرة لا بد من معالجتها ضمن السياق والإطار العام للشأن الاجتماعي، الذي يتميّز بالتغير عبر الزمن على صعيد المفهوم وأسلوب المقاربة ومنهج البحث وأدوات التنفيذ والمتابعة للبرامج والسياسات والذي تكتنفه كذلك حالة مزمنة من عدم الاتفاق حول مكوناته والمضامين والمجالات التي يضمها إطاره.

وبالرغم من أن المطلوب من الدراسة هو بحث "برامج ومشاريع رعاية الأسرة في دول مجلس التعاون الخليجي" وتقييمها، فإن حدودها يجب أن تتعدى ذلك إلى معالجة الموضوع بتوسع أكبر وذلك بتجاوز متعمد عن كلمة "الرعاية" في عناوين هذه البرامج، بمعنى أن تنطلق مقاربتنا لها من أنها برامج ومشاريع للأسرة، إذ أن مسألة (الرعاية) تعبير عن بعض الصيغ التي تختارها الدولة لسياساتها ومنهجها في التعامل مع الشأن الاجتماعي بمجالاته المختلفة بما فيها مجال الأسرة.

وفي جميع الأحوال فإن بعض البرامج والمشاريع التي تنفذها دول مجلس التعاون في مجال الأسرة ليست برامج (رعاية) وإنما قد تنطبق

عليها أوصاف أخرى أكثر دقة في التعبير عنها كأن تكون برامج (تنظيم) أو (إدارة شؤون) أو غير ذلك.

وعلى أية حال فإن السياسة/السياسات الاجتماعية بما فيها رعاية الأسرة في دول مجلس التعاون قد تأثرت بصورة مباشرة بالظروف التاريخية وبتطور الواقع الإجتماعي والإقتصادي لمنطقة الخليج العربي. فلقد شهدت المنطقة منذ منتصف القرن العشرين، عقب اكتشاف النفط فيها وتصديره بكميات كبيرة، طفرة مالية اقتصادية تبعها بدء عمليات تحديثية وتنموية ضخمة شملت جميع نواحي الحياة بقطاعاتها المختلفة. فأصبحت المنطقة من أهم الأسواق الاستهلاكية في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، وباتت من أكثر مناطق العالم جذباً للعمالة وأصحاب الخبرة والتجارة والاستثمارات، إضافة إلى الأهمية الاستراتيجية التي تتمتع بها المنطقة من حيث القيمة التاريخية لموقعها في الجزيرة العربية مهد الديانة الإسلامية، ولقربها من الخزان البشري الآسيوي حيث الثقافات الآسيوية العريقة، والفائض الكبير من العمالة الرخيصة وكذلك لارتباطها العضوي تاريخاً وثقافة وديناً ولغة ومصيراً بالمنطقة العربية ذات الأهمية الاستراتيجية لموقعها على مفصل التقاء القارات الثلاث آسيا وأوروبا وإفريقيا، وقربها وتفاعلها على مدى عصور التاريخ مع أوروبا الغربية التي أصبحت مصدر إشعاع للتقدم الحضاري والتقني في القرن العشرين.

في ظل هذه الشروط الجيوبوليتيكية والتاريخية والمعطيات الاقتصادية نشأت وتطورت دول مجلس التعاون الخليجي ومجتمعات الخليج العربية الحديثة. وفي الإطار ذاته نمت هذه الدول وتبلورت فلسفتها في الحكم وسياساتها الاقتصادية والاجتماعية وعلاقاتها الخارجية.

لقد توفرت لمنطقة الخليج العربي وما تضمه من دول وإمارات ناشئة، ومجتمعات قبلية (بدوية) وريفية، ذات مستوى حضري (مدني) وتنموي محدود، وقاعدة اقتصادية هشة، وبناء وتنظيم اجتماعي تقليدي، قيادات ذات حس وانتماء وطني، وإرادة سياسية قوية، وتمويل ضخم نتيجة لريع النفط ومشتقاته، شكلت الأساس والمنطلق لعمليات بناء وإنماء وتحديث على كافة الصعد، إلا أن هذه العمليات وبحكم الشروط والمعطيات المشار إليها أعلاه، قادت إلى تشكل نمط جديد من المجتمعات العربية، نمط يقترب من المجتمعات المتقدمة من حيث البنية التحتية والعمران وأنماط الاستهلاك وتوافر المبتكرات التكنولوجية وغيرها من مظاهر الحياة العصرية المتطورة ويتمسك في الآن ذاته على الصعيد الاجتماعي والثقافي بالقيم وأشكال العلاقات التقليدية، ولا تعدو التغيرات والإجراءات التنظيمية والتنفيذية الملحوظة على الصعيد الاجتماعي والثقافي أن تكون في معظمها تغيرات وإجراءات محدودة ولاحقة للسياسات الاقتصادية وعمليات التحديث للبنية التحتية وللنمط العمراني وللإدارة العامة، أي أنها لم تكن نتيجة لسياسات اجتماعية متكاملة ومتفاعلة ومتوازية في تنفيذها مع غيرها من السياسات العامة والقطاعية الأخرى.

وتؤكد دراسات عديدة أن العلاقات الاجتماعية والقيم السائدة في دول مجلس التعاون الخليجي ما زالت تعد إنعكاساً للماضي، وما زال أهالي هذه البلاد وبالرغم من موجات التغير التي يشهدها العالم، يتصفون في بعض جوانب حياتهم بالتقليدية والقبلية والعائلية والطائفية التي تفرض نفسها على الواقع الحديث بكل معطياته وتعقيداته، بل لا نبالغ إذا قلنا أن سياسات دول مجلس التعاون الخليجي عملت على تعزيز بعض المفاهيم

التقليدية بقصد أو بغير بقصد، مما جعل عملية التغيير في نمط الحياة الأسرية صعباً للغاية (الطراح، ٢٠٠٢ صفحة ١٠).

وإذ نتفق مع تشخيص الدراسة المذكورة لواقع العلاقات الاجتماعية والقيم السائدة في دول مجلس التعاون الخليجي إلا أننا نختلف معها في اعتبار ذلك الواقع نتيجة لسياسات اجتماعية، فما قامت هذه الدول بتنفيذه سابقاً وما زالت تنفذه حالياً في المجال الاجتماعي مجرد برامج وأنشطة لايمكن اعتبارها "سياسات" بالمفهوم العلمي للمصطلح، كما يجدر التنويه إلى أن أي سياسة وبحكم مفهومها ودلالات مضمونها وأهدافها لا يمكن إلاّ أن تكون أداة ووسيلة للتغيير والتعزيز المقصود، وبالتالي فإن تعزيز المفاهيم التقليدية المشار إليه أعلاه لا يمكن أن يكون نتاجاً عفوياً أو عملية تطور طبيعي أو تلقائي.

لقد أدى توافر الإرادة السياسية والتمويل المتاح من عوائد النفط إلى طفرة تحديثية للبنية التحتية وإلى توسع عمراني هائل غيّر معالم المشهد اللاندسكيبي لمنطقة الخليج بحيث بات يخلو من القرى والحياة الريفية وتهيمن فيه المدينة بمظهرها العمراني ونمط حياتها الحديث المعروف، وإلى قيام مؤسسات ونظم إدارة متطورة في كافة المجالات الاقتصادية والتعليمية والصحية والخدمية وغيرها، وفي المقابل لم تتم عملية التغير على الصعيد الاجتماعي والثقافي بالسرعة ذاتها نظراً للطبيعة البطيئة المعروفة للتغير في السلوك الاجتماعي والثقافي وذلك وفقاً لنظريات التغير الاجتماعي والثقافي التي يتبناها علماء الاجتماع بأن معدلات التغير المادية تسبق معدلات التغير في الجانب الثقافي، مما ينشأ معه فجوة ثقافية Cultural Lag تتمثل في الصراع بين القديم والجديد، والتمسك بالعادات

والتقاليد وأنماط السلوك المحافظ، والتطلعات الجديدة المتحررة والتأثر بالأفكار والثقافات الأخرى (باقادر، ١٩٩٨ صفحة ١١).

فدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الناشئة والساعية بعزم إلى التحديث بخاصة منذ عقد الستينات والسبعينيات وبعد تراكم ثروة ضخمة من عوائد النفط، باتت تقوم بدور الممول والمتعهد والراعي والكافل لجميع برامج البناء والتنمية والتحديث في كافة المجالات، ولكن بتفاوت نسبي من مجال لآخر في الوتيرة والتوقيت ومن حيث أولوية التنفيذ، وكذلك في حجم المخصصات المالية والإنفاق.

هذا التفاوت النسبي وطبيعة التغير من مجال لآخر أدى إلى التباين الواضح الذي نشاهده حالياً في درجة ومستوى التحديث على صعيد السياسات والتشريع والإدارة والبرمجة والأداء التنفيذي في القطاع الاقتصادي من جهة والقطاع الاجتماعي من جهة أخرى وكذلك بين المجالات والقطاعات الأخرى المختلفة.

كما أن التباين ذاته نلاحظه بين درجة التحديث والتغير للمكونات المختلفة ضمن المجال أو القطاع الواحد، ففي المجال الاجتماعي مثلاً نلاحظ معايشة وترافق في آن واحد بين "التقليدي" و "الحديث"، بين شيوع نمط الأسرة النووية ومظاهر الحياة الحضرية، واستخدام وسائل متطورة للاتصال والأجهزة التكنولوجية، والإدارة المتطورة لمؤسسات حديثة تعليمية وصحية واجتماعية مختلفة من جهة واستمرار التمسك بنمط السلوك الاجتماعي والثقافي التقليدي بخاصة ما يتعلق منها بوضع المرأة، والعلاقة بين الأجيال، وأسس التربية والتنشئة الاجتماعية، ودور الأسرة الممتدة التي ما زالت سائدة في المناطق الريفية والبدوية، وفي آليات

التماسك والأمن الاجتماعي من جهة اخرى وتنسحب هذه الظاهرة المتمثلة بالترافق بين التقليدي والحديث على مسائل عديدة تتصل باللباس والمأكل والاختلاط بين الجنسين وغيرها من مظاهر السلوك الاجتماعي في مناسبات الأفراح والاتراح وأشكال التعامل الأخرى.

وقد"شكلت القبيلة الوحدة الاجتماعية السائدة قبل النفط، واستمرت ملامحها الاجتماعية إلى المرحلة الحالية. فالقبيلة وبالرغم من التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها المنطقة وما زالت تشكل ركناً أساسياً في البناء الاجتماعي لدول مجلس التعاون" (الطراح، ٢٠٠٢ صفحة ١١) كما أن ملامح الأسرة التقليدية(أي الأسرة الممتد) ما زالت مستمرة بالرغم من تحولها إلى عدة أسر نووية Nuclear Family تعيش في مساكن مستقلة، إذ أن علاقات أعضاء هذه الأسر الجديـدة مازالت تأخذ الشكل ذاته الذي تتميز به الأسرة الممتدة. فالتعاضد والمساندة والعلاقات الحميمة وصلة الرحم مازالت صفات وقيماً تتمسك بها وتمارسها الأسرة الخليجية حتى الوقت الحاضر مما جعل علاقات التكافل والتناصر والتراحم المستمدة من روح الإسلام وتعاليمه ومن القيم العربية الأصيلة التي تميز بها المجتمع الخليجي ما قبل النفط، حاضرة في مرحلة النفط والثروة ولكن باتخاذها الشكل المؤسسي للعمل الخيري بدلاً من الشكل الفردي والشكل الذي يقوم على القرابة والجوار المكاني فتشكلت في المجتمعات الخليجية المختلفة الجمعيات الأهلية والدينية ذات النفع العام منذ بداية الخمسينات، وكان لها دورها وإسهامها البارز إلى جانب مؤسسات الدولة في التوعية وتقديم الخدمات والرعاية وفي مواجهة القضايا والتحديات المتغيرة التي واجهت الأسرة خلال العقود الخمسة الماضية.

وقد تضمن دليل حول مؤسسات وبرامج رعاية الأسرة في دول مجلس التعاون للمكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أصدره عام ٢٠٠٢ إشارات واضحة إلى مواطن القصور إذ على الرغم من الإسهام البارز لتلك الجمعيات الأهلية العاملة في مجال رعاية الأسرة إلا أنه كان يمكن لجهودها أن تكون أكثر فعالية وتأثيراً لو تم التغلب على العديد من المعوقات ومواطن الضعف والقصور التي تكتنف المنظور الشائع لموضوع الأسرة وطبيعة المقاربة لقضاياها، ونوعية الأداء الذي يتم لتعامل به معها، وذلك باعتماد ما انتهت وتنتهي إليه المؤتمرات والندوات والملتقيات التي تتناول موضوع الأسرة وقضاياها من نتائج وتوصيات، وأبرزها ضرورة التعرف على الإحتياجات المجتمعية على مستوى الأسرة والمؤسسات التي تعنى بشؤونها وذلك من خلال إجراء الدراسات والبحوث وتنظيم الملتقيات للنظر في القضايا الاجتماعية والأسرية للخروج بنتائج يتم التوافق عليها، واعتماد مبدأ التخطيط لصياغة البرامج والمشروعات المتكاملة مع إشراك الأسرة في وضع الحلول المتعلقة بمشكلاتها، وإشراك الوسائط الإعلامية لاستثمار إمكاناتها لربط قضايا الأسرة بخطط التنمية المستدامة، بالإضافة إلى تضمين المساقات والمناهج التعليمية والتربوية قضايا الأسرة والعمل الاجتماعي، وإشراك المؤسسات الاقتصادية الخاصة لأداء أدوار أكثر فاعلية في عملية التنمية الاجتماعية وذلك من خلال دعمها لتوجهات الدولة على هذا الصعيد، ومساندتها لبرامج المؤسسات الأهلية الهادفة إلى تطوير الواقع الاسري.

هذا بالإضافة إلى ضرورة التعرف على المعوقات القانونية والتشريعية والإقتصادية التي تعرقل خطط وبرامج الدولة ومؤسساتها، وتشكيل جهاز حكومي أهلي يضم كفاءات متخصصة مع الإهتمام بتطوير

الفكر الإداري للمؤسسات الاجتماعية، والممارسة الإدارية لمؤسسات العمل التطوعي بما يواكب الفكر والاتجاهات الحديثة في هذا المجال، والإستعانة بالدماء الجديدة الشابة مع الحرص على الإستفادة من الخبرات القادرة على الافادة والتطوير والعطاء، كل ذلك لتكوين وعي نقدي متعمق يسهم في الكشف عن أزمات ومشكلات الواقع الإجتماعي والأسري ومعالجتها من خلال تطوير مفاهيم وأساليب العمل الاجتماعي ببعديه الرسمي والاهلي.

ومما تقدم يمكن القول أن برامج رعاية الأسرة في دول مجلس التعاون الخليجي كما في المنطقة العربية بأسرها لم يتم تصميمها والتعامل معها في إطار السياسة الاجتماعية بمنطلقاتها واستراتيجياتها ومرتكزاتها المختلفة، مما أفقد هذه البرامج بعدها الحيوي كجزء من إطار شامل متكامل لعملية البناء والتطوير في المجال الاجتماعي، هذا في الوقت الذي كانت فيه التغيرات البنيوية العامة في مجتمعات دول مجلس التعاون الخليجي نتيجة لعملية البناء والتحديث تفرض إيلاء القطاع الاجتماعي الاهتمام الأساسي نظراً لما تحدثه التحولات العامة والمتغيرات في هذا القطاع من انعكاسات عميقة على قضايا الأسرة والمجتمع، مما يتطلب استحداث منظور جديد في تناول قضايا الأسرة يضعها في صلب عمليات تصميم السياسات وصياغة الخطط والمشروعات في إطار تناول علمي موضوعي يأخذ بعين الاعتبار شتى المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

———

الفصل الثاني

موقع الأسرة وبرامجها
على أجندة المؤتمرات الدولية والجهود المبذولة
لإعادة الاعتبار للأسرة ودورها في التنمية

الفصل الثاني
موقع الأسرة وبرامجها
على أجندة المؤتمرات الدولية والجهود المبذولة
لإعادة الاعتبار للأسرة ودورها في التنمية

أولاً - موقع الأسرة وبرامجها على أجندة مؤتمرات الأمم المتحدة المعنية بالتنمية البشرية خلال عقد التسعينات.

عقدت الأمم المتحدة مجموعة من المؤتمرات العالمية خلال العقد الأخير من القرن العشرين اختص عدد منها بالقضايا الاجتماعية، كالمؤتمر العالمي حول التربية للجميع (١٩٩٠)، ومؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل(١٩٩٠)، والمؤتمر الدولي المعني بالتغذية (١٩٩٢) والمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان (١٩٩٣)، والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية (١٩٩٤)، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية (١٩٩٥)، والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة (١٩٩٥)، ومؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (١٩٩٦)، ومؤتمر القمة العالمي للأغذية (١٩٩٦)، وغيرها من المؤتمرات الدولية المختصة بالشباب وكبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة (المعاقين).

ولقد شكلت هذه المؤتمرات مراجعة دولية شاملة للمسائل الاجتماعية، وتحليل وتقييم لتجارب وهموم وسياسات وبرامج دول العالم في مجال برامج وسياسات التنمية الاجتماعية (البشرية) خلال عقود الحرب الباردة، وكذلك استشرافاً لاتجاهاتها ومستقبلها في أعقاب انتهاء هذه الحرب وفي ظل عصر العولمة والثورة المعلوماتية والتكنولوجية،

وبلورة لأهداف وتطلعات المجتمع الدولي للتنمية في المجال الاجتماعي والإنساني على مشارف وعتبة الألفية الثالثة.

واعتبر المبدأ الحاكم والأساس لسلسلة هذه المؤتمرات الدولية، أن التنمية عملية شاملة لاتتجزأ، وأنها تمثل جهداً فكرياً للمجتمع الدولي يهدف إلى وضع نموذج للتنمية يؤدي إلى نوعية حياة أفضل تقوم على كرامة الإنسان وحقوقه.

ولقد اعتبرت توصيات هذه المؤتمرات وخطط العمل المنبثقة عنها، والتي شاركت في صياغتها ووافقت عليها والتزمت سياسياً بتنفيذها الغالبية العظمى من دول العالم، بمثابة دليل أو إطار عام للمفاهيم والتوجهات لتحقيق التنمية بأبعادها ومجالاتها المتنوعة والمترابطة وفي صلبها التنمية البشرية، وفي هذا السياق جرى التأكيد في جميع المؤتمرات المذكورة المعنية بالشأن الاجتماعي، على الأمور والمحاور الاستراتيجية ذات العلاقة بموضوع هذه الدراسة وأهمها مايلي:

١- إن قضايا توفير الخدمات الأساسية للجميع، وإيجاد بيئة تمكن من تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وتوفير مصدر عيش مستديم، وحماية البيئة والموارد واستدامتها، وتنظيم النمو السكاني، وتوفير الصحة الإنجابية، والأمن الغذائي، والقضاء على الفقر، وتوفير المأوى الملائم، وتمكين المرأة، والمساواة والعدل، وحقوق الإنسان، وتنظيم التوسع العمراني، ورعاية الطفولة، وإدماج ذوي الاحتياجات الخاصة في المجتمع، وتوفير التعليم للجميع وبخاصة للفتيات، وغيرها من المسائل ذات العلاقة بالتنمية البشرية، ليست قضايا منفصلة بل هي قضايا مترابطة تتفاعل معاً بصورة دائمة وتتصل مباشرة بحياة

الشعوب ورفاه الإنسان، وغني عن القول أن الظواهر الاجتماعية بطبيعتها مترابطة ومتداخلة، وبالتالي فإن فهم ومعالجة القضايا والمسائل الاجتماعية يتطلب بالضرورة إطاراً متكاملاً من المفاهيم يضمها جميعاً، وهذا النهج المتميز بتكامل المفاهيم يتطلب منهجاً متكاملاً في تنفيذ البرامج والأنشطة في المجالات الاجتماعية المختلفة المنضوية في إطار عام للأهداف والسياسات كمنظومة مشتركة تعتمد على المبدأ القائل بأن التنمية هي أحد أهم حقوق الإنسان الأساسية.

٢- أكدت توصيات المؤتمرات العالمية المذكورة وخطط عملها كذلك على ضرورة إقامة صلة واضحة بين الإطار العالمي وإطار السياسات والإجراءات على المستوى القطري من خلال المنظور الإقليمي، لما لذلك من أهمية في إثراء عملية المتابعة على تنفيذ توصيات المؤتمرات العالمية، وفي تبادل الدول للمعلومات والمعرفة والخبرة وبالتالي بناء قدرات في هذا المجال، وكذلك في التعرف على الاحتياجات الإنمائية المتشابهة بين الدول كمدخل لتعزيز التعاون بينها، ولا شك في أن لهذا التعاون في حد ذاته قيمة كبرى، إلا أنه علاوة على ذلك يوفر للدول آلية لحماية مصالحها الوطنية والحفاظ على خصوصيتها في مواجهة النتائج والآثار السلبية المتزايدة للعولمة.

٣- وفرت المؤتمرات العالمية للحكومات ولمنظمات المجتمع المدني ووكالات الأمم المتحدة مجال عمل واسع مفعم بالتحديات التالية على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية منها:-

أ- إدماج التوصيات وخطط العمل المنبثقة عن المؤتمرات ونظراً، لأن كل مؤتمر من المؤتمرات العالمية قد تميز بشكل تنظيمي خاص به وبموضوع معين يركز عليه، بمعنى أن مسؤولية التنظيم للمؤتمر المعين تقع على كاهل وكالة أو منظمة معينة والتي بحكم ولايتها تختص بموضوع محدد (اليونسكو نظمت المؤتمر العالمي حول التعليم للجميع، وصندوق السكان نظم المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وهكذا بالنسبة للمؤتمر العالمي المعني بالمرأة، والمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، ومؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية.. الخ) وكانت توصيات هذه المؤتمرات وخطط عملها متداخلة على المستوى الموضوعي والتنفيذي سواء بسواء، فموضوعات المرأة والطفل والأسرة وحقوق الإنسان والفئات السكانية المهمشة وغيرها احتلت في معظم المؤتمرات العالمية المذكورة مواقع ومساحات متباينة من حيث الأهمية والأولوية والتركيز، الأمر الذي فرض تحدياً أساسياً على الدول وعلى منظمات الأمم المتحدة وهو أن تعمل على إدماج توصيات المؤتمرات بأفضل الطرق ملاءمة على مستوى الموضوع الواحد وعلى مستوى علاقة الموضوعات ببعضها البعض، وكذلك على مستوى الإطار الجغرافي (الوطني والإقليمي)، وأيضاً على صعيد صياغة مجموعة متماسكة من الأساليب والإجراءات التنفيذية والمؤشرات ومقاييس مسؤولية وكفاية التنفيذ والمتابعة للبرامج والأنشطة المستمدة من توصيات المؤتمرات.

ب- الشراكة بين الحكومات والمجتمع المدني والمنظمات الأهلية غير الحكومية والقطاع الخاص، والتعاون والتنسيق مع منظمات الأمم المتحدة وغيرها من المؤسسات والهيئات الإقليمية والدولية الإنمائية في التخطيط والبرمجة والتنفيذ والمتابعة ووضع السياسات واتخاذ القرار على المستوى المحلي والوطني والإقليمي، وذلك بإنشاء آليات مناسبة لتحقيق الشراكة الكاملة المشار إليها بين جميع الجهات وبين اللاعبين الفاعلين في المجال الإنمائي الاجتماعي.

ج- التوافق في المنظور والمقاربة وتوزيع الأدوار بين الأطراف الفاعلة في الملف الاجتماعي داخل المجتمع الواحد وفي الإطار الإقليمي، بخاصة ما يتعلق بالقضايا الرئيسية التي تطرحها توصيات وخطط عمل المؤتمرات العالمية، كتصميم البرامج، ووضع السياسات، وعملية صناعة القرار واتخاذه، وتعبئة الموارد وتوزيع المخصصات على القطاعات والمجالات والبرامج الاجتماعية المختلفة وغيرها من القضايا الأساسية، ويستمد هذا التوافق بين الأطراف الفاعلة أهميته من حيث هو إجراء استراتيجي في مواجهة الآثار السلبية للعولمة، وتراجع دور الدولة في توفير الخدمات الاجتماعية وتلبية الاحتياجات الأساسية للمواطنين بخاصة ذوي الدخل المحدود منهم، وكذلك باعتبار هذا التوافق الأساس الأنسب لبناء القدرات الوطنية وتطويرها واستخدامها بفاعلية وكفاءة وشمول.

د- بالرغم من أن كل مؤتمر من المؤتمرات العالمية قد اختص بموضوع أو مجال محوري معين يتطابق مع مجال عمل

وولاية الوكالة المعينة من وكالات الأمم المتحدة التي قامت بتنظيمه، إذ عني مؤتمر ببحث ومعالجة قضايا الطفولة، وآخر بقضايا المرأة، وثالث بالمسائل السكانية، واختص مؤتمر رابع بفئة الشباب، وركز مؤتمر خامس على فئة كبار السن.. وهكذا، إلا أن الأسرة التي تضم هذه الفئات جميعاً (الطفل والمرأة والشباب وكبار السن.. الخ)، والتي تمثل قضاياها وسياساتها ركيزة أساسية وحجر الزاوية في البناء الاجتماعي وتنمية المجتمع، لم تحظ بمؤتمر دولي خاص بها، ولكنها حصلت على مجرد إشارات وتوجهات عامة بشأنها في بعض المؤتمرات العالمية المذكورة، إذ تمت الإشارة إلى الأسرة "بأنها الوحدة الأساسية في المجتمع، لذا يجب تعضيدها وحمايتها ودعمها لأنها تمر اليوم بتغيرات أساسية في شكلها وبنيتها وفي العلاقات السائدة بين أفرادها، إذ أدى التغير الديموغرافي والاقتصادي والاجتماعي السريع، وتعدد الأدوار التي تقوم بها المرأة داخل البيت وخارجه، والهجرة المتزايدة، والتوسع العمراني وغيرها إلى زيادة الضغوط على الأسرة، مما يعني ضرورة تأمين مساعدات خاصة للأسر المحتاجة التي تتعرض لظروف حياتية صعبة، خاصة وأن نمط الأسرة الموسعة التي كانت توفر نوعاً من الدعم والتكافل الاجتماعي لم تعد النمط الشائع للأسرة الحديثة"(أسكوا،٢٠٠١) ولقد اقتصرت توصيات المؤتمرات الدولية لتعضيد الأسرة بوصفها وحدة اجتماعية على ما يلي:

- خلق بيئة مساندة للأسرة بإتباع سياسات تدعم الأسر في مجال الإسكان والعمل والضمان الاجتماعي والتعليم.

- إرساء تدابير في الضمان الاجتماعي تعالج العوامل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي تؤدي إلى زيادة الكلفة في تربية الأطفال.
- دعم البرامج التثقيفية التي تتعلق بدور الأهل وبالمهارات التي يجب عليهم اكتسابها في عملية التنشئة الاجتماعة، وبعملية نمو الطفل ومتطلباتها.
- تسهيل التوفيق بين المشاركة المهنية ومسؤوليات الوالدين (إجازة مدفوعة للأمومة، العمل بدوام جزئي، مرونة في الحضور والانصراف.. الخ).
- اتخاذ التدابير اللازمة لمنع زواج الأطفال وتشويه الأعضاء الجنسية للإناث.
- مساعدة ذوي الإعاقة على ممارسة حقوقهم ومسؤولياتهم الأسرية والإنجابية.

ثانياً – جهود المجتمع الدولي لإعادة الاعتبار للأسرة وبرامجها من خلال تكريس سنة دولية لها:

تتعرض الأسر لشتى أنواع المخاطر التي تعصف بالمجتمع من حين لآخر، وكذلك لعمليات التغير التي يفرضها التطور الطبيعي للمجتمعات، وللظروف والتغيرات الإقليمية والدولية آثار كبيرة على الأسرة حيثما وجدت في أي دولة أو مجتمع محلي، فللعولمة والطفرة التكنولوجية والمعلوماتية والخصخصة، ولتفاقم أزمة المديونية في عدد كبير من دول العالم، ولتحرير التجارة وفقاً لشروط وأحكام منظمة التجارة العالمية، ولتزايد الحروب وحالات النزاع المسلح، وغيرها من التغيرات الكبرى التي بدأ يشهدها العالم بعد انتهاء الحرب الباردة، وبشكل أكثر حدة خلال العقد الأخير من القرن الماضي آثار سلبية وتحديات كبيرة تمس

حياة الإنسان والأسرة في كل مكـان، وغالباً ما تكون الأسر بخاصة في المجتمعات النامية غير مزودة بالوسائل المعرفية أو المادية التي تمكنها من مواجهة المخاطر والتكيف مع التطورات والتغيرات، الأمر الذي يسفر عن عواقب وخيمة تحل بأفرادها، وتغلب الأسر على أمرها في مواجهة الضغوط الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتغيرات التكنولوجية الضخمة، ويزداد الأمر سوءاً حين تكون تلك الأسر تعاني أصلاً من الفقر والأمية والبطالة وتعيش في بيئات اجتماعية ينتشر فيها العنف والمخدرات والجريمة وغيرها من العلل الاجتماعية الخطيرة.

في ظل هذا الواقع المشحون بالتحديات والتغيرات عقدت الأمم المتحدة المؤتمرات العالمية في عقد التسعينات كما ذكرنا، وذلك كتحرك فكري وعملي للمجتمع الدولي لمجابهة ما تواجهه الإنسانية من تحولات اقتصادية واجتماعية وسياسية وبيئية، وبالرغم من أن هذه المؤتمرات قد أكدت على ضرورة تعضيد وحماية الأسرة التي أصبحت تشهد تغيرات في شكلها وبنيتها وفي العلاقات بين أفرادها، وكذلك في أوضاعها الصحية والاقتصادية، وفي دورها الإنتاجي والاجتماعي والثقافي، إلا أنها- أي المؤتمرات- قد اكتفت عملياً بهذه الدعوه العامة، وكرست جل جهودها وتوصياتها نحو الفرد كوحدة مستهدفة لها إذ اختص مؤتمر منها بالطفل وآخر بالمرأة، وهكذا حال المؤتمرات الأخرى، وخلا برنامج العمل لكل من المؤتمر العالمي للسكان والتنمية، ومؤتمر القمة الاجتماعية من توصيات واطر عمل ذات أهمية موجهة للأسرة، وكان جل تركيز تلك البرامج على قضايا موجهة للأفراد في فئات عمرية معينة (مثل قضية الصحة الإنجابية للنساء في سن القدرة على الإنجاب، ومثل قضايا الشباب والمسنين.. الخ)، أو على قضايا تتصل بالسياسات والبرامج على المستوى المجتمعي الكلي (كقضايا التشغيل، ومكافحة الفقر، والإندماج الاجتماعي وغيرها) التي يكون الأفراد هم الجهة المستهدفة ولكن تبعاً لانتمائهم إلى

فئات وجماعات مصنفة على أساس خصائصهم الديموغرافية أو الوظيفية أو الاقتصادية أو غير ذلك ولكن ليس على أساس موقعهم الأسري.

وتقـوم الحكومات كما المنظمات غير الحكوميـة والهيئـات والجمعيـات الأهلية بجهود وبرامـج اجتماعية هامـة، وهي غالباً ما تستهدف بصورة مباشرة فئة محددة من المواطنين، أي أنها تكون خاصة بالأطفال أو بالنساء أو بالشباب.. الخ. بل أنها في كثير من الحالات تركز على بعض هؤلاء كأن تختص بالأطفال قبل سن الالتحاق بالمدرسة، أو بالنساء في سن القدرة على الإنجاب أو بالشباب في مرحلة عمرية معينة.. وهكذا. وأحياناً تستهدف تلك البرامج المجتمع كله بكافة فئاته وتنوعاته، وفي كلتا الحالتين يتم إغفال الأسرة ، فهي في الحالة الأولى حاضنة أو إطار اجتماعي في البرامج الموجهة للأطفال أو النساء أو الشباب أو غيرهم من الأفراد، وفي الحالة الثانية أي في البرامج الموجهة للمجتمع ككل تصبح الأسرة ركيزة وقاعدة أساسية للبناء المجتمعي. وفي غياب التنسيق الكامل بين الجهات المسؤولة عن تصميم وتنفيذ البرامج، وفي ظل عدم وجود مرجعية محددة بمنظور ومفهوم ومقاربة واضحة المعالم والرؤية للبرامج، تصبح الازدواجية والتعارض سمتان أساسيتان للبرامج، وتتراجع الفاعلية والكفاية للمدخلات والنتائج على حد سواء، وكذلك تزداد الكلفة ويهدر جزء كبير من الموارد بلا طائل. زد على ذلك أن الأسرة نتيجة لذلك تتعرض لحالة من التناقض وغياب الانسجام الداخلي، إذ ابتعدت عن أسلوب حياتها التقليدي، وفي الآن ذاته لم تتمكن من التكيف ومواكبة التغيرات الحديثة نظراً لعدم توافر منظومة واحدة من الأمكانات والوسائل والإرشادات العملية للقيام بذلك لجميع أفرادها في إطار الوحدة الاجتماعية (أي الأسرة) التي تضمهم جميعا. ونتيجة لإغفال هذه المنظومة وهذا الإطار تعرض كل فرد من أفراد الأسرة لخبرات وتجارب من خلال برامج موجهة إليه ساعدته وبمعزل عن الأفراد

الآخرين على التكيف والتغير بشكل معين كجزء من عملية إندماجه في المجتمع.

ويبدو أن المجتمع الدولي قد شعر منذ البداية بأن "الأسرة" لا تحظى بالاهتمام الكافي والرعاية المناسبة على مستوى البحث والمناقشة وإعداد البرامج والسياسات، مقارنة بأي واحد من أفرادها وذلك لأسباب، ليس أقلها أن من بين الوكالات المتخصصة والمؤسسات وصناديق التمويل التابعة للأمم المتحدة، وهي كثيرة جداً، لا توجد منظمة واحدة منها متخصصة بقضايا الأسرة ، وكذلك هناك اختلاف كبير جداً حول مفهوم الأسرة في الثقافات المتعددة التي تسود عالم اليوم.
ولكي تتدارك الجمعية العامة للأمم المتحدة تداعيات وآثار تجاوز أو إغفال مسألة "الأسرة " أعلنت في قرارها رقم ٨٢/٤٤ بتاريخ ١٩٨٩/١٢/٨، أن عام ١٩٩٤ سنة دولية للأسرة، ودعت أن تكون السنة المذكورة مناسبة خاصة للاحتفال والتذكير بدور الأسرة في تماسك النسيج الاجتماعي ودعم الإنتاج، وصيانة التراث، وفي توجيه وتنشئة الأجيال الصاعدة لما فيه خير المجتمعات ومستقبلها واعتبرت تاريخ القرار مناسبة احتفالية لذكرى سنوية خاصة بالأسرة في السنوات التالية لعام ١٩٩٤.

وفي هذا السياق حدد المجتمع الدولي الأهداف التالية لهذه المناسبة السنوية:

١- زيادة الوعي بقضايا الأسرة لدى الحكومات وصانعي القرار والمواطنين.
٢- دعم ومساندة الأسر في أدائها لمهامها ووظائفها الاجتماعية والإنمائية.

٣- تقوية قدرة الحكومات على إطلاق الطاقة الإنمائية الكامنة للأسرة وكذلك على تلبية احتياجاتها.
٤- العمل على مراجعة وتقييم أوضاع الأسر وواقعها واحتياجاتها للتعرف على ابرز المشكلات والقضايا التي تواجهها.
٥- تعزيز الجهود المحلية والوطنية والإقليمية للقيام ببرامج محددة خاصة بالأسرة ، بما في ذلك تعزيز البرامج القائمة واستحداث البرامج الجديدة باستمرار.
٦- تحسين ودعم التعاون في مجال العمل من أجل الأسرة بين المنظمات غير الحكومية على جميع المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية.

وتجدر الإشارة إلى أن الأمم المتحدة قد أعلنت العام الحالي (٢٠٠٣) عاماً للتحضير والإعداد عالمياً وإقليمياً وقطرياً للاحتفال بالذكرى العاشرة للسنة الدولية للأسرة عام ٢٠٠٤، حيث ستعقد الجمعية العامة جلسات خاصة بموضوع الأسرة يتم خلالها تقييم الوضع الراهن والاتجاهات العالمية المؤثرة في الأسرة ، وكذلك مراجعة ما تم إنجازه، والصعوبات التي تعترض عملية تنفيذ الأهداف المعلنة للسنة الدولية للأسرة، وإضافة إلى ذلك ستتم مراجعة الوضع القائم للأسرة في الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وقد استبقت دولة قطر هذه الاستعدادات فدعت لعقد مؤتمر عربي بمشاركة معظم الدول والمنظمات العربية والإقليمية، تحت عنوان "نحو استراتيجية عربية للأسرة" في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٢.

ولقد أولت دول مجلس التعاون الخليجي والدول العربية، وجامعة الدول العربية، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (اسكوا) وغيرها من المنظمات والجمعيات المعنية بالشأن الاجتماعي،

عناية واهتماماً بموضوع الأسرة كما شاركت مع دول العالم للتحضير للسنة الدولية للأسرة والاحتفال بها عام ١٩٩٤ وفي الأعوام اللاحقة. إذ شارك معظم هذه الجهات في المؤتمرات الاقليمية الخاصة بالأسرة في الأعوام ١٩٩٢،١٩٩٣، ١٩٩٤ والتي تناولت بالدراسة والحوار حقوق الأسرة الاجتماعية والاقتصادية والقانونية والثقافية، وقد بادرت الجهات المسؤولة في جميع الدول العربية إلى تشكيل لجان وطنية لشؤون الأسرة تتولى الفعاليات المختلفة المتعلقة بها، تبع ذلك عقد مؤتمر عربي في ايار/ مايو ١٩٩٤ صدر عنه بيان عربي خاص بالأسرة، وحدد السابع من كانون الاول/ ديسمبر من كل عام كيوم احتفالي بالأسرة بهدف تركيز الإهتمام على قضاياها ومشكلاتها المختلفة.

وقد قامت المؤسسات الدولية كاللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (اسكوا) والمؤسسات العربية الرسمية وغير الرسمية كمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب في نطاق جامعة الدول العربية، والمكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، بالعديد من الجهود والانشطة كالمنتديات التي عقدت لحماية الأسرة والحرص على تماسكها باعتبارها جوهر المجتمع ولحمة وحدته وانسجامه الإجتماعي والثقافي. بالإضافة إلى تنظيم اجتماعات كاجتماع الخبراء "حول الأسرة العربية في مجتمع متغير" الذي عقد في دولة الأمارات العربية المتحدة في كانون الاول/ ديسمبر عام ١٩٩٤ ، كما كان موضوع الأسرة أحد المحاور الثلاثة في الوثيقة الرئيسية للمؤتمر العربي لإعداد برنامج عربي موحد وآلية متابعة لخطة المؤتمر العالمي الرابع للمراة/ مؤتمر وزراء الشؤون الاجتماعية العرب الذي انعقد في عمان ايلول/ سبتمبر ١٩٩٦ بالتعاون بين الاسكو وجامعة الدول العربية ، وقد تضمن التقرير النهائي لهذا المؤتمر الوزاري إجماعا عربيا على عدد من القضايا والأولويات، واقترح مشاريع محددة للأسرة

اعتبرت برنامج عمل للتعاون العربي في هذا المجال، كما اعتبرت قضايا الأسرة مجالات اهتمام المؤسسات الدولية والعربية ووضعت هذه القضايا ضمن برنامج شامل للأسكوا للسنوت ١٩٩٨-٢٠٠٢ لمتابعة تنفيذ توصيات المؤتمرات الدولية المختلفة المعنية بالتنمية المستدامة التي نظمتها الأمم المتحدة خلال عقد التسعينات. كما أصدرت الاسكوا والجهات ذات العلاقة في الدول العربية ودول مجلس التعاون الخليجي العديد من المطبوعات والتقارير والدراسات تناولت قضايا الأسرة بالإضافة إلى قضايا المرأة والشباب والطفولة، ومن ذلك ما أصدره المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون الخليجي من مجلد ضخم ضم عدداً من الدراسات والبحوث حول "دعم دور الأسرة في مجتمع متغير" وذلك في اختتام ندوة دعم الأسرة في مجتمع متغير والتي اختتمت فعاليات السنة الدولية للأسرة عام ١٩٩٤.

ولكن رغم أشكال الإهتمام التي بذلتها المؤسسات الدولية والجهات العربية الرسمية وغير الرسمية الا أن موضوع الأسرة ظل موضوعاً يحتاج إلى اهتمام يتجاوز المناسبات الإحتفالية كالأيام الدولية وعقد المؤتمرات والمنتديات، وإجراء البحوث والدراسات التي لاتؤدي إلى تطوير الوعي الرسمي والأهلي بمحورية الأسرة كمؤسسة متعددة الأدوار والوظائف، تستوجب نوعاً من الإهتمام يتجاوز الإهتمام التقليدي الشكلي بالحديث عن أهميتها وأدورها إلى اهتمام نوعي جديد يرى في الأسرة مؤسسة تمثل ميدان التفاعل بين المتغيرات المتعددة مما يجعلها تعكس أوضاع المجتمع ككل، بما يؤدي إلى وضع سياسات واستراتيجيات تنطلق من هذا الفهم المحوري التداخلي المترابط الشامل لهذه المؤسسة، واتخاذ القرارات والإجراءات التي تضمن حمايتها ومعالجة مشكلاتها باعتبارها تمثل أحد أهم خطوط الدفاع عن المجتمعات العربية والخليجية بالذات في عالم متغير مليء بالتحديات والأزمات والمشكلات.

يتضح مما تقدم بأن دول مجلس التعاون الخليجي كما الدول العربية الأخرى، قد أولت الأسرة اهتماماً ملحوظاً على مستوى تنفيذ برامج ومشاريع للنهوض بها ورعاية أفرادها، وعلى صعيد مشاركتها خلال العقد الماضي المجتمع الدولي الاحتفال سنوياً بذكرى السنة الدولية للأسرة، ولكن لا زالت البرامج والمشاريع بحاجة إلى تطوير وتأطير ضمن رؤية ومنظور نظري وسياسة اجتماعية محددة، وإلى توسيع دائرة تغطيتها والاستفادة منها، وكذلك إلى تقوية وتعزيز التنسيق والتفاعل بين الأطراف القائمة على هذه البرامج تخطيطاً وتنفيذا. أما بالنسبة لمعنى وفحوى الاحتفال بالسنة الدولية للأسرة فهو أمر لم يتم إدراكه إلا شكلياً. إذ بقي مجرد ذكرى سنوية يتم الاحتفال بها بصورة أو بأخرى، دون النظر في الأهداف المعلنة للسنة الدولية للأسرة عام ١٩٩٤، ومراجعة ما تم إنجازه منها محلياً ووطنياً وإقليمياً كل عام، وتقييم آثار البرامج والمشاريع التي تم تنفيذها، وتحديث هذه البرامج وتوسيع مدى انتشارها، وتطوير مشاريع جديدة تستجيب للاحتياجات المتغيرة للأسرة.

———

الفصل الثالث

اتجاهات تنموية حديثة في
مجالات التنمية الاجتماعية والبرامج الأسرية

الفصل الثالث
اتجاهات تنموية حديثة في
مجالات التنمية الاجتماعية والبرامج الأسرية

عكست أدبيات التنمية خلال العقدين الماضيين العديد من المفاهيم والأفكار المعبرة عن اتجاهات جديدة في التعامل مع قضية التنمية بذاتها ومع القضايا التي تمثل موضوعات لها، كالمجتمع، والقطاعات السكانية، والأفراد، والبرامج والمشروعات والموارد وآليات العمل وغيرها، وقد اشتقت هذه الاتجاهات من تجارب النجاح والفشل في العمليات التنموية العامة والجزئية، الأمر الذي جعلها تمثل مفاهيم هادية لتحديد الطريق، أو مفاهيم للاسترشاد بها في كل جزئية من جزئيات العملية التنموية، وقد تأثرت أدبيات التنمية بالتحولات التي حدثت في العالم منذ أواخر الثمانينات وما نجم عنها من سقوط المعسكر الاشتراكي كما تأثرت بالاتجاهات النظرية الحديثة في ميدان العلوم الاجتماعية والاقتصادية والسلوكية مما مثل مصدراً متنوعاً لإثراء الفكر التنموي من جهة، كما عبر عن ترابط وتشابك المرجعية العلمية المتصلة بقضايا الإنسان والمجتمع من جهة ثانية، ويمكن حصر بعض هذه الاتجاهات بما يلي:

١- التنمية عملية مستدامة، لها صفة الديمومة والاستمرار:

إن التأكيد على هذه السمة الأساسية من سمات التنمية مثل إضافة جديدة لما أصبحت تعرف به من أنها عملية شاملة متكاملة مترابطة الحلقات، يفضي كل جزء منها إلى جزء آخر، وتندرج

الأجزاء كلها في إطار عام شامل هو التنمية الشاملة بأبعادها المختلفة.

وقد ألقى مفهوم الاستدامة ضوءاً على شروط أساسية أخرى لا بد أن تتوافر لعملية التنمية، فالديمومة لا تعني مجرد استمرار عبر الزمن، ولكنه الاستمرار الذي ينطوي على معنى النمو والتطور في الموارد والأمكانات البشرية، وينطوي مفهوم الاستدامة على ديناميات أساسية تعني الإضافة لا الاستنفاذ والاستهلاك للموارد المادية والبشرية عبر الزمن، كما استبعد مفهوم الاستدامة بما ينطوي عليه من ديناميات حيوية مفهوم آلية العملية التنموية بمعنى استمرارها الميكانيكي لمجرد أنها بدأت لتصبح مجرد استمرار أو حركة آلية لا تشمل مفهوم الإضافة والنمو والتطور، ولتحقيق الاستدامة لا بد من تدخل إنساني فاعل في عملية التنمية يقيمها ويوجهها ويغذيها ويخلق طاقات جديدة ترفدها مما يجعلها عملية ابتكارية خلاقة.

٢- التمكين:

لا يمكن الحديث عن تنمية مستدامة دون التنبه لأهمية الأمكانات الإنسانية التي يفترض أن تكون فاعلة فيها، إن الافتراض بأن هذه الأمكانات والطاقات مستكملة للشروط الأساسية التي تمكنها من الإسهام بعملية التنمية بفاعلية لابد أن يؤدي إلى الإخلال بهذه العملية نظراً لما تنطوي عليه هذه الطاقات وتلك الأمكانات من نقص في الشروط الأساسية التي تمكنها من العمل بنجاح، كالنقص في التعليم أو التدريب أو في توافر الشروط البيئية المناسبة لإطلاق الجهد التنموي، ومن هنا أصبح لمفهوم التمكين أهمية أساسية في

أي حديث عن تنمية ناجحة، ويقصد بالتمكين توفير الشروط الأساسية الكفيلة ببناء قدرات الأفراد والجماعات، ولا يقتصر ذلك على تطوير إمكانات الأفراد وإثراء معرفتهم وصقل ممارساتهم وتدريب مهاراتهم وتعريضهم لشتى المتغيرات الكفيلة بإطلاق واستثمار طاقاتهم بل يشمل أيضاً توفير بيئات مناسبة، ولا يتم ذلك إلا من خلال بناء شبكة من المفاهيم والمبادئ تمكن من العمل بنجاح كالإيمان بقدرة الإنسان على التقدم والتطور الفردي والجماعي، وتوفير البيئة المادية والمعنوية المناسبة لبناء القدرات واستثمار الطاقات، وخلق البيئة القانونية الداعمة من خلال سن التشريعات من قوانين وأنظمة، وخلق الفرص وإتاحتها كفرص التعليم والتدريب والعمل للأفراد المستهدفين بالعمل التنموي، ومن الطبيعي أن يتم التخطيط لتحقيق التوافق بين طبيعة النشاط التنموي وبين الأمكانات والطاقات البشرية اللازمة للقيام به مما يجعل عملية التمكين عملية مقصودة تتطلب التصميم والتخطيط لتتم بفاعلية ونجاح.

٣- من الهامش إلى المركز:

يرتبط مفهوم التهميش بمفهوم التمكين، ولقد تم التوصل من خلال مراجعة العمليات التنموية خلال العقدين الأخيرين إلى أن العملية التنموية لا تعني مشاركة الأفراد والجماعات وقطاعات المجتمع فيها بالضرورة، فكثيراً ما يكون المستفيدون من العملية التنموية على هامش مشروعاتها وبرامجها، ولا يقومون بالجهد المتوقع منهم القيام به، كما أن العملية التنموية كثيراً ما تهمل القطاعات البشرية الموجهة إليها مما يفسر فشل هذه العملية في تحقيق أهدافها، ولقد اكتشف من خلال تشخيص حالات الفشل أن قطاعات واسعة من السكان هم عبارة عن قطاعات مهمشة تختلف طبيعتهم

وهويتهم من حالة لأخرى، فتارة هم النساء، وتارة هم الشباب أو الأطفال أو كبار السن أو قطاعات إثنية أو دينية أو قومية أو جهوية أو إقليمية، وقد يضم القطاع المهمش أكثر من فئة واحدة من هذه الفئات في الآن نفسه، وقد عُرف التهميش بأنه عدم القدرة على القيام بأدوار ذات تأثير في الوحدات الاجتماعية التي ينتمي إليها القطاع المهمش أو في المجتمع بوجه عام، أو إغفال فئات أو قطاعات سكانية وعدم تركيز الاهتمام عليها لتفعيل أدوارها في بيئاتها الاجتماعية، أو الافتقار إلى التأثير في السياسات والعمليات والجهود الرامية لتنمية المجتمع وتطويره، وعدم أخذ قطاع سكاني معين بعين الاعتبار عند التصميم لهذه العمليات، أو عدم القدرة على إعالة النفس وتلبية الاحتياجات الفردية والأسرية أو ما سبق جميعاً، لذلك كله بات من منطلقات العملية التنموية السليمة استكشاف الفئات والقطاعات المهمشة في المجتمع واستهدافها بالجهد التنموي بصورة خاصة، ونقلها في مستوى العمل التنموي وعند تصميم مشاريعه وبرامجه من الهامش إلى البؤرة أو المركز، بمعنى تسليط الضوء عليها وتمكينها لتكون هذه الفئات أو القطاعات فاعلة ومشاركة ومستفيدة من العملية التنموية، وذلك من خلال مؤشرات منها قدرتها على كسب الدخل وإعالة النفس والقيام بأدوار محددة ذات تأثير في مجتمعاتها المحلية والمجتمع بشكل عام، واتخاذ القرارات المتعلقة بها، وفي النهاية أن تندرج بفاعلية في الجهد التنموي العام الذي يستهدفها ويستهدف المجتمع ككل.

٤- اندراج الظاهرة في الإطار المجتمعي ككل:

لقد ركزت أدبيات التنمية على ضرورة التعامل مع الظاهرة الاجتماعية أو المتغيرات التنموية في سياقها الكلي العام، وعدم فصلها عن إطارها المجتمعي بل التعامل معها في إطار شبكتها

الخاصة من العوامل السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية للوقوف على عوامل التأثر والتأثير بينها وبين المتغيرات التنموية، وبينها وبين شتى العوامل الأخرى، وقد مكّن هذا النهج الشمولي التداخلي أو الترابطي من رؤية تكامل الوحدات الاجتماعية وترابطها في إطار الوحدة الكبرى وهي المجتمع، وأن أي متغير فردي لا يمكن فهمه وتشخيصه إلا في الإطار الكلي له، ولقد عكس هذا المفهوم الترابط الوثيق لا بين الفردي والجماعي فقط، بل أيضاً بين الاجتماعي والسياسي والثقافي والاقتصادي والديني، باعتبارها عوامل متبادلة التأثير تتفاعل وتعمل بطرق مختلفة من حالة لأخرى، ولقد عزز هذا من مفهوم التنمية الشاملة باعتبارها الجهد الذي يستهدف البنى الاجتماعية العامة االكلية والفرعية الجزئية من خلال عملية تفاعل وتغير تتجه نحو أهداف مقصودة، كما كشف هذا النهج عن الترابط الوثيق لا بين قطاعات المجتمع وفئاته بل بين ظواهره ومشكلاته كالترابط بين البطالة والفقر وأشكال الانحرافات الأخلاقية الأخرى.

٥- الرؤى هي تصورات مسبقة لطبيعة المجتمع المرغوب تحقيقه:

إن أول خطوة لصناعة الحاضر تبدأ من رؤية يتولى صياغتها نخبة أو جمهرة من المثقفين والمفكرين وصناع القرار في أي مجتمع أو دولة من دول العالم ومجتمعاته لطبيعة الدولة/المجتمع الذي يتوافقون على صناعته، ومن تلك الرؤى المسبقة انبثقت نماذج تنموية غاية في الأهمية خلال النصف الأخير من القرن العشرين، والنماذج الآسيوية هي خير مثال على ذلك، ولم تتم صناعة هذه النماذج من خلال عملية تجريب ومحاولات الصواب والخطأ، بل من خلال وضوح الرؤية والقدرة على ترجمتها، وتوافر الإرادة والتصميم، وتحديد طبيعة المجتمع أو الدولة التي

يراد صنعها وموقعها على خريطة العالم وعلاقتها بغيرها من الدول والمجتمعات، وتوفير الشروط الضرورية لذلك كله. إن أي رؤية من هذا النوع لا يمكن أن تغفل المجتمع الإنساني ككل كإطار لها , كما لا يمكن أن تهمل المتغيرات الدولية الفاعلة، والاتجاهات الاقتصادية والثقافية والقيم الإنسانية الأساسية التي يتوافق عليها المجتمع الدولي والتي تمثل اعتبارات أساسية لا بد من أخذها بعين الاعتبار في أي جهد تنموي على هذه الدرجة من الشمول والكلية.

٦- السياسات والاستراتيجيات حلقات وسطى أساسية بين الأهداف والنتائج:

لقد كان لانهيار النموذج الشمولي في السياسة والإدارة آثار هامة في التقليل من أهمية التخطيط المركزي وصياغة السياسات الشاملة التي تترجم الرؤى العامة للمجتمع المراد إنجازه أو صناعته باعتبار هذه السياسات هي الخطوط العريضة المعبرة عن القيم والأهداف المرغوبة، ومع انهيار النموذج الشمولي انهار مبدأ التخطيط الشامل، وساد الاعتقاد بأن تصميم المشروعات والبرامج هو المنطلق لأي عمل تنموي ناجح , غير أن التجارب التنموية لم تلبث أن بينت أن أي جهد تنموي يبدأ دون إطار يحدد غاياته وأهدافه ومنطلقاته وشروطه ومحدداته لا بد أن يمنى بالفشل، فكل جهد تنموي يتطلب بالضرورة محددات أساسية تشكل أطراً وموجهات له تحول بينه وبين التشتت والتبعثر والقصور عن بلوغ الأهداف وتحقيق التكامل مع الجهود التنموية الأخرى لتحقيق الأهداف العامة للمجتمع , هذا بالإضافة إلى ما كشفت عنه التجارب من ضرورة تكامل السياسات القطاعية وانسجامها في إطار السياسة التنموية العامة وذلك لحفظ توازن العملية التنموية

وتوجيه الأنشطة إلى أهداف محددة، واستقرار النسق التنموي واستمراره.

٧- إدراك أهمية المتغيرات والمستجدات الدولية العابرة للحدود:

شهد عصرنا الحالي ثورات علمية وتكنولوجية عديدة تمثلت بالأجيال الجديدة والمراحل المتقدمة من ثورة المعلومات وثورة الاتصالات الأمر الذي غير من العالم الذي نعيش فيه بصورة غير مسبوقة، ولم تنحصر القضية في تحويل العالم الكبير إلى قرية صغيرة بفعل المعلوماتية والاتصالاتية بل أيضاً في إبراز منظومات من المفاهيم والأفكار لم يعد بالأمكان تجاهلها، ولأن المركز الليبرالي الرأسمالي الغربي هو الذي قاد هذه الثورات فقد مكنه ذلك من عولمة قيمه ومفاهيمه وسياساته , وإذا كان من الممكن الوقوف موقفاً نقدياً من العديد من هذه القيم والمفاهيم باعتبار العولمة لا تمثل قدراً لا يمكن تجنبه، فإن مفاهيم وقيماً وتيارات واتجاهات أبرزتها باتت غير قابلة لأن تنحى جانباً في أي عمل تنموي مثل الخصخصة، واقتصاد السوق، والانفتاح على الثقافات، واحترام المكونات الثقافية للشعوب والأمم حتى في إطار العولمة، وتقلص مفهوم سيادة الدولة، وعالمية حركة حقوق الإنسان ومفاهيمها، والدمقرطة باعتبارها قيماً وتيارات واتجاهات لايمكن تجنبها أو العمل باتجاه معاكس لها، فالمساواة بين الأجناس وبين الجنسين، وتكافؤ الفرص والعدالة، واحترام حقوق الإنسان، وضمان حقه في الحياة، وحقه في التنمية والعيش الكريم بعيداً عن الخوف والجوع والمرض، والعمل مع الآخرين في إطار الاحترام المتبادل للثقافات والأديان كلها مفاهيم لم يعد من الممكن لعملية

التنمية أن تتجاوز مكوناتها الأساسية، بل أصبحت هي المفاهيم والقيم الموجهة للجهد الإنساني برمته والتي تضفي عليه المشروعية الإنسانية والقانونية مما يبرر استلهام هذه المفاهيم والقيم لتضمينها في العمليات التنموية الأساسية العامة وفي المشروعات والبرامج التي تصدر عنها.

٨- التدخل والتحكم لتوجيه التغيير الطبيعي التلقائي نحو أهداف متوافق عليها:

تتعرض المجتمعات بفعل مؤثرات عديدة لعمليات تغير طبيعي تلقائي لا يتجه نحو أهداف مرغوبة يتوافق عليها المجتمع، وقد أثبتت عمليات التحديث في كثير من دول العالم أن المجتمعات تعاني من مشكلات عديدة نتيجة لهذه العمليات غير المقصودة، ومنها ما تعانيه الدول النامية من مشكلات الانحراف بين الشباب والأطفال، ومشكلات التشرد وعمالة الأطفال، وانتشار أنماط من السلوك التغريبي الشاذ عن طبيعة المجتمعات النامية ومنها المجتمعات العربية ولا سيما في قطاع الشباب، مما أبرز أهمية التدخل في توجيه المجتمع نحو أهداف مقصودة ومحددة من خلال موجهات ثقافية وسياسية واجتماعية واقتصادية لإعادة توجيه الشباب والنساء والأطفال نحو أهداف مجتمعية للانخراط في حركة اجتماعية عامة لا تفقد الشباب حرية الاختيارات الفردية ولكن لاتسمح لهم في الوقت نفسه بتهديد النسيج المجتمعي.

٩- الأفراد والجماعات فاعلون حقيقيون في العملية التنموية:

من أهم المفاهيم التي أبرزتها أدبيات التنمية أن التنمية عملية موجهة لتحقيق رفاه الإنسان بواسطة الإنسان نفسه، ولا يعني ذلك مجرد إضفاء البعد الإنساني على عملية التنمية بل التعامل مع الإنسان ككيان فردي إيجابي يملك القدرة على الفعل والعمل والاستجابة بفاعلية للجهود الموجهة إليه، ويتضمن ذلك تغييراً في النظرة إلى الإنسان كمتلقٍ سلبي يستجيب لما يقدم إليه، الأمر الذي أخرج مفهوم العملية التنموية من كونها مجرد خدمة اجتماعية تقدم لأفراد يحتاجونها إلى نشاط إيجابي هادف يشارك فيه المستهدفون منه بفاعلية وإيجابية للاستفادة منه إلى أقصى حد ممكن مما غير أيضاً من مفهوم الرعاية الاجتماعية التي لم تعد تتضمن مفهوم الإحسان إلى أفراد عاجزين , وتقديم العون إلى أفراد محتاجين، بل مساعدة الأفراد للتغلب على عجزهم، وتدريبهم على عون أنفسهم، واستثمار طاقاتهم في جهد خلاق يعود بالنفع عليهم وعلى مجتمعاتهم.

١٠-تماسك الأسرة هدف أساسي من أهداف التنمية الاجتماعية:

تتعامل التنمية مع الإنسان كفرد وجماعة ومجتمع , وإذا كانت الجهود والنشاطات التنموية تتوجه من خلال البرامج إلى قطاعات أو فئات سكانية كالمرأة والشباب والأطفال والمسنين فإنها تستهدف بصورة مباشرة تنمية طاقاتهم وتفعيل أدوارهم والحفاظ بصورة غير مباشرة على الوحدات الاجتماعية الرئيسية وفي مقدمتها الأسرة باعتبارها الوحدة الأساسية المكونة للمجتمع، ومن غير المفترض أن يبرز أي شكل من أشكال التعارض أو التناقض بين تنمية طاقات الأفراد وبين الحفاظ على تماسك الأسرة وصون كيانها، ولكي لا يحدث هذا التناقض فلا بد من أن يتم تصميم البرامج في إطار أهداف مثل تحقيق تماسك الأسرة وتعزيز

روابطها، وضمان نمائها، وتفعيل دورها لتستمر كبنية اجتماعية حاضنة وحامية للفرد بما يحقق له التوازن النفسي والاجتماعي ويحقق تماسك النسيج المجتمعي. ولأن الأسرة في المجتمعات الحديثة باتت مهددة بصورة رئيسية، ولسقوط الحواجز والأسوار بين المجتمعات، ولسهولة انتقال أنماط السلوك والحياة من مجتمع لآخر، فلا بد من عمليات حمائية للأسرة من خلال تعميم سياسات ثقافية واقتصادية واجتماعية تؤكد محورية دور الأسرة وحماية هذا الدور بالتأكيد على الترابط والتضامن والإشباع المتبادل للحاجات وتوفير الدعم والمساندة، وتوفير فرص العمل لأفرادها كل ذلك في إطار تنوع الثقافات وتغايرها، واحترام خصوصياتها واختلاف أدوارها ووظائفها.

١١-الأسرة وحدة ثقافية كما هي وحدة اجتماعية:

لقد أبرزت حركة حوار الثقافات حجم التفاوت بين ثقافات العالم. وأن ليس بمقدور ثقافة أن تلغي غيرها أو أن تحل عناصرها محل غيرها من عناصر الثقافات الأخرى، غير أن هذا لايعني أن الثقافات لا تتعرض للتهديد من خلال تهديد الوحدات الثقافية في المجتمع.

لقد نُظر للأسرة كوحدة اجتماعية معرضة للتفسخ بفعل مؤثرات معينة، مما برر حرص المجتمعات والدول على حماية هذه الوحدة الاجتماعية المركزية، لكن الأسرة في الوقت ذاته هي الحلقة الأساسية في التنشئة الاجتماعية، والوسيط الأساسي ما بين الطفل والناشئ من جهة وما بين المجتمع من جهة أخرى، والناقل الأول للقيم والاتجاهات مما أبرز أهميتها كوحدة ثقافية يمكن أن تهدد من

خلال تهديد بنيتها المرجعية أي البنية الثقافية العامة في المجتمع بتأثير العولمة، والاتصال بين المجتمعات والتداخل فيما بينها، وسرعة انتقال أنماط التفكير والسلوك، والتغير السريع في المنظومات القيمية للمجتمع وللجماعات وللأفراد، مما أبرز دور الأسرة في الحفاظ على البنى الثقافية للمجتمع، وحماية النشء من تأثير التيارات الثقافية العاصفة، وصون المنظومات القيمية التي تعبر عن الهوية الثقافية وتعزيزها، بالإضافة إلى دورها الأساسي في تنقية الوافد الثقافي الذي يتعرض له الشباب والأطفال وتعريض النشء إليه بصورة تحميهم من التأثيرات الضارة. والأسرة كوحدة وإطار ثقافي لا بد من تعزيز دورها وتحقيق استقرارها بما يمكنها من القيام بوظائفها وفي مقدمتها الوظيفة الثقافية. ولعل ما تتعرض له الأسرة العربية بوجه عام والخليجية بوجه خاص من تحديات ثقافية تتجلى في تهديد المرجعية الثقافية لسلوك أفرادها والشباب منهم خاصة وأخذهم بأنماط من السلوك ذات بعد ثقافي تغريبي يكشف عما تتعرض له الأسرة العربية من اختراق لقيمها ومعاييرها ومفاهيمها المنظمة لحياتها، وعلاقات أفرادها وأنماط سلوكهم العامة والخاصة، ما يبرر تعزيز الهوية الثقافية للأسرة بما يؤدي إلى تكوين موقف نقدي مرن من أشكال التغريب يؤدي إلى عملية تنقية لهذه الأشكال دون رفض قطعي لها يؤدي إلى تمسك الأجيال الجديدة بها تمسكاً عنيداً غير قابل للحوار.

١٢- ما توفره ثقافة مجتمع من أنماط التكافل ضروري ولكنه غير كاف:

اعتمدت المجتمعات العربية في تحقيق تماسك الأسرة على ما استقر في الثقافة العربية الإسلامية من قيم التكافل بين الأفراد والجماعات، واستثمار الاتجاهات الفردية والجماعية لفعل الخير وتقديم المساعدة والدعم بصورة طبيعية كجزء من طبيعة المجتمع وثقافته، وعلى أهمية جهود التكافل والتعاضد والتعاون إلا أن الاقتصار عليها لم يعد كافياً لمواجهة تعقيدات الحياة الحديثة وطبيعة المشكلات الأسرية والجماعية كالبطالة والفقر والتشرد والإدمان والدعارة وأشكال الانحرافات الأخرى، مما يتطلب جهوداً مخططاً لها بين الأجهزة الرسمية والأهلية بما يجعل الجهد التنموي جهداً مركباً يتجاوز نزعات التكافل الاجتماعي التي لا بد من الابقاء عليها وتعزيزها بإدراجها في أشكال منظمة من أشكال العمل والجهود التي تتسم بالاستمرار والاستقرار، كما يتطلب أن توجه عملية التنمية لمواجهة المشكلات التي يرزح المجتمع ومن ذلك الأسرة تحت وطأتها، كمشكلات الفقر والبطالة، وغياب التأمينات الإجتماعية التي تقي أفراد الأسرة من الإنحراف نتيجة لغياب العائل لها أو تعطله عن العمل، أو قصوره عن تلبية متطلبات أسرته دون أن تتحول هذه الجهود إلى إعانات دورية لا يتوفر لها البعد التنموي الذي يقتضي توفير الفرص للأفراد للكشف عن إمكاناتهم وإستثمارها وتطويرها لما فيه مصلحتهم ومصلحة المجتمع ككل.

١٣- التنسيق والتكامل شرطان أساسيان من شروط العمل التنموي:

يمثل التنسيق في العمل التنموي شرطاً أساسياً في مستويات مختلفة أولها المستوى النظري، أي التنسيق ما بين الرؤى والسياسات والاستراتيجيات والمشاريع والبرامج لضمان عدم التناقض المنطقي بين مكوناتها الأساسية، والحيلولة دون حدوث أي تضارب بين الجهود الوطنية المختلفة على صعيد التنفيذ والتوقيت وتوزيع الأدوار والوظائف.

ويعاني العمل التنموي في الأقطار العربية من الازدواجية والتكرار وتعدد المرجعيات، وغالباً ما يكون ذلك بسبب غياب التنسيق بين الأجسام الإدارية التي تضطلع بمسؤوليات العمل التنموي وبين الجهات المشاركة في هذا العمل مما يجعل التنسيق كفعل تنظيم وتحديد للمرجعيات وتوزيع للمسؤوليات مطلباً أساسياً للحيلولة دون ظهور عيوب البيروقراطية الإدارية.

وعملية تحديد المسؤوليات وتوزيع الوظائف والأدوار بالتوافق بين الجهات المشاركة في العمل التنموي يجب أن يستتبع مفهوم تكامل الجهود وتضافرها لتحقيق الأهداف العامة، ومفهوم التكامل هو الذي يحول بين الازدواجية والتكرار في العمل، إذ يقتضي إدارة العمل لاستكمال النقص لتحقيق المنظور الشامل للمكونات المختلفة للعمل المطلوب، والتأكد من أن كل جسم إداري قد نهض بمسؤولياته المحددة مسبقاً لتصب الجهود كلها في بوتقة واحدة لتحقيق الأهداف المحددة مسبقاً.

١٤- مؤسسات المجتمع المدني ذات دور أساسي في تحقيق الأهداف المجتمعية:

للمجتمع المدني دور أساسي في الحياة السياسية والاجتماعية المعاصرة، وقد نهضت مؤسسات المجتمع المدني في الدول العربية بدور رائد في تقديم خدمات الرعاية الاجتماعية بالاستناد إلى المبادرات الفردية والجماعية مما جعلها قادرة على ملء الفجوات وسد النقص الذي يعتري الجهود الرسمية في هذا المجال، وتعبر إسهامات مؤسسات المجتمع المدني عن تكامل الجهود الوطنية وإدراك أهمية عدم إلقاء عبء العمل الاجتماعي والتنموي على كاهل الدولة، كما تعبر عن إدراك الأفراد والجماعات لمسؤولياتهم نحو مواطنيهم ومجتمعهم , غير أن جهود ونشاطات مؤسسات المجتمع المدني تحتاج إلى عملية تقييم لإعادة توجيهها نحو مسارات العمل التنموي في الدولة إذ كثيراً ما تولي عنايتها للخدمات التقليدية التي درج العديد من هذه المؤسسات في المجتمعات النامية على القيام بها دون الالتفات إلى الجهود الخلاقة في هذا المجال، كما لا بد من أن تلتفت مؤسسات المجتمع المدني إلى ضرورة التكامل والتنسيق بين جهودها ونشاطاتها وبين الجهود الرسمية الأخرى والتركيز على القطاعات السكانية الأولى من غيرها بالرعاية، وسد الاحتياجات الأساسية للأفراد والفئات التي تحتاجها، أي أن تندرج في التيار التنموي العام للدولة لا أن تتحول إلى خدمة هامشية لأفراد يبحثون عن أدوار يتصدرون من خلالها في المجتمع كما حدث ويحدث في العديد من المجتمعات العربية حيث تحولت مؤسسات المجتمع المدني إلى مجال لتحقيق الأهداف الشخصية في إثبات الذات من خلال القيام بأدوار مصطنعة لاتستهدف تحقيق أهداف مجتمعية حقيقية.

١٥- تفعيل دور المرأة في إطار المجتمع ككل:

أبرزت التقارير الدولية المكانة الهامشية التي تحتلها المرأة العربية في المجتمع العربي، ففي إطار الاهتمام بالحفاظ على هوية المجتمع وخصوصيته وتعزيز القيم العربية والإسلامية عانت المرأة العربية من مصادرة الحقوق، وإهمال الاحتياجات، والتهميش في الأسرة والمجتمع ككل، وتنادي بعض الأصوات حالياً بإيلاء المرأة بعض الاهتمام ورفع مكانتها في الأسرة وتفعيل دورها فيه كأن تصبح قادرة على كسب الدخل والمشاركة في القرار الأسري، واحترام كينونتها الأسرية كزوجة وأم وربة منزل، وعلى الرغم مما تنطوي عليه هذه الاعتبارات من أهمية إلا أن ذلك لا يغني عن تفعيل دورها في إطار المجتمع كإنسان منتج يتمتع بالحقوق السياسية والاجتماعية، ويُعترف بدوره في تسيير شؤون مجتمعه، وقد أثبتت المرأة العربية من خلال نماذج قدمتها في هذه الدولة أو تلك قدرتها على المبادرة والمشاركة في العمل والإنتاج والتخطيط والتنفيذ وتقديم العون، وفي الوقت نفسه يجب ألا يغيب عن الذهن حاجة قطاعات واسعة من النساء للتثقف بحقوقهن، وتطوير وعيهن بدورهن، وتعزيز قدراتهن، وتفجير طاقاتهن للمشاركة في بناء المجتمع ككل. ذلك أن تفعيل دور المرأة لا بد أن يبدأ من تغير الوعي النسوي ذاته بهذا الدور، وتطوير نظرة المرأة لذاتها ودورها كإنسان قادر على إحداث التغيير الفردي والجماعي.

١٦- للهيئات والمجالس الوطنية العليا أدوار توجيهية وإشرافية:

لجأ العديد من الدول العربية لاستحداث أجسام إدارية وهيئات أو مجالس وطنية تختص بقضايا قطاعات اجتماعية محددة تشعر هذه الدولة أو تلك بحاجتها للرعاية أو لتكثيف الجهد الوطني المبذول على هذا الصعيد، أو للفت الانتباه إلى قضايا معينة تتصل بهذه القطاعات مثل المجالس الوطنية العليا للأسرة وللمرأة وللطفولة وللشباب، وتعتبر هذه المجالس ذات أدوار توجيهية عليا يفترض أن يتكامل نشاطها وجهدها مع الجهود الوطنية الأخرى المدنية والحكومية من مؤسسات ودوائر وجمعيات ووزارات وغيرها.

وعلى الرغم من أهمية ما تقدمه هذه المجالس في إبراز التوجهات الأساسية للعمل في هذه الميادين إلا أن افتقارها لأجهزة تنفيذية يجعلها بمعزل في كثير من الأحيان عن الأجهزة التنفيذية الأخرى من وزارات ودوائر تتولى المهام التنفيذية المتعلقة بقضايا الأسرة والمرأة والطفولة والشباب مما يخلق فجوات بين الأجهزة المتصلة أو المختصة بالقضايا ذاتها، ويطرح ضرورة أن يتوافر لهذه المجالس القدرة الفنية للمتابعة والإشراف والمراقبة والتقييم لأعمالها ونشاطاتها وبرامجها مع العمل لإيجاد آليات خاصة ذات طبيعة تنفيذية تمكن هذه المجالس من أداء أدوارها دون أن تصطدم بأدوار الهيئات والمؤسسات الأخرى، ومع أهمية التنسيق وضرورته إلا أنه ليس الاعتبار الوحيد في هذا المجال، إذ لا بد من إيجاد أدوات ووسائل وآليات تمكن كل جهة من تنفيذ أهدافها في ضوء الجهود الجزئية والعامة، الفردية والجماعية وبالتنسيق معها جميعاً ليستطيع كل جسم يستحدث لأغراض معينة أن يكون قادراً على تنفيذ برامجه وبلوغ أهدافه.

١٧- التساوي بين الرجل والمرأة في الانسانية وفي المواطنة:

أبرزت التيارات والحركات الفكرية والثقافية والاجتماعية الحديثة في الغرب مفاهيم اعتبرتها أوساط اجتماعية وثقافية محافظة في العالم العربي اختراقا لمفاهيم المجتمع العربي الإسلامي والأسرة فيه مما برر رفضها، ومن ذلك مفهوم المساواة بين الرجل والمرأة، على الرغم من أن أوساطا نسوية وأخرى اجتماعية وثقافية تقدمية تمسكت بمفهوم المساوة في كل التفاصيل وفي جميع أوجه الحياة كما حدث في الستينات والسبعينات من النصف الثاني من القرن العشرين، إلا أن هذا المفهوم لم يلبث أن خضع لرؤية نقدية من قبل النساء أنفسهن، فالمساواة يجب ألا تغفل التباين والخصوصية النوعية لكل من الجنسين، والتمايز في الأدوار دون اعتبار بعضها أرفع أو أدنى من الأخرى، مما أدى بمعظم النساء للمطالبة بالمساوة في المواطنة وفي الحقوق الانسانية والاجتماعية والسياسية مع الحرص على مفهوم التمايز الطبيعي للجنسين وبما يترتب على ذلك من اختلاف في الأدوار في إطار تحقيق العدالة بأبعادها المختلفة.

ولقد عانت المرأة في المجتمعات العربية الإسلامية كافة من التميز ضدها باعتبارها الجنس الأقل شأنا و قيمة مما همش وجودها، وانتقص من انسانيتها وحقوقها، وأغفل دورها وحال دون تطوير هذا الدور، وعلى الرغم من التطورات التي حدثت في معظم المجتمعات العربية والخليجية منها بخاصة إلا أن هذه التطورات لم تستجب للتحديات التي واجهتها وتواجهها هذه المجتمعات ومؤسساتها وفي مقدمتها مؤسسة الأسرة في إحداث تغيير شامل في وضع المراة العربية عامة والخليجية خاصة باعتبارها مساوية للرجل في القيمة والمكانة الإنسانية، وما يترتب على هذا

الإعتراف من ممارسات تكفل حقوقها الإنسانية في التعليم والعمل واستحقاق الفرص والتعبير عن الذات، بالاضافة إلى حقوق المواطنة الكاملة وما يعنيه ذلك من نيل حقوقها المدنية والسياسية كاملة غير منقوصة في مؤسسات المجتمع ككل دون أي درجة من التمييز ضدها.

وعلى الرغم من قوة هذا التيار في الحياة المعاصرة ألا إنه يجب ألا يخفي مفاهيم التمييز ضد المراة وآليات القمع والتهميش التي تتعرض لها، ولقد استمد هذا التيار قوته من فهم مشوش ومحرف للشريعة الإسلامية، وتحريف وتوظيف مبادئها التي تتمحور حول العدل والمساواة في الإنسانية لأغراض اجتماعية عامة أو فردية خاصة. وقد أدى تراكم هذا التحريف والتوظيف تاريخيا إلى استقرار الفهم الخاطئ لموقف الإسلام من المرأة، وإغفال إضاءاته الناصعة لمكانتها وحقوقها ودورها، ولمساواتها بالرجل انطلاقاً من المساوة في التكليف الشرعي وهو أحد أهم أشكال المساواة وأكثرها عمقاً مما يتطلب الفصل بين الرؤية الاجتماعية الثاوية في الإرث الثقافي العربي والإسلامي ومارافقها من عمليات تحريف، وبين الرؤية الدينية بنقائها الأصيل بما يؤدي إلى الفصل بينهما بحيث لا تستمد آليات القمع والتهميش قوتها وشرعيتها بادعاء استنادها إلى مصدر ديني إلهي إسلامي.

١٨- المساواة في النوع وعدم التمييز بين الجنسين داخل الأسرة لصالح الذكور:

عانت الأسرة العربية لعصور متتالية من التمييز بين الجنسين في المكانة والحقوق، فالرجل متفوق على المرأة ويحظى بحقوق لاتحظى بها، الابن أكثر أهمية من الابنة ويتمتع تبعاً لذلك بامتيازات لا تتمتع بها، وتمثل المردود الحقيقي لهذا التمييز والتفاوت في تخلف البنى الاجتماعية كنتيجة لتهميش نصف المجتمع، وعدم استثمار امكاناته في عملية نهوض اجتماعي وثقافي مما جعل عملية التغيير والتطوير الحضاري عملية بالغة الصعوبة إذ إنها لايمكن أن تتم بقرارات، فتغيير القيم والمفاهيم المستقرة والمتراكمة تاريخيا تحتاج إلى عمليات أساسية تجري خلال الزمن كالعمليات التربوية والتعليمية وعملية التنشئة الاجتماعية التي لابد أن تضمن القيم الجديدة كالمساواة بين الجنسين، وقيم العدالة بين المواطنين، والتسامح مع الغير، وعدم التمييز ضد أي نوع أو فئة أو قطاع اجتماعي. ولأن هذه القيم لم تضمن بشكل واضح في العمليات التربوية والاجتماعية فإن مردودها لم يتحقق مما يتطلب عملية توافق داخل المجتمع بين قياداته السياسية والاجتماعية والتربوية والثقافية لتحديد القيم والمفاهيم المرغوبة ووضع الخطوط العريضة لكيفية تحقيقها، والعمليات المطلوبة على صعيد المؤسسات المختلفة ومنها الأسرة للتمرن عليها وممارستها مما يؤكد أن عدم التمييز بين الجنسين والمساواة في النوع ليست مجرد شعارات، بل هي قيم ومفاهيم لايمكن أن تتحقق إلا من خلال عمليات تربوية واجتماعية وبآليات الممارسة والمران لتحقيق المشاركة الكاملة لنصف المجتمع في صنع المجتمع بما يحقق التقدم والنهوض.

١٩- الوالدية في الأسرة مسؤولية مشتركة ومتساوية:

عانت الأسرة العربية من تقسيم للأدوار بين الرجل والمرأة، أو بين الأب والأم، وإذا كانت هذه الأدوار لا تشكل نمطاً واحداً على صعيد الأسرة العربية والخليجية ككل فإن هناك نمطاً عاماً شائعاً من بين هذه الأنماط، ويتمثل هذا النمط في ان الأب هو الذي يتولى مسؤولية الإنفاق على الأسرة وتلبية احتياجاتها المادية في حين تتولى الأم عملية تنشئة الأطفال ورعايتهم وتربيتهم الأسرية دون تدخل من الأب، ولكن هذا النمط الشائع يجب ألا يغيب أنماطاً أخرى يتولى فيها الأب دور الإنفاق على الأسرة والإشراف على تربية الأبناء مع تهميش دور الأم إلى الحدود الدنيا وحصره في مجرد تلبية احتياجتهم إلى الرعاية والحب دون دور أساسي تؤديه في عملية التنشئة الاجتماعية. وإلى جانب هذين النمطين توجد أنماط اخرى حين تتولى الأم لأسباب مختلفة جميع مسؤوليات الأسرة والأبناء إما لغياب الأب، أو لتهربه من القيام بدوره الطبيعي أو لوجود اهتمامات خاصة به كأن يتزوج من زوجة ثانية فيهمل زوجته الأولى وأبناءه منها مما يهمش دوره في أسرته الأولى، وجميع هذه الأنماط وغيرها لاتمثل الشكل أو النمط الصحي، فالقضية على هذا الصعيد لاتتمثل في توزيع عادل للأدوار بين الأب والأم، ولا في التخصص فيها كتخصص الأم بأداء الأعمال المنزلية والأب في الأعمال الأرفع مكانة منها بل بجعل جميع الأدوار مشتركة بين الطرفين بمعنى المسؤولية المادية المشتركة للزوجين في الإنفاق على الأسرة وتلبية احتياجاتها حين تكون الفرصة متاحة للأم للكسب المادي، والمشاركة في عملية التنشئة الاجتماعية والتربية الأسرية دون تخصص الأم بالاشراف على دراسة الأطفال ومتابعتهم وتولي الأب اللعب معهم بل المشاركة في العمليات ذاتها، بالاضافة إلى المشاركة في تلبية

الاحتياجات العاطفية والنفسية للأطفال، فحب الأم لأطفالها ومنحهم الحنان والرعاية لا يغني ولا يعوض عن حب الأب لأبنائه وتلبية احتياجاتهم النفسية والعاطفية والانفعالية، وتوجيه الأم لا يغني عن إرشاد الأب للأبناء مما يجعل الوالدية ليست مجرد توزيع للأدور بل مسؤولية مشتركة ينهض بها الطرفان من خلال المشاركة في العمليات ذاتها تمهيداً لتوجيه الأبناء لمسؤولياتهم نحو أنفسهم واتجاه بعضهم البعض بما يجعل العلاقات الأسرية علاقات يتحمل مسؤوليتها الجميع لإشباع حاجات جميع أفراد الأسرة دون تمييز.

٢٠- العاملات في المنازل لسن مربيات للاطفال:

في إطار التغيرات التي حدثت في المجتمعات االعربية عامة والخليجية خاصة نتيجة الطفرة الإقتصادية والوفرة المالية تمت الإستعانة بالعاملات الأجنبيات لمساعدة المرأة الزوجة والأم في النهوض بمسؤولياتها نحو بيتها وأولادها نتيجة لتغير أدوارها داخل الأسرة ، و تعدد هذه الأدور نتيجة لخروجها للعمل و نتيجة لتطلعاتها الجديدة في تحقيق ذاتها من خلال ممارسة أعمال وأنشطة اجتماعية أخرى كان من نتيجته أن مارست العاملات في المنازل دوراً بالغ الأهمية والخطورة في الأسرة الخليجية حين تحول دورهن من دور ثانوي إلى دور أساسي يتمثل باحتلال مكانة الأم في تربية أطفالها وإدارة منزلها.

واذا كانت استعانة المراة بمن يساعدها في القيام بأعباء الأسرة لايمثل خطأ فإن الخطأ يكمن في تخلي المرأة الزوجة والأم عن أدوارها الأساسية والحيوية لغيرها، وذلك حين تعهد للعاملات

الأجنبيات برعاية الأطفال والقيام بكافة الخدمات لهم، والإشراف على كافة شؤونهم من مأكل وملبس وتنظيف وإشراف على الدراسة، والتدريب على القيام بالعادات والمهام اليومية مما يعني التخلي تدريجياً عن دورها في تنشئتهم وتربيتهم للعاملة في المنزل بما يجعلها تتحول إلى مربية غير مؤهلة للقيام بهذا الدور، ذلك انها لا تشارك الأم والأسرة مرجعيتها الدينية أو الثقافية أو الاجتماعية كما لا تشاركها منظومة قيمها ومفاهيمها والتي تمثل الأساس في عملية التنشئة الإجتماعية، وقد تفاقمت هذه الظاهرة في المجتمعات الخليجية بصورة باتت تهدد الأسرة والنسيج الاجتماعي من خلال تهديدها للأمن النفسي والعاطفي للأطفال وذلك بعدم إشباع حاجاتهم الطبيعية للحب والعطف والحنان من مصدره الطبيعي الكامن في الأمومة، بالإضافة إلى تعريض الأطفال والأبناء إلى تعارض أو تناقض في مفهوم الأمومة، فمن الطبيعي أن الطفل لايعرف لنفسه إلاّ أماً واحدة ولا يتوقع فطريا الا استجابات واحدة لحاجاته البيولوجية والنفسية والعاطفية والاجتماعية، فإذا به يتعرض نتيجة لوجود العاملة الاجنبية إلى ازدواجية الأمومة وإلى أنماط متعددة منها نتيجة لهذه الإزدواجية بالإضافة إلى أنماط متغيرة نتيجة لتوالي تغير العاملات وتعاقبهن على الأسرة مما يؤدي إلى إحداث خلل وفوضى في إدراكه للأدوار وفي توقعاته الطبيعية. ومما يزيد الأمور تعقيداً أن دور العاملة الاجنبية لا يخضع في معظم الحالات لأي توافق من أي نوع بينها وبين الأم، فالمعايير غائمة او مختلطة او متناقضة وأساليب التعامل لا تخضع لأي نظام مما يخل بطبيعة عمليات التنشئة والتربية باعتبارها عمليات واضحة منظمة، هذا بالإضافة إلى خطورة القيم والمفاهيم والعناصر الثقافية الوافدة الغريبة التي

تدخل الأسرة بدخول العاملة الاجنبية إليها مما يهدد النسيج الثقافي للأسرة بقيمها ومفاهيمها وأنماط سلوكها مما يتطلب تحديد دور العاملات في المنازل بكونهن مجرد مساعدات للأم في القيام بالأعمال المنزلية التي تستنفذ قواها، وتستهلك طاقاتها دون تحويلهن إلى مربيات ينهضن بأدوارها الأساسية ولن يتحقق ذلك إلا من خلال وعي المراة بمدى التهديد الذي يترصد أطفالها وأسرتها ومجتمعها نتيجة لاستنكافها عن أداء دورها الأساسي نحو أسرتها وأبنائها بدفعهم لتبني نماذج ثقافية واجتماعية هجينة، وتربية جيل لايشعر بالإنتماء لأبويه وأسرته بوصفهما من قاما على تربيته وتنشئته.

———

الفصل الرابع

برامج رعاية الأسرة
في دول مجلس التعاون الخليجي

الفصل الرابع
برامج رعاية الأسرة في دول مجلس التعاون
استعراض وتقييم

ولاً - برامج رعاية الأسرة ، واقعها، محتواها، خصائصها:

لقد ظهر مفهوم دولة الرعاية "Welfare State" ولا نقول "دولة الرفاه" في دول مجلس التعاون الخليجي منذ اكتشاف النفط واستخراجه وتصديره على نطاق واسع، وتكرس هذا المفهوم تدريجياً بشكل ترافق مع تراكم الثروة وما نتج عنها من تغيرات كبيرة في البناء الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والعمل وتطور وظائف الدولة ومسؤولياتها، وسعيها الدؤوب لتحقيق رفاهية المواطنين عبر توفير جميع الخدمات الاجتماعية وتلبية الاحتياجات الأساسية لهم، والعمل على رفع مستواهم المعيشي باضطراد.

وبذلك تولت الدولة معظم أدوار الأسرة والمجتمع المدني وغيرها من أشكال التنظيم الاجتماعي وأصبحت الحقوق الاجتماعية للمواطن جزءاً من منظومة الحقوق المدنية والسياسية للإنسان دون أي التزام منه غير التلقي، وبالتالي تضخمت الاعتمادات والمخصصات المالية اللازمة لتوفير خدمات التعليم والصحة والإسكان وشؤون الرعاية الاجتماعية وغيرها لفئات المجتمع المختلفة.

وإنطلاقاً من هذا الواقع المجتمعي والاقتصادي والسياسي الجديد الذي تبلور في أعقاب استخراج النفط وتراكم ريعه، واستناداً إلى تكريس هذا الواقع الجديد في بناء مؤسسي وتشريعات ودستور وغيرها من مقومات الدولة، تم التعامل مع الأسرة وحقوقها باعتبارها أساس المجتمع، يكفل القانون كيانها ويحمي تماسكها ويوفر الرعاية والتأهيل والأمن والدعم لأفرادها، وقد أكدت دساتير الدول الخليجية هذا الموقف والتوجه بشأن الأسرة بنصوص واضحة (أنظر في هذا الصدد: الطراح، ٢٠٠٢ الصفحات ١١-١٢) معبرة عن معالم سياسة رعائية للأسرة، وبالتالي محددة طبيعة البرامج والمشروعات الممكن اشتقاقها منها وتنفيذها، وينص دستور دولة الكويت (١٩٦٢) في المادة (٩) منه "على أن الأسرة أساس المجتمع، قوامها الدين والأخلاق وحب الوطن، يحفظ القانون كيانها ويقوي أواصرها ويحمي في ظلها الأمومة والطفولة... الخ ". كما نصت المادة (١٥) من الدستور ذاته على " أن على الدولة أن ترعى النشء وتحميه من الاستغلال وتقيه من الإهمال الأدبي والجسماني والروحي"، وكذلك نصت المادة (١٥) من دستور دولة الأمارات العربية المتحدة على " أن الأسرة أساس المجتمع قوامها الدين والأخلاق وحب الوطن، ويكفل القانون كيانها ويصونها ويحميها من الانحراف.. الخ". وفي مجال الحقوق الاجتماعية تكفل دولة الأمارات العربية المتحدة رعاية الطفولة والأمومة، وحماية القصر والعجزة بسبب المرض أو الشيخوخة والعاطلين عن العمل إجباريا، فتتولى الدولة تقديم المساعدات والدعم والتأهيل المناسب وفقاً لقوانين وتشريعات تنظم ذلك، أما دستور دولة قطر فتنص المادة الفقرة (أ) على أن الأسرة أساس المجتمع قوامها الدين والأخلاق وحب الوطن، وينظم القانون الوسائل الكفيلة بحمايتها من كل عوامل الضعف وتدعيم كيانها وتقوية أواصرها والحفاظ على الأمومة والطفولة في ظلها". كما تنص الفقرة (ج) من المادة ذاتها على أن " الدولة ترعى النشء وتصونه

من أسباب الفساد وتحميه من الاستغلال وتقيه شر الإهمال الجسماني والروحي". أما مملكة البحرين فينص دستورها في المادة (٥.أ) على "أن الأسرة أساس المجتمع قوامها الدين والأخلاق وحب الوطن، يحفظ القانون كيانها الشرعي ويقوي أواصرها وقيمها، ويحمي في ظلها الأمومة والطفولة، ويرعى النشء ويحميه من الاستغلال ويقيه من الإهمال الأدبي والجسماني والروحي، كما تعنى الدولة خاصة بنمو الشباب البدني والخلقي والعقلي".

وفي المملكة العربية السعودية تؤكد الدولة على أنها تستمد سياستها في المجال الاجتماعي، بخاصة ما يتصل بشؤون الأسرة ورعاية الشباب والطفولة والضمان الاجتماعي، من الشريعة الإسلامية السمحة وعمادها القرآن الكريم والسنة النبوية.

وبصورة عامة يمكن القول بأن معظم دساتير الدول العربية تنطلق في رؤيتها للأسرة من ربط الأسرة بالدين الإسلامي وما يتضمنه من أحكام الشريعة مؤكدة على طابعها الديني، ولكنها في الوقت نفسه تستعمل بعض التعابير مثل الاصالة والأخلاق لترك باب التأويل مفتوحاً، وذلك للتوفيق بين متطلبات العصر ومقتضيات التطور من جهة، والاتجاهات المحافظة التقليدية من جهة أخرى (خضر،١٩٩٦، ص ١٠٦).

ثانياً - رؤية نقدية لبرامج رعاية الأسرة في دول مجلس التعاون الخليجي:

١- إعتماد البرامج على تمويل الدولة:

تؤكد الدراسات والتقارير المنشورة لبرامج ومشروعات رعاية الأسرة في دول مجلس التعاون الخليجي على أن الدولة هي الممول الرئيسي- أن لم يكن الوحيد- لهذه البرامج منذ قرابة ثلاثة عقود. وفي ظل هذا الدور الرعائي تقلص دور المنظمات الأهلية والمجتمع المدني إلى أدنى مستوياته أو ظل محدوداً، بل أن العديد من هذه المنظمات ومشروعاتها اعتمدت على الدعم المالي والعيني من الدولة.

٢- إذكاء البرامج للروح الإتكالية:

لا شك في أن لبرامج ومشروعات رعاية الأسرة في دول الخليج العربية منذ نشأتها حتى الآن فائدتها وإنجازاتها، لكن اعتماد هذه البرامج على الرعاية المباشرة من الدولة، وتقديمها للمساعدات والمعونات المالية للأفراد والأسر باعتبار ذلك المكون الأساسي للبرنامج المعين، أدى إلى إذكاء روح اتكالية، وموقف سلبي من العمل المنتج لدى قطاع هام من المواطنين، وكسبهم لدخل غير قليل دون تقديم عمل مقابلة جعلهم يحجمون عن العمل في مهن وأنشطة إنتاجية عديدة ويتوجهون للعمل بقصد إشغال الوقت في أنشطة محدودة بأعمال الوساطة المالية والتجارية وعمليات المضاربة، أملا في تحقيق الكسب الوفير والسريع.

٣- لم تؤد البرامج إلى رفع المستوى المعيشي للمستفيدين منها:

بالرغم من التاريخ الطويل لبرامج ومشروعات رعاية الأسرة وتوفيرها الدعم المالي المستمر والكافي لتمتع الأسر بمستوى معيشي مقبول نسبياً، إلا أن هذه البرامج لم تتمكن من رفع المستوى المعيشي للمستفيدين منها تدريجياً عبر عمرها الزمني الطويل، كما أنها –أي البرامج والمشروعات- لم تسهم في زيادة الفرص وتوسيع الخيارات للمواطنين، فاستمر أفراد هذه الأسر أسرى للدعم المادي الذي يلبي احتياجاتهم المعيشية ويقيهم الوقوع في فقر الدخل، ولكنها في الآن ذاته لم تقدم لهم أي حماية في مواجهة فقر المعرفة والامكانات والقدرات، وتطوير قدراتهم من خلال تطوير امكاناتهم وقدراتهم ووسائلهم الإنتاجية والإبداعيه.

٤- البرامج ذات مضمون تقليدي لم يتغير مع الزمن:

تشير بعض الدراسات إلى أن أنماط برامج ومشروعات رعاية الأسرة استمرت تقليدية ولم تتغير من حيث المحتوى والمضمون، في الوقت الذي تغيرت فيه بنية الأسرة الخليجية وتأثرت وظائفها نتيجة التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي تعرض لها المجتمع الخليجي، الأمر الذي أحدث فجوة أو هوة اجتماعية واسعة بين التغيرات التي أصابت بنية الأسرة الخليجية،وتقليدية أنماط برامج ومشروعات رعاية الأسرة وجمودها، ولقد نجم عن اتساع هذه الفجوة تأثيرات سلبية أثرت على نوعية استفادة الأسر من هذه البرامج والمشروعات والأهداف المنشودة من وراء أنماط هذا النوع من الرعاية التقليدية (الطراح ٢٠٢ صفحة ٧٨).

٥- تتمحور البرامج حول تقديم خدمات إستهلاكية تفتقر إلى الإستدامة:

إن الخدمات التي تقدمها البرامج والمشروعات في معظمها خدمات استهلاكية تفتقد عنصر الاستدامة من خلال بناء القدرات والمهارات وتمكينها بإتاحة الفرص لها . ذلك أن تصميم هذه البرامج يقوم على الإستجابة لحاجة ما فردية أو جماعية لتقديم خدمة أو عون لأفراد أو لفئات تحتاج لهذا النوع من الخدمات أو المعونات لفترة من الزمن دون أن يتعدى ذلك إلى تطوير قدرات الأفراد بشكل جدي. فباستثناء بعض البرامج كمحو الأمية أو التدريب على ممارسة مهنة الخياطة وتطوير لغة أجنبية كاللغة الإنجليزية أو الإعداد لممارسة مهنة مربية في حضانة نجد أن هذه البرامج في غالبيتها قاصرة عن إعداد الأفراد لممارسة مهن إجتماعية تربوية أو تعليمية تمكنهم من أن يكونوا أفراداً منتجين لا مستهلكين.

٦- لم تؤد البرامج إلى الحد من المشكلات التي تتعرض لها المجتمعات الخليجية:

على الرغم من ارتفاع كلفة المساعدات والخدمات الاجتماعية إلا أنها لم تتمكن من الحد من تفاقم المشكلات ومواجهة التحديات الكبرى التي تواجه قطاعا هاماً من الأسر في بعض الدول الخليجية مثل تزايد معدلات البطالة، واتساع جيوب الفقر، والفجوة بين الأجيال وغيرها. ذلك أن الخدمات الإجتماعية بما فيها الرعاية الإجتماعية اقتصرت على مفهوم تقديم العون المادي لمحتاجيه دون تجاوز ذلك نحو مفهوم تمكين الأسرة من أن تكون وحدة إنتاجية قادرة على تلبية إحتياجات أفرادها من خلال المشروعات الإنتاجية الصغيرة التي بادرت إلى تنفيذها العديد من دول العالم النامي

وحققت إنجازات مهمة على هذا الصعيد، ويتطلب تنفيذ المشروعات الإنتاجية على صعيد الأسرة تثقيف الأسرة وأفرادها بهذا المفهوم لتحويلهم من متلقين سلبين إلى منتجين فاعلين وتدريبهم على إدارة هذه المشروعات لتحقيق النجاح وبالتالي مكافحة البطالة والفقر.

٧- لا تعبر البرامج عن تعاون فعال بين الجهات ذات العلاقة:

لا تميِّز بعض الدول الخليجية في تقاريرها التي تضمنت المعلومات المبينة في الجدول السابق عن البرامج والمشروعات التي تقدمها الوزارات المختصة للمواطنين كجزء من مسؤولياتها العامة كوزارة التعليم ووزارة الصحة من جهة، وبين عناصر معينة تعليمية وصحية وتشغيلية تتضمنها البرامج والمشروعات الأسرية التي تقدمها وزارات اخرى كالشؤون الاجتماعية مثلاً من جهة أخرى فبرامج ومشروعات الأسرة تتكون عادة من عناصر وأنشطة تتصل بتعليم أو تطبيب أو تشغيل الأسرة كوحدة اجتماعية أو بواحد أو أكثر من أفرادها كالمرأة أو الأطفال او كبار السن أو الافراد من ذوي الاحتياجات الخاصة، وتقع مسؤولية الإشراف والتنفيذ والمتابعة لهذه البرامج والمشروعات على عاتق وزارات الشؤون الاجتماعية، ومن الطبيعي والمتوقع أن تتعاون وزارات الشؤون الاجتماعية مع الوزارات والمؤسسات الرسمية صاحبة الولاية على قطاعات التعليم والصحة والتشغيل وغيرها. فالتعاون والتنسيق بينها يحقق الكثير على صعيد كفاية الأداء وحسن التنفيذ والحد من الإزدواجية وتخفيض الكلفة وتحقيق التكامل والشمولية في البرامج والسياسات الاجتماعية القطاعية.

٨- لا تركز البرامج على القيم التي تتطلع إليها المجتمعات الخليجية:

لا يلحظ المتمعن في نوعية وأهداف البرامج والمشروعات الأسرية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية كثيراً من الصلة والتركيز على القيم التي يتطلع المجتمع الخليجي العربي الإسلامي بهيئاته ومؤسساته إلى تحقيقها، فالصلة بين البرامج والمشروعات الموجهة للأسرة من جهة، والغايات الوطنية التي يرنو المجتمع لبلوغها من جهة اخرى، يجب أن تكون صلة عضوية، وقاعدة أساسية تبرر وجود هذه البرامج والأنشطة، وهذه الصلة تشكل مقياساً نوعياً لمدى فاعلية وجدوى تلك البرامج. فمفاهيم مثل التكامل الإجتماعي والتماسك الأسري، والتعاون والتعاضد بين أفراد المجتمع الأصغر فالأكبر، وتوسيع دائرة الشعور بالإنتماء من نطاق الأسرة إلى إطار المجتمع والوطن، وترسيخ الإرث الثقافي والأخلاقي وإحترام عناصره المختلفة من القيم الأخلاقية والإجتماعية مفاهيم وقضايا ذات بعد وطني لا بد من الإستناد إليها في برامج الرعاية الإجتماعية كمنطلقات وأهداف وأساليب للعمل لتعزيز العلاقة بين خدمات الرعاية الإجتماعية وأهداف المجتمع ككل.

٩- البرامج معزولة عن إطارها الفكري وعن السياق العام للسياسات الاجتماعية:

بما أن أدوار الأسرة المختلفة هي تعبير عن وظائفها البيولوجية والاقتصادية والعاطفية والنفسية والتربوية والاجتماعية، وبما أن الوظائف بطبيعتها ثابتة في تصنيفها ولكنها متغيرة في مضمونها، فإن الوظائف تمثل مجالات العمل في حين تمثل البرامج والمشروعات والأنشطة التي تساعد الأسر والأفراد على التكيف

ومواجهة التحديات الناجمة عن التغيرات التي يتعرضون لها، مضمون وظائف أو أدوار الأسرة بفعل العوامل والأسباب المختلفة.

إن البرامج والمشروعات الأسرية القائمة حالياً في دول مجلس التعاون الخليجي على تعددها وتنوع أهدافها ومضامين أنشطتها، إلا أنه يصعب تصنيف جزء كبير منها بالتوافق مع مجالات العمل (الوظائف أو الأدوار) المعروفة للأسرة، الأمر الذي يجعلها تبدو معزولة عن إطارها الفكري وعن السياق العام للسياسات الاجتماعية، فتصبح مجرد برامج تعالج مشكلة اجتماعية أو أكثر بصورة مباشرة وسطحية نوعاً ما، تفتقر إلى العمق المطلوب لمعالجة المشكلات من جذورها والقضاء على أسبابها.

وفي المحصلة فإن الهدف النهائي لإنشاء برامج ومشروعات للأسرة هو دعم الأسر ومساعدتها في القيام بوظائفها (أدوارها) الاجتماعية والاقتصادية والتربوية والبيولوجية وغيرها، فتمكين الأسرة من القيام بوظائفها مسألة مرجعية بالنسبة لتحديد مضمون ومجال عمل وأهداف برامج ومشروعات الأسرة .

١٠- تستند البرامج إلى قاعدة معرفية تراكمها الدراسات والبحوث:

بما أن البرامج والمشروعات تقوم على قاعدة تحقيق أهداف محددة، فمن الطبيعي أن يتم انشاؤها بناء على نتائج دراسات تحليلية مسبقة لواقع الأسر وللأسباب المؤدية للتغيرات المستمرة لهذا الواقع، وللآثار المترتبة على التغيرات واتجاهاتها، وهذا يعني أن إجراء الدراسات مسألة ضرورية، وتشكل جزءاً هاماً من إعداد البرامج

والمشروعات الخاصة بالنهوض بالأسرة وتمكين أفرادها وصياغة السياسات الأسرية المناسبة لتحقيق هذه الأهداف.

هذا وتقوم جميع دول مجلس التعاون الخليجي بدراسات متنوعة للأسرة والمجتمع فيها ولكن هذه الدراسات متناثرة وتحتاج إلى شيء من التركيز والانتظام في إطار برنامج بحثي متكامل يقوم على أساس مرجعية نظرية محددة وتوجيه فكري اجتماعي، وغايات مجتمعية وطنية منشودة، وأن يتم تنفيذه بمنهجية وأدوات علمية مناسبة (وحبذا لو كانت موحدة)، تراعي مسألة الترابط بين المتغيرات، والتكامل بين الظاهرات المختلفة، وتنشد توفير المعلومات الأساسية والتنموية الاجتماعية بصفة عامة.

ويلاحظ المطلع على الدراسات المتعلقة بالأسرة والتي أجريت في دول مجلس التعاون أن هناك نقصاً في الدراسات، وفي حالة وجود بعضها فإن هناك نقصاً في دراسات التتبع لرصد آثار متغير معين أو عدد من المتغيرات على الأسرة بنيتها وتركيبها وحجمها وإتجاهاتها وبالتالي فإن هذا النقص يبدو في البرامج والمشروعات المتعلقة بأنماط تكوين الأسرة وباتجاهات تغير حجمها ديموغرافيا واجتماعياً، وكذلك بالأسباب والآثار الحقيقية لتزايد مشكلات باتت تمثل أخطاراً اجتماعية كالطلاق، وتزايد أعداد ونسبة غير المتزوجات، وتأخر سن الزواج عند الذكور والإناث، واتساع الفجوة الثقافية والتواصل بين الأجيال، وتزايد أعداد كبار السن وأعباء وكلفة رعايتهم، وآثار الهجرة على القيم والسلوك والحياة الأسرية، وآثار العولمة على الأسرة والمجتمع والاندماج الاجتماعي وغيرها، علماً بأنه من طبيعة هذه الظاهرات والمشكلات أنها متداخلة تتأثر ببعضها البعض، ولا يجوز تجاهل علاقاتها المتبادلة عند دراسة

وتحليل أي منها، فمثلاً إن لإنخفاض معدلات الخصوبة، والهجرة، وارتفاع معدلات الطلاق وتزايد أعداد كبار السن، وانخفاض حجم الأسرة وغيرها من الاتجاهات الديموغرافية والاجتماعية تأثيراً في طبيعة العلاقة بين الأجيال وفي سلوك الأفراد وقدرتهم على التعامل مع المشكلات الاجتماعية والاقتصادية واختيار الحلول لها، كذلك فإن لتأخر سن الزواج والعمل خارج المنزل وللمستوى التعليمي للمرأة أثر مباشر على سلوكها الإنجابي المتمثل في العدد الإجمالي للأطفال الذين تنجبهم، وبالتالي على حجم أسرتها، كما أن زيادة معدلات الطلاق تؤثر على صورة مؤسسة الزواج والأسرة كارتباط وتماسك له قيمته الاجتماعية العالية ويتمتع بشكل من القدسية. وللطلاق آثاره المدمرة على الأطفال من الناحية النفسية والاقتصادية والاجتماعية، وعلاقته طردية مع انحراف الأحداث وله - أي الطلاق - آثاره القاسية والمدمرة أحياناً على الأبناء المعاقين والمرضى وكبار السن والنساء غير المؤهلات للعمل المنتج.

وهكذا هو الحال بالنسبة للآثار المتعددة والمتداخلة للتطور العلمي والتكنولوجي والمعلوماتي وللعولمة والهجرة وغيرها من الظاهرات الديموغرافية والاجتماعية على الأسرة ككل وعلى أعضائها منفردين، ففي الكثير من الحالات تؤدي الاتجاهات والتغيرات المتسارعة لهذه الظاهرات إلى الحيلولة دون أن تفي بعض الأسر بواجباتها والقيام بوظائفها الإنتاجية، أو الإنجابية، أوالاجتماعية فلا تستطيع تلبية احتياجات أفرادها في التعلم والتطبيب والعمل المنتج والتمتع بالمأوى الملائم والحياة النفسية المستقرة والكريمة. وفي حالة إجراء الدراسات التي تتناول هذه الظواهر فإن هناك غياباً واضحاً لأثر هذه الدراسات في القرارات الإجتماعية، فمتخذ القرار لايستند غالباً إلى مرجعية من المعلومات والقضايا والنتائج التي يتم

التوصل إليها، بل غالباً مايستند قراره إلى رؤية شخصية أو إجتهاد فردي كثيراً ما يتعارض مع الواقع ومتطلباته ويجعل من الدراسات ونتائجها تراكم معرفي لا وظيفة له مما يتطلب تنوير متخذ القرار وإضاءة قراراته بما يتوافر من معرفة عن الجوانب التي تتناولها هذه القرارات.

١١- وتتطلب برامج الرعاية الأسرية:

إعداد كوادر إشرافية متخصصة تقوم بإعدادها الدوائر المسؤولة في الدولة عن هذه البرامج مثل دوائر الشؤون الإجتماعية بالتعاون مع الوزارات والمؤسسات ذات العلاقة لتكوين كوادر قادرة على القيام بمهام التخطيط والإشراف والتقييم، وتتمتع برؤية واسعة للعلاقة بين برامج الرعاية الأسرية والقضايا الصحية والتربوية والتعليمية والإجتماعية العامة لتكون قادرة على تصميم البرامج والخطط من خلال الرؤية الشاملة لهذه الأبعاد المختلفة.

ويمكن القول أن برامج الرعاية الأسرية وإن إستطاعت في بعض الحالات أو في العديد منها أن تحقق أهدافها الضيقة المتمثلة بتقديم العون المادي لبعض أفراد الأسرة ، أو الخدمات الرعائية للمعوقين والأطفال الأيتام وكبار السن ، الا أن هذه البرامج لم تستجب للاحتياجات المتغيرة للأسرة الخليجية بما أصبحت تنطوي عليه من تعقيد يتمثل بعلاقة هذه الاحتياجات بالعوامل الإجتماعية والإقتصادية والتربوية والأخلاقية والصحية مما يتطلب التعامل معها من منظور شامل، والتخطيط للإستجابة لها بأخذ جميع هذه العوامل بالحسبان.

والأمر الآخر أن هذه البرامج حتى في إطار المفهوم التقليدي للرعاية الإجتماعية فإنها لم تصمم بصورة جيدة تكفل تنفيذها بصورة ناجحة، فهناك خلط بين الأهداف والوسائل أو الإجراءات وذلك بجعل الإجراءات والوسائل هي الأهداف في حين أن الأهداف هي الآثار النهائية المرغوبة للوسائل والأساليب المستخدمة.

وبالإضافة لذلك فإن برامج الرعاية الإجتماعية لم تتضمن الأبعاد والمفاهيم الجديدة التي استجدت في ميدان الرعاية الإجتماعية والتي تأثرت بتطور العلوم الإجتماعية، وتطور مفهوم التنمية الإجتماعية وعلاقتها بالتنمية الأسرية، مما أبرز مفاهيم جديدة كالتنمية المستدامة، والتمكين والفئات المهمشة هذه المفاهيم التي احتلت مواقعها في العمليات التنموية الموجهة نحو الأسرة وأفرادها، كما أن هذه البرامج لم تستوف حقها من التقييم للتعرف على عيوبها، وتلمس الإنجازات التي حققتها مما يفرض تطبيق عمليات التقييم المرحلي لكل مرحلة من مراحل التنفيذ ولعمليات التقييم النهائي للوقوف على النتائج النهائية لهذه البرامج من خلال آليات تتوافر على درجة من الموضوعية والدقة العلمية.

———

الفصل الخامس

موجهات ومعايير
لقياس مدى نجاح المشروعات الاجتماعية
الداعمة لرعاية الأسرة وأساليب تقييمها

الفصل الخامس
موجهات ومعايير
لقياس مدى نجاح المشروعات الاجتماعية
الداعمة لرعاية الأسرة وأساليب تقييمها

أولاً - الموجهات والمعايير المستخدمة لقياس مدى نجاح المشروعات الاجتماعية:

تمكننا أدبيات التنمية الاجتماعية بما تحفل به من إشارات وشروح لأساليب تصميم البرامج الاجتماعية وطرق تنفيذها وأساليب تقييمها من اشتقاق مجموعة من الموجهات والمعايير التي تبدو ضرورية وأساسية لتقييم المشاريع والبرامج المتعلقة برعاية الأسرة ، ولعل من أهمها ما يلي:

١- للبرنامج علاقة بالواقع الاجتماعي الذي تصدر عنه:

تصمم البرامج عادة في ضوء عملية تشخيص علمي موضوعي للواقع الاجتماعي للتعرف على طبيعته وظواهره ومشكلاته، والمبدأ الأساسي في تقييم أي برنامج هو النظر في مدى استجابته للواقع الاجتماعي وشروطه، ومدى تلبيته للحاجات الاجتماعية التي يخلقها هذا الواقع وكيف يتعامل مع هذه الحاجات، وما طبيعة القطاع السكاني أو الفئات التي يستهدفها وضرورة رسم صورة واضحة تتضمن الملامح الأساسية لهذا القطاع من حيث التوصيف

الاقتصادي والاجتماعي والعمري والتعليمي والنوعي... إلخ. ثم الطريقة أو الأسلوب الذي يتم بواسطته استهداف هذا القطاع، إن هذه المواءمة عملية أساسية لنجاح أي جهد وكلما ازدادت عملية الفهم لطبيعة الواقع الاجتماعي سياسياً واقتصادياً وثقافياً وتعليمياً أمكن التعامل معه بنجاح أكبر.

٢- مرونة البرنامج للاستجابة لواقع اجتماعي متغير:

تجتاح المجتمعات المعاصرة عمليات تغيير مستمر، منها ما هو ملحوظ وما هو غير ملحوظ، مقصود أو غير مقصود، وكثيراً ما يسبق التغيير عملية ملاحظته، وقد يكون التغيير جزئياً ومحدوداً بأن ينصب على ظاهرة واحدة أو على بعض جوانبها. وقد يكون أشمل فينصب على ظواهر عديدة، ويفترض في أي برنامج في المجال الاجتماعي أن يصمم لمجتمع متغير، بمعنى أن لا تتعامل البرامج مع قضايا أو ظواهر ثابتة أو احتياجات مفترضة لم تعد قائمة، كما يفترض رؤية العلاقات بين المتغيرات السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية ليتلاءم البرنامج مع الطبيعة المتعددة الجوانب للظاهرة الواحدة إذ لا يمكن أن تتماثل أو أن تتشابه برامج الرعاية الأسرية في دولة الوفرة مع برامج الرعاية في دولة العسر أو دولة العوز، كما لا يفترض أن تصمم البرامج بافتراض استمرار دولة الوفرة في حين بدأت تنتقل فيه إلى دولة العسر، أو أن تستمر البرامج التي وضعت لدولة تأخذ بالتوجه الاشتراكي على ما هي عليه في حين تكون الدولة قد انتقلت للأخذ باقتصاد السوق، الأمر الذي يفرض أن تتخلى الدولة عن العديد من التزاماتها ومسؤولياتها تجاه مواطنيها بتقليص برامج الرعاية

الحكومية الموجهة إليهم، لذلك لا بد أن تكون البرامج خاضعة لعملية تقييم مستمر في ضوء رصد مظاهر التغيير الاجتماعي وأن تكون البرامج على درجة من المرونة للاستجابة للمتغيرات في البنى الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، ويقصد بالمرونة القابلية للتعديل بدرجة تساوي التغير الحادث دون أن يخل ذلك بالأهداف العامة للبرنامج إذا اقتضى الأمر الحفاظ عليها، وغالباً ما يتم التعديل من خلال توفر البدائل لتستجيب للفرضيات المتعددة التي انطلق منها البرنامج، ولا بد في حالة حدوث هذه التعديلات أن يلم المشاركون بالبرنامج والمستفيدون منه بهذه التعديلات ودواعيها كي لا يسود الاعتقاد بينهم أن هناك خللاً بالتصميم.

٣- الواقعية:

إذا كان من الضروري أن تستجيب البرامج لحاجات الواقع فإن هذا لا يعني تحقق الموضوعية بالضرورة فقد تبدأ البرامج من عملية تشخيص للواقع وتفهم لحاجاته ولكن قد يعمل القائمون على تصميم البرنامج على وضع أهداف مغايرة لمتطلبات الواقع أو أهداف غير ممكنة التحقيق، أو التعامل مع قطاعات من غير الممكن تأمين احتياجاتها أو وضع آليات للعمل متعسرة التنفيذ، الأمر الذي يفقد البرنامج واقعيته وإمكانية تنفيذه، لذا فمن الضروري عند تقييم أي برنامج أن يفحص من حيث واقعية أهدافه ومنطلقاته وأساليب تنفيذه للتعرف على مصادر الضعف والقصور فيه إذا لم يتمكن القائمون عليه من تنفيذه بالشكل المطلوب، وكثيراً ما فشلت جهود اجتماعية في مجالات معينة لافتقارها للواقعية أو لعدم قابليتها للتنفيذ رغم سلامة الدوافع وحسن المقاصد.

٤- المنطقية والاتساق الداخلي للبرنامج:

يفترض في البرامج أن تصمم بمراعاة اعتبار المنطقية، بمعنى أن تكون في منطلقاتها وأهدافها ووسائل تنفيذها مقبولة منطقياً، فلا تدعي تحقيق أهداف لا يقبلها العقل لمدى ما تنطوي عليه من تفاؤل مفرط، أو بأن تكون أساليب التنفيذ ووسائله غير مفضية لتحقيق الأهداف التي يتطلع البرنامج إلى تحقيقها مما يفرض ضرورة تحقق الاتساق الداخلي بين أجزاء البرنامج بأن تفضي إلى بعضها منطقياً، وأن تستجيب الأهداف لطبيعة المجتمع واحتياجاته، وأن تتسق الأهداف والغايات، لذا فإن من المعايير الأساسية في عملية التقييم فحص الاتساق الداخلي للبرنامج والوقوف على مدى انسجام مكوناته وعناصره أو تعارضها، ومدى منطقية علاقاته بالواقع المحيط به وإلى أي حد يمكن لهذه الوسائل أن تحقق هذه النتائج منطقياً.

٥- السياسات التنموية للدولة إطار للبرامج والمشروعات:

العمل التنموي عمل له نسق ويمتاز بأنه نظام من الغايات والأهداف والوسائل والأساليب والأدوات والنتائج موجه لبيئة اجتماعية معينة لها قيمها ومفاهيمها وأنماط سلوكها وأسلوب حياة لأفرادها وجماعاتها، بيئة ترسم لها سياسات وتشتق منها استراتيجيات لتحديد منطلقات العمل لتحقيق غايات وأهداف محددة، لذا من الضروري أن تصمم البرامج في ضوء السياسات الاجتماعية المعتمدة، وفي إطار الاستراتيجيات المحددة، وأن تنسجم أساليب عملها مع الأساليب والوسائل التنموية المأخوذ بها أو المقبولة اجتماعياً وذلك لتسير كل الجهود في اتجاه واحد، لذا

فمن أهم موجهات عملية التقييم النظر إلى البرامج في ضوء السياسة التنموية، فإذا كانت السياسة الاجتماعية تهدف إلى تنمية الريف فمن غير المقبول أن يكون إطار البرامج مجتمع المدينة، وإذا كانت السياسة الاجتماعية تعتمد على النساء كعنصر فاعل في العملية التنموية فمن غير المقبول أن تدار البرامج وتوجه للشباب والأطفال دون النساء، وإذا كانت الاستراتيجية التنموية تعتبر الإنسان الفرد هو المنطلق فمن غير الممكن إهمال مشاركات الأفراد ومواقفهم واتجاهاتهم إزاء البرامج الموجهة إليهم. مما يؤكد أن التنمية بسياساتها واستراتيجياتها ومشاريعها وبرامجها عملية متداخلة مترابطة.

٦- الملاءمة بين البرنامج وكلفته المالية:

يفترض أن توضع التقديرات المالية للبرنامج بصورة تتناسب مع طبيعة البرنامج من حيث حجمه أو اتساعه ونوعه وفئاته المستهدفة وأهدافه، فلا يبالغ في التقديرات المالية بصورة لاتنسجم مع طبيعة البرنامج من جهة وبما يتجاوز إمكانية توفير المخصصات المالية له من جهة ثانية، وأن توزع المخصصات على أجزاء البرنامج ومراحله ابتداءً من الدراسات الممهدة له إلى تصميمه وعمليات تنفيذه وحتى عملية مراجعته وتقييمه، ومن موجهات عملية التقييم فحص الملاءمة بين البرنامج وكلفته إذ كثيراً ما يشوب تقدير الكلفة المبالغة في التقدير أو عكسه مما يعوق تنفيذ البرنامج أو يعرض المخصصات للهدر، كما يجب فحص عملية تقسيم المخصصات على أجزاء البرنامج إذ غالباً ما تخصص الأموال للجزء الخاص بالتنفيذ والإدارة دون الالتفات إلى الجزء المتعلق بالمراجعة والتقييم وإعادة التوجيه.

٧- البيئة المواتية للتنفيذ:

لا يفترض القائمون على العملية التنموية أو مصممو المشاريع والبرامج فيها أن تلقى البرامج دائماً أو غالباً قبولاً اجتماعياً، في حين يمثل هذا القبول أحد شروط النجاح في عملية التنفيذ، ويحدث في بعض الحالات أن يكون البرنامج مغايراً للبيئة من حيث طبيعة الأهداف التي يتطلع إلى تحقيقها أو من حيث الوسائل التي يستخدمها أو أن يكون البرنامج في كليته أو في بعض جزئياته مرفوضاً اجتماعياً بحكم طبيعة القيم والاتجاهات السائدة، فعلى سبيل المثال قد يرفض في مجتمع ما أي برنامج لتمكين المرأة من اتخاذ القرارات المتعلقة بحياتها وحياة أسرتها أو أي برنامج لتدريب النساء على المشاركة السياسية، وكثيراً ما تعوق البيئات الاجتماعية والسياسية والثقافية المناهضة تنفيذ البرامج وتحكم عليها بالفشل المسبق مما يفرض خلق بيئة مناسبة، وهذا يتطلب تصميم حملات إعلامية موجهة لتطويع القيم والأفكار والاتجاهات السائدة لقبول البرامج ذات المضامين الجديدة، لذلك فمن موجهات عملية التقييم فحص مدى ملاءمة البيئة لطبيعة البرنامج ونوع العقبات التي تتأتى عن عدم الملاءمة، بالإضافة إلى تقييم أساليب تطويع البيئة الثقافية، ومدى نجاعة تصميم الحملات الإعلامية ومدى تركيزها على الجوانب التي يفترض تعديلها أو تطويعها.

٨- تثقيف المستهدفين باعتبارهم فاعلين إيجابيين:

لقد انقضى العهد الذي كانت المشروعات والبرامج التنموية تتعامل مع المستفيدين منها كمتلقين سلبيين عليهم قبول ما يقدم إليهم، أو

الاكتفاء بتقديم الخدمات والمشاركات التي يطالبون بتقديمها إليهم كأفراد أو كجماعات. لقد تحولت البرامج الاجتماعية إلى أنشطة بالمشاركة تقوم بها مجموعة من الأطراف لكل طرف دوره المحدد، ومهما اختلفت هذه الأدوار أو تباينت فإن شروطاً أساسية لابد أن تتوافر، ومنها توعية المستفيدين بأهداف البرنامج المقدم إليهم، وإطلاعهم على نتائجه المبتغاة وتحديد أدوارهم فيه، وحثهم على المشاركة الإيجابية وتقديم المبادرات، وتحميلهم مسؤولية نجاح تنفيذه وتحقيق الاستفادة منه، ودعوتهم لتبني البرنامج واعتباره مشروعهم الخاص، وحثهم لاستحضار مبادرات فردية وجماعية للمشاركة في البرنامج لإنجاحه، لذا فمن موجهات عملية التقييم أن تتوجه للمستفيدين من البرنامج للوقوف على مدى معرفتهم بنتائجه وأهدافه، والتعرف إلى درجة دافعيتهم وحماسهم للمشاركة فيه، ومدى وعيهم بنتائجه وأهدافه ومدى معرفتهم بأدوارهم فيه، ونوع عمليات التثقيف والتوجيه التي تم تعريضهم لها مما يجعل عملية التقييم موجهة لجميع جوانب البرنامج.

٩- **تتأثر الأسرة بالمجتمع وتؤثر فيه/ تبادلية التأثر والتأثير:**

تعكس الأسرة حالة المجتمع والمتغيرات التي يتعرض لها، وهي في الوقت ذاته متغير أساسي في تشكيل الواقع الاجتماعي ضمن أشكال وأنساق محددة مما يجعل الأسرة تعكس عمليات التأثر والتأثير في المجتمع، ولعل هذا ما يفسر توجيه البرامج للأسرة من خلال أفرادها فإحداث التغيير على صعيد المستفيدين لابد أن يستتبع حدوث التغيير على صعيد الأسرة ومن ثم على صعيد المجتمع، ومن موجهات عملية التقييم على هذا الصعيد التعرف على المتغيرات الداخلية والخارجية المؤثرة في وضع الأسرة

وتحديد طبيعة هذا التأثير ودرجته وعمقه، وفي الوقت ذاته لابد من محاولة تعقب آثار أي تغيير يطرأ على الأسرة في بيئتها الاجتماعية المحيطة، ويحتاج هذا النوع من التقييم إلى قياس اتجاهات الأفراد والأسرة إزاء متغيرات محددة وهل أحدثت تلك المتغيرات تغييراً في السلوك الظاهر للأفراد أو في اتجاهات الأسر نحو قضية معينة؟ كما لا بد من تعقب بعض أشكال التغيير الاجتماعي ومحاولة التعرف على دور الأسرة في حدوث هذا التغيير وهذا يفرض على عملية التقييم التعرف على اتجاهات الأسرة وقيمها وعاداتها وأنماط سلوكها والتعرف على المتغيرات الاجتماعية ثم ملاحظة أشكال التأثير المتبادل بين الطرفين، وتحديد آليات الرفض والاستجابة التي تعبر عنها الأسرة حيال متغيرات معينة، وما هي الأشكال التي تتبدى فيها المتغيرات ذات التأثير وما هي الوسائل المساعدة أو المعينة لها لإحداث تأثيراتها ونتائجها.

١٠- التكامل والشمولية:

لما كان من الضروري أن يتوافر للبرنامج عند تصميمه التكامل الضروري بين أجزائه بتحديد الغايات والأهداف وأساليب التنفيذ والأدوات المستخدمة والأجهزة المنفذة، ومراحل التنفيذ وخطواته، وزمن التنفيذ ومدته، والمخصصات المالية والجهات الرسمية والأهلية المشاركة وأنواع المشاركة المطلوبة، والتسهيلات المرغوبة، وتحديد النتائج المبتغاة، لذلك فإن أي مقياس للتقييم يجب أن يكون قادراً على تقييم هذه الجوانب وغيرها بصورة شمولية مع مراعاة التكامل فيما بينها، وغالباً ما يستخدم نموذج واحد للتقييم يتناول جميع هذه الجوانب، وفي هذه الحالة يجب أن

يكون الفريق مؤهلاً لهذه المهمة خاصة إذا كانت طبيعة البرنامج تتضمن جوانب فنية أو تقنية تستدعي مشاركة مقيمين لديهم الخبرة في هذا النوع من النشاط، فإذا اقتضى الأمر تدريب النساء على استخدام الوسائط التكنولوجية الحديثة لرفع كفاءاتهن، وتحسين أدائهن فإن فريق التقييم لابد أن يتضمن أفراداً قادرين على قياس مدى ما حصلت عليه النساء من معرفة وتدريب في هذه الجوانب المحددة، كذلك بالنسبة لأي برنامج لتطوير المعرفة بلغة أجنبية أو لتحسين الأداء في أي برنامج له طبيعة فنية أو تكنيكية وهذا يفضي إلى القول أن عملية التقييم وفريق التقييم يجب أن يكون ملائماً لطبيعة المهمة التي سيقوم بها، كما أن عملية التقييم يجب أن تكون شاملة لجوانب البرنامج ولجزئياته وذلك للتمكن من إجراء التعديلات المطلوبة في جزء أو أجزاء منه.

١١- إدارة البرنامج قد تكون مسؤولة عن نجاحه أو فشله:

تؤدي الإدارة دوراً هاماً في نجاح أي مشروع أو برنامج إذ تعني الإمساك بجميع جزئيات العمل أو البرنامج وتحقيق الترابط والتكامل بينها وتوجيهها جميعاً نحو الأهداف المحددة لها، وتستطيع الإدارة الكفؤة إنجاح برنامج لاتتوافر له كل مقومات النجاح كما تستطيع إدارة غير كفؤة إفشال برنامج تتوافر له كل مقومات النجاح، لذلك لا بد في أي عملية تقييم إيلاء إدارة البرنامج العناية اللازمة بالتعرف إلى جهاز إدارته ومدى إلمامه بطبيعة العمل ومتطلباته. وعلاقته بفريق العمل والمستفيدين منه، وقدرته على اتخاذ القرارات المناسبة، واستعداده لتعزيز الصلات الإنسانية بينه وبين فريق العمل وبينه وبين المشاركين، وقدرته على استثمار الوقت والجهد بأجدى طريقة ممكنة، وحسن استغلال

المـوارد واسـتثمار الطاقـات واسـتعداده للتحفيـز وتنميـة الدافعيـة للعمـل، وتجنـب البيروقراطيـة والمركزيـة دون أن يـؤدي ذلـك إلـى تشتيت الجهد وإشـاعة الفوضـى فيـه، ثم قدرتـه علـى ممارسـة مهـام التوجيه دون التدخل في كل جزئيات العمل، وممارسة الرقابـة دون التسلط على العمل والقائمين به.

١٢- تصميم البرامج لتلبيـة إحتياجـات إجتماعيـة لا فرديـة، وعامـة لا شخصية:

إن أهـم معيـار فـي تحديـد البـرامج وتصـميمها تلبيتهـا لاحتياجـات حقيقية يفرضها الواقع الاجتماعي والبيئة المحلية، ودائماً ما تتصل هذه الاحتياجات بقطاعات أو فئات اجتماعية تعاني من العوز أو التهميش أو عدم القدرة على تلبية متطلبات الحياة مما يجعل العيش الكريم أمراً متعذراً، أو أن يجعل الاحتفاظ بمستوى مقبول للعيش أمراً غير ممكن مما يبرر التوجه لهذه الفئات لمساعدتها على مواصلة العيش وإشباع احتياجاتها الملحة، وتمكينها من تلبية احتياجاتها بنفسها، ومع ذلك فقد تصمم بعض البرامج بعيداً عن هـذه الاعتبـارات الحقيقيـة والموضـوعية وذلـك بالاسـتجابة إلـى رغبـات أفـراد أو جماعـات تجـد أن مـن مصـلحتها تصـميم بـرامج بالاستفادة من الأمكانات والتسهيلات التي تتيحها إدارات رسمية أو أهلية لخدمة أغراضها الشخصية المتمثلة بالوجاهة الاجتماعية، أو تحقيق المنافع المادية أو التسلق الوظيفي مما يفرض على عملية التقيـيم أن تكـون قـادرة علـى التمييـز بـين الاحتياجـات الحقيقيـة والمفتعلـة، وبـين العمـل المخلـص والمنـتج والعمـل التفـاخري المشكوك في دوافعه، وفي مثل هذه الحالات لا بد من إيلاء طريقة إنفـاق المخصصـات الأهميـة الضـرورية، لتجنـب مـا يعتـري هـذا

النشاط الاجتماعي من أشكال للفساد اختبرته العديد من المؤسسات الاجتماعية الرسمية والأهلية في الدول العربية، مما يتطلب تحصين هذا النوع من العمل الاجتماعي من تسلق المتسلقين وانتفاع المنتفعين.

١٣- التقييم عملية علمية تتطلب مهارات خاصة:

تكشف الموجهات والمعايير السابقة مدى ما تتطلبه عملية التقييم من معرفة ومهارات وخبرات خاصة، وأن العديد من البرامج تصمم دون اهتمام بضرورة أن تكون قابلة للتقييم، فنتائج أي برنامج يجب أن تكون قابلة للترجمة إلى أنماط من السلوك أو إلى مؤشرات قابلة للقياس مما يؤكد أن قابلية البرنامج للتقييم يجب أن تكون في الحسبان عند تصميمه، ويجب أن يتوافر لفريق التقييم مواصفات كأن يكون قادراً على إجراء التحليلات الضرورية لطبيعة المجتمع وللبيئة الاجتماعية وللاتجاهات العامة للعملية التنموية، ولمظاهر التأثر والتأثير في المجتمع، بالإضافة إلى القدرة على تحليل البرنامج وترجمة نتائجه إلى مؤشرات كمية يمكن قياسها وأخرى نوعية يمكن ملاحظتها وتسجيلها وتحليلها، فالتقييم جهد كلي يتطلب إلماماً عاماً ومعرفة خاصة وخبرات في هذا المجال، وغالباً ما تنفذ البرامج دون القيام بعملية تقييم لها مما يتعذر معه معرفة مدى نجاح البرنامج أو فشله، وكثيراً ما تقيم البرامج بإطلاق أحكام عامة تجانب الدقة والموضوعية والحياد وتستجيب للأهواء الشخصية والنزعات الفردية، والمصالح الشخصية مما يؤدي إلى الهدر بأشكاله المختلفة، الأمر الذي يفرض أن تكون عملية التقييم عملية علمية موضوعية نزيهة.

ثانياً - أساليب وآليات التقييم للبرامج والمشروعات الاجتماعية:

إذا كان من الممكن الحديث عن موجهات ومعايير للتقييم فالمؤكد أن ليس هناك نماذج أو أساليب للتقييم مستقرة تم التعارف عليها، بل هناك خطوط عامة ومفاهيم عريضة يمكن اشتقاق أساليب للتقييم منها تتلاءم مع طبيعة كل نوع من أنواع البرامج بالإضافة إلى الاستفادة من أساليب التقييم المستخدمة في بعض العلوم الاجتماعية، وتجدر الإشارة إلى أن هذه الأساليب متداخلة فيما بينها، تختلف عن بعضها بالنسبة لمؤشر واحد في العديد من الحالات، كما أنها متفاوته في أهميتها وكفاءتها في الحكم على نجاح البرامج وجدواها، لذلك تختلف كفاءة وفاعلية أي أسلوب من هذه الأساليب تبعاً لشموليته، ولمدى ملاءمته للبرنامج الذي يستهدف تقييمه ثم لسهولة أو تعقيد إجراءاته، ويمكن الإشارة إلى عدد من أساليب التقييم هي:

١- أسلوب التقييم المرحلي - Monitering

ويقصد به التقييم أثناء عملية تنفيذ البرنامج، ويعنى هذا الأسلوب بمتابعة الأداء وقياسه في كل مرحلة من مراحله، وتقديم مؤشرات عن الإنجاز عقب انتهاء كل مرحلة من مراحل التنفيذ.
ويمكّن هذا الأسلوب من ملاحظة أي انحراف في الأداء، أو أي ضعف ينطوي، أو يستجد عليه، أو ابتعاد الأداء المرحلي عن السير باتجاه الأهداف، ويمكّن هذا الأسلوب من مراجعة الأداء وتقويمه وإحداث التعديلات الضرورية لإعادة توجيهه نحو أهدافه.
ويوفر هذا الأسلوب تقييما مرحلياً لعنصر واحد من عناصر البرنامج أو لمجموعة من العناصر، أو لها جميعاً، كذلك يقدم تقييماً مرحلياً لجزء من أجزاء الأداء أو لمجموعة من أجزائه أو لها

جميعاً، لذا قد يؤدي هذا الأسلوب إلى إطلاق أحكام تقييمية غير واقعية أو غير صحيحة، ومن عيوبه إطلاق الحكم بفشل مرحلة من مراحل التنفيذ أو ضعف حلقة من حلقاته أو ضعف عنصر أو أكثر من عناصر الأداء في حين قد يستطيع القائمون على تنفيذ البرنامج في كثير من الأحيان من تعديل الأداء بعد اكتشاف أو ملاحظة الضعف في حلقة أو جزء من أجزائه، كما يمكن تعديل الأداء بتعديل عنصر فيه أو إدخال عنصر جديد عليه، ففشل عنصر من العناصر أو وجود ضعف في بعض المراحل لا يعني فشل التنفيذ أو فشل البرنامج بالضرورة، إذ يمكن استدراك بعض القصور من خلال إدخال تعديلات جزئية في كل مرحلة من مراحل التنفيذ.

٢- أسلوب التقييم النهائي - Project - End Evaluation

ويمكّن هذا الأسلوب في التقييم من النظر إلى عملية التنفيذ في مراحلها النهائية دون فصل بين المراحل المختلفة، ولا يُعنى هذا الأسلوب بضعف مرحلة أو فشل جزئية من جزئيات المشروع بل بالمحصلة النهائية له، ويكون التقييم في هذه الحالة لشتى عناصر البرنامج، ولجزئيات كل عنصر من عناصره مع التركيز على النتائج النهائية للبرنامج، ولا يمكن في هذا الأسلوب من أساليب التقييم التدخل عند ملاحظة أي ضعف أو قصور لإعادة تصحيح مسار التنفيذ، بل يفترض أن عملية التنفيذ يمكن أن تتدارك هذا الضعف وتصححه تلقائياً، وإذا تعذر ذلك فإن هذا الضعف سيترك آثاره في النتائج النهائية، وإذا كان من غير الممكن التعرف على العامل الذي أحدث الأثر النهائي الملاحظ، فإن المعيار لنجاح

البرنـامج فـي عمليـة التقيـيم هـو تحقـق النتـائج المرغوبـة أو عـدم تحققهـا. ويمكـن فـي أسـلوب التقيـيم الشـامل الجمـع بـين الأسـلوبين المرحلي والنهائي للتعرف على النتائج المرحلية والنهائية للبرنـامج أو المشروع.

٣- أسلوب التقييم بالنتائج - Result Based Programming

تصـمم بعض البرامج علـى أسـاس افتراضـات معينـة أي أن تنفيذ البرنـامج لابـد أن ينتهـي بتحقيـق نتـائج معينـة أو محـددة مـن قبـل، فالنتائج هي الترجمة للأهداف وهـي التـي تحدد الأنشطة والأدوات وأساليب العمل، كما أن الوسائل المستخدمة مبرمجـة لتحقيـق نتـائج محددة، ويرتكز هذا الأسلوب فـي التقييم علـى سؤال أساسـي هـو: هل تحققت هذه النتائج بالذات أم لا؟ ثم ما هي المقاييس التـي يمكـن بواسطتها التحقق من أن النتـائج قد حدثت أو تحققت بالفعل، ممـا يفترض معه أن تكون النتائج قابلة للقياس.

والواضـح أن معيـار نجـاح البرنـامج هـو تحقـق مـا يفتـرض تحققـه مسبقاً، أي أنه أسلوب من أساليب التقييم النهـائي ويختلـف عنـه مـن حيث أنه يفترض تحقيق نتائجه مسبقاً، إذ يتم تصميم هذا النـوع مـن البرامج لتنتهي إلى إحداث نتائج محددة بصورة مسبقة.

٤- أسلوب التقييم بالنتائج الكمية - Log Frames

يستخدم أسلوب التقييم بالنتائج الكمية في تلك البرامج التي لا ينطلق تصميمها من فرضية نظرية مفادها بأن على البرنامج لكي ينجح أن يحقق نتائج معينة، بل بضرورة أن يحقق نتائج ذات طبيعة كمية يمكن قياسها، وغالباً ما تكون هذه النتائج ذات علاقة منطقية بطبيعة البرنامج ومحتواه، ففي برنامج يستهدف تحسين صحة الأطفال فإن النتيجة المتوقع حدوثها منطقياً هي انخفاض معدلات وفيات الأطفال بنسب محددة يمكن قياسها والتعبير عنها كمياً، وتحقق هذه النتيجة هو المعيار لنجاح البرنامج.

وهناك اتجاه عام للتركيز على التقييم بالنتائج الكمية وذلك لسهولة التحقق من نجاح البرنامج أو فشله. فالنتائج المعبر عنها بالمؤشرات الكمية غالباً ماتكون مقنعة باعتمادها كمعيار للحكم، وتحقق النتائج المعبر عنها كمياً ليست هي مقياس النجاح بحد ذاتها بل اتجاهاتها بالارتفاع إذا كان الارتفاع هو المطلوب أو الانخفاض إذا كان هو المخطط له، ففي برنامج موجه لتخفيض معدل الأمية بين النساء فإن انخفاض هذا المعدل بنسب معينة نتيجة التعرض لنشاطات هذا البرنامج أو المشاركة فيها هو المعيار للحكم بنجاح البرنامج، ويبدو واضحاً أن هذا الأسلوب سهل الاستخدام إلا في حالة تعدد النتائج التي يفترض التعبير عنها كمياً وتداخلها بحيث يصعب الفصل بينها.

٥- أسلوب التقييم البعدي:

لا ينطلق هذا الأسلوب من أي فرضية مسبقة ولا يفترض أي نتيجة محددة، وبما أن كل برنامج تبدأ عملية تصميمه من وضع أو صياغة أهداف محددة فإن معيار نجاح البرنامج هو تحقيق مجموعة من النتائج المنسجمة مع الأهداف كنتيجة لتنفيذ البرنامج، ويتم في أسلوب التقييم هذا ملاحظة المستهدفين والبرنامج بعد التعرض لنشاطاته أو المشاركة فيها لتسجيل أشكال التغيير التي حدثت سواء أكانت تغيرات نوعية أو كمية، وأي نتائج نوعية يتم تسجيلها أو التعبير عنها كمياً تعتبر نتيجة لتطبيق البرنامج أو تنفيذه، أما معيار النجاح، فهو درجة التوافق والانسجام بين الأهداف والنتائج الكمية والنوعية.

٦- أسلوب التقييم القبلي – البعدي:

ويعتبر هذا الأسلوب في التقييم أكثر دقة من سابقه ويقوم على أساس الافتراض بأن التعرض لمتغيرات أو لنشاطات معينة أو المشاركة فيها لابد أن يحدث نتيجة أو نتائج من نوع ما، ولقياس أثر هذه المتغيرات أو النشاطات يتم إخضاع المستفيدين لعملية قياس للجوانب التي يفترض أن تتأثر بأنشطة البرنامج وتسجيل نتيجة عملية القياس في مؤشرات كمية أو نوعية، ثم تعاد عملية الملاحظة والقياس والتسجيل عقب التعرض لأنشطة البرنامج، ويعتبر أي فارق بين الملاحظتين القبلية والبعيدة أو بين القياسين هو نتيجة لتنفيذ البرنامج والمشاركة فيه، وفي حالات أكثر تعقيداً تستخدم مجموعتان تخضع كل منهما للملاحظة ولقياس المؤشرات المتصلة بالنتائج المتوقع حدوثها، ويتم تعريض واحدة من المجموعتين للمتغير أو للمتغيرات المطلوبة وتعاد عملية الملاحظة

والقياس وأي فارق في القياس بين المجموعتين يعزى لتأثير التعرض لمتغيرات البرنامج وهي في هذه الحالة أنشطته المختلفة.

ويعتبر هذا الأسلوب أكثر دقة وعلمية من غيره ولكن يفضل استخدامه في قياس أثر متغير واحد أو عدد محدود من المتغيرات لما يمكن أن يسببه تداخل المتغيرات وتفاعلها من تأثير في النتائج بحيث يصعب معرفة المتغير الذي أحدثها إلا في ظروف ضبط تجريبية عالية وهي غير ممكنة في هذا المجال.

٧- أسلوب التقييم بالتنفيذ وفاعلية الأداء:

يسود الاعتقاد عند تقييم البرامج أن تنفيذها هو المعيار الأساسي لنجاحها، وأسلوب التقييم بالتنفيذ وفاعلية الأداء ينطلق من أن العنصر الأهم في أي برنامج هو تنفيذه بفاعلية، فإذا ما تم التنفيذ في الوقت والسرعة المقررة للبرنامج، وفي إطار من إيجابية الاتجاهات وفاعلية المشاركة، فإن البرنامج يكون قد نجح في تحقيق أهدافه لأن التنفيذ في هذا الأسلوب هو المعيار الأهم للنجاح، ويغفل هذا الأسلوب العديد من الجوانب الأساسية مثل مستوى التنفيذ أو الأداء، والتزامه بالمعايير المقررة له، وطبيعة مشاركة المستفيدين في عملية التنفيذ، ومدى الانسجام بين النتائج والأهداف، وتبين عمليات تقييم البرامج أن العديد من البرامج فشلت رغم تنفيذها في تحقيق أهدافها، مما يصعب معه اعتبار التنفيذ وفاعلية الأداء معياراً للحكم بنجاح البرنامج.

٨- أسلوب التقييم بعامل واحد:

تتعدد العوامل والشروط التي يجب أن تتضافر معاً لتنفيذ البرنامج بنجاح أي بتحقيق نتائجه المتوخاة، وهذه العوامل المتعددة غير متساوية في أهميتها وهناك من يميل إلى اعتبار عامل ما أكثر أهمية من غيره من العوامل في إنجاح البرنامج، ويتصل هذا العامل في كثير من الحالات بالعوائق التي تعترض تنفيذ البرنامج، فإذا كان العائق هو عدم توفر مخصصات مالية لتنفيذه فإن التغلب على هذه العوائق بتوفير المخصصات يصبح هو العامل المعتمد كمعيار للنجاح. كذلك الأمر في حال التغلب على المعارضة الاجتماعية لتنفيذ البرنامج إن وجدت، ويرى البعض أن الإدارة الكفؤة هي المعيار الأهم فإذا ما توفرت هذه الإدارة فإن البرنامج لا بد أن ينجح في تحقيق أهدافه في حين قد تتوافر الإدارة الكفؤة ولكن قد يستجد من العوامل والمؤثرات ما يمكن أن يهدد نجاح البرنامج في تحقيق هذه الأهداف.

ولأن عملية التقييم يجب أن تكون عملية شاملة لجميع جوانب البرنامج وجزئياته وبيئته فإن التقييم بالعامل الواحد لا يمكن أن يقدم معياراً للحكم مهما بلغت أهمية هذا العامل لأن هذا النوع من التقييم لا يخرج عن كونه تقييماً جزئياً لا يستوفي مبدأ الإحاطة بهذه الأساليب ومعرفة إيجابياتها وسلبياتها وكيفية استخدامها وفي أي الحالات تستخدم بنجاح أكبر.

تعتبر مجموعة الموجهات والمعايير التي يفترض أن تستند إليها عمليات التقييم للبرامج والمشروعات موجهات موضوعية عامة غير خاصة بمجتمع من المجتمعات، بل هي موجهات تمثل ما أجمعت عليه

أدبيات التنمية الإجتماعية في إطار سعيها لتصميم برامج ملائمة وقابلة للتنفيذ وذات جدوى من حيث مدى تحقيقها لأهدافها، وتعتبر هذه الموجهات أو المعايير كأدوات ترسم أو تحدد خط العمل لا في عملية التقييم فحسب بل أيضاً في عملية تصميم البرامج أو المشروعات، فإذا ما تم أخذ هذه المعايير بالاعتبار في عملية التصميم فإن هذه البرامج ستكون قادرة على الاستجابة للحاجات التي أملتها أو فرضتها، وبالتالي ستكون البرامج قد حققت نجاحاً مسبقاً من ناحية نظرية مما يجعل أي خلل يعتريها يتعلق بعملية التنفيذ لا بالمنطلقات النظرية للعمل أو بعدم القدرة على إستيعاب الموجهات وشروطها، فالموجه المتعلق بالإدارة ومسؤوليتها عن تحقيق نجاح أو فشل البرنامج لا بد وأن يقود إلى إيجاد الإدارة الكفؤة عن طريق الإعداد والتدريب الفعلي الذي يأخذ بعين الإعتبار جميع العمليات الإدارية والإشرافية والتوجيهية التي يتطلبها البرنامج، مما يجعل هذه الموجهات موجهات للتطبيق لا مجرد إطار من المفاهيم النظرية لا غير، كما أنها تؤكد أن عملية تصميم البرامج وتقييمها هي عملية علمية تحتاج لشروط معرفية وعملية وليست عملية إعتباطية أو عشوائية تتم دون الإلتزام بمبادئ وشروط للعمل كما أن التصميم الجيد للبرنامج هو الذي يأخذ بجميع هذه الموجهات لا ببعضها، ذلك أنها تمثل منظومة من المعايير تكفل جودة التصميم والتقييم الأمر الذي يتطلب التدريب على تنفيذ كل منها، فالمعيار المتعلق بالملائمة بين البرنامج وكلفته المالية يتطلب التدريب على كيفية وضع الموازنة لبرنامج وكيفية تحليل البرامج للمفردات، والملاءمة بين أهمية كل مفردة والمخصصات المادية له بحيث ترصد المخصصات المناسبة لكل جزء من البرنامج بدءاً من الدراسات التمهيدية وحتى الإنتهاء من عمليات التقييم .

أما بالنسبة لأساليب التقييم فهي مجرد نماذج من الأساليب المتبعة في العلوم الإجتماعية، وليس هناك أسلوب أفضل من الآخر بل هناك

أسلوب أكثر ملاءمة لبرنامج ما من أسلوب آخر، وبالتالي فإن من أهم العوامل المؤدية لنجاح عملية التقييم إختيار الأسلوب الملائم والقابل للتنفيذ والتدرب على إجراءاته، والقدرة على تطبيقه بإتقان، ويمكن الجمع بين اكثر من أسلوب واحد كالجمع بين أسلوب التقييم المرحلي وأسلوب التقييم النهائي، وبين أسلوب التقييم الجزئي وأسلوب التقييم الكلي أو الشامل، والعلاقة بين موجهات ومعايير تصميم وقياس البرامج وبين أساليب تقييمها علاقة وثيقة فكلما أمكن تصميم برامج جيدة كان من الأسهل تقييمها بدقة ونجاح، فحين يستوفي برنامج معيار الواقعية بمعنى الإستجابة لحاجات الواقع وتحديد أهداف واقعية قابلة للقياس كانت عملية التقييم بإستخدام أسلوب من أساليب التقييم أكثر سهولة مما يجعل عملية تصميم وتقييم البرامج عملية مترابطة ترابطاً منطقياً وعملياً في آن واحد.

الفصل السادس

مقومات ومكونات تنموية
لتطوير برامج ومشروعات الأسرة
في الإطار الاجتماعي الخليجي والدولي

الفصل السادس
مقومات ومكونات تنموية
لتطوير برامج ومشروعات الأسرة
في الإطار الاجتماعي الخليجي والدولي

أولاً - الإطار الاجتماعي لبرامج رعاية الأسرة في مجتمعات دول مجلس التعاون الخليجي:

لا يمكن إبداء الرأي حول البرامج الاجتماعية ومنها برامج الرعاية الأسرية في دول مجلس التعاون الخليجي بدون تمثل الإطار الاجتماعي العام لهذه البرامج والذي يبين حركة المجتمع وملامحه العامة.

تعرضت المجتمعات الخليجية خلال العقود الثلاثة الماضية إلى عملية تطوير واسعة شملت مرافق الحياة المختلفة، وقد تسارعت وتيرة عملية التطوير في مرحلة الطفرة النفطية في أوائل السبعينات لتشمل قطاعات المجتمع وشتى جوانب الحياة فيه مما خلف آثاراً عميقة في البنى الاجتماعية والاقتصادية والثقافية الأمر الذي انعكس على فئات سكانية عريضة كالشباب والنساء والأطفال.

وقد عملت الحكومات الخليجية على استثمار بعض عائدات النفط في عملية تحديث واسعة لقطاعات بالذات أهمها قطاع الصحة وقطاع التعليم وقطاع الرعاية الاجتماعية فعملت على تطوير الخدمات الصحية، وتوفيرها بمستوى متميز لمواطنيها من خلال بناء المستشفيات وتوظيف الكوادر المتخصصة، كما وفرت فرص التعليم لجميع فئات المجتمع

وعملت على محاربة الأمية خاصة بين النساء، وتوسعت في مجال التعليم الأساسي والثانوي والجامعي، وقد استفادت المرأة الخليجية من فرص التعليم بمستوياته المختلفة فتزايدت أعداد الفتيات والنساء الملتحقات بجميع مراحل التعليم بما في ذلك التعليم الجامعي النظري والمهني، كما تأثر قطاع الرعاية الاجتماعية بالطفرة النفطية إذ توسعت معظم حكومات دول مجلس التعاون الخليجي في برامج الرعاية الأسرية، بما تشتمل عليه من تقديم المساعدة والعون المادي إلى المحتاجين، وتوسيع مظلة الضمان الإجتماعي والتأمينات الاجتماعية ورعاية الفئات الأقل حظاً في المجتمع.

وكان من نتيجة ذلك حدوث تغيرات عميقة في المجتمعات الخليجية، فتعميم التعليم وتوفير فرصه أحدث آثاراً في بنية الأسرة الخليجية فخرجت المرأة للعمل الأمر الذي غير من توزيع الأدوار داخل الأسرة ، إذ لم تعد المرأة تفكر في ذاتها في إطار المفهوم التقليدي للدور الاجتماعي وعلى أنها مجرد زوجة وأم وربة بيت، إذ برز وعي متنام بالأدوار الجديدة التي من خلالها تستطيع المرأة التعبير عن ذاتها وتحقيق طموحاتها ورفع مستوى الحياة لأسرتها الأمر الذي فرض تغييراً في أدوار الأسرة نحو مزيد من المشاركة والتعاون وتقاسم المسؤوليات.

ومع أن التغيير في وتيرة الحياة المادية كان أسرع من وتيرته في الحياة الثقافية والأخلاقية كما يحدث في كل المجتمعات التي تتعرض للتغيير نظراً لما تتسم به المنظومات القيمية من ثبات نسبي، إلا أن التحديث لم يلبث أن مس هذه المنظومات لينتج مظاهر جديدة للسلوك ولأسلوب الحياة، فمفهوم الحرية وممارسته في صورة خيارات فردية في التعليم والعمل والزواج، وتمثل الأفراد من نساء وشباب لمفهوم المساواة وتكافؤ الفرص، أحدث تغييراً في مواقف الأفراد والجماعات بل والمجتمع من قضايا ومشكلات اجتماعية عديدة، فممارسة النساء للعمل أدى إلى

استقلالهن الاقتصادي وتزايد مسؤولياتهن وتعدد أدوارهن وعدم تمسكهن بمؤسسة الزواج كقدر حتمي لا يمكن الخلاص منه إذا صارت هذه المؤسسة غير قادرة على توفير احتياجات المرأة النفسية والمعنوية ومنها حاجتها للتقدير والاحترام ككيان إنساني قائم ومستقل بذاته.

ونتيجة لعملية التحديث وتفاعل متغيراتها ظهرت مشكلات اجتماعية عديدة كارتفاع معدلات الطلاق، والتفكك الأسري وجنوح الأحداث وانحراف الشباب وأسهم في ذلك الانحسار النسبي لسلطة الأسرة ولتغيير أدوار أفرادها، وتعاظم سلطة جماعات الرفاق وتبنيها لقيم ومظاهر سلوك تتعارض مع قيم الأسرة الخليجية، كما برزت ظواهر جديدة كالزواج من أجنبيات نتيجة لغلاء المهور وللانفتاح على المجتمعات الأخرى وتأخير سن الزواج مع بروز نزعة استهلاكية ترفية أحدثت فوضى في القيم والاتجاهات ومظاهر السلوك.

ومع أن هذا يمثل الخط العام لتغيير في المجتمع الخليجي إلا أنه لم يحدث في كل هذه المجتمعات بوتيرة واحدة، أو تسارع متماثل أو متشابه، كما لم يتعرض كل مجتمع في دول مجلس التعاون الخليجي لنظام التغيير هذا بحذافيره وجزئياته مما أدى إلى ظهور تباينات عديدة نتيجة لاختلاف مفاهيم التحديث ومستوياته ومدى توافر شروطه، فهناك دول سبقت غيرها زمنياً في الأخذ بهذه العملية كما كانت أكثر سرعة في السير في مراحلها المتتابعة مثل مملكة البحرين ودولة الكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة في حين ظلت دول أخرى تسير ببطء شديد وحذر يقظ فقصرت جهودها على تحديث بنى الدولة المادية والاقتصادية دون غيرها إلا ما تأثر بعملية التغيير تلقائياً. وتمثل الفترة ما بين مطلع السبعينات ومطلع

التسعينات مرحلة واحدة لها سمات مشتركة. غير أن التطورات التي حدثت في العالم منذ مطلع التسعينات وحتى اليوم جعلت هذه المرحلة تتسم بمظاهر مختلفة عن سابقتها كما شكلت تحديات جديدة للمجتمعات الخليجية.

ثانياً - التغيرات الإقليمية والدولية وأثرها في المجتمع والأسرة في دول مجلس التعاون الخليجي:

شهدت المنطقة العربية والخليجية بالذات تطورات وأحداث هائلة من بينها حصد النتائج التي ترتبت على انخفاض أسعار النفط منذ منتصف الثمانينات ثم اندلاع حرب الخليج الثانية وما رتبته على بعض الدول الخليجية من مشكلات اقتصادية والتزامات مالية. وتعرض دولة خليجية لأخطار الغزو العسكري الذي ترك آثاراً عميقة في بناها الاقتصادية والمجتمعية فظهرت مشكلات لم تكن موجودة من قبل، وكان لما حدث في العالم من تغيرات سياسية أثر عميق في مختلف دول العالم ومجتمعاته، فسقوط حائط برلين وانتهاء الحرب الباردة والنتائج التي أفرزتها ثورة المعلومات وثورة الاتصالات والتي تمثلت بالمعلوماتية والاتصالاتية كتيارين معرفيين تكنولوجيين، وإنجاز الجيل السادس من التكنولوجيا المتقدمة كل ذلك غير من العالم الذي نعيش فيه بطريقة غير مسبوقة، ومهد لانتشار ظاهرات وتيارات اقتصادية ثقافية اجتماعية غزت العالم، كالعولمة كأمر لا يمكن تجنبه، واقتصاد السوق كنظام لا بديل عنه، والخصخصة كعملية لا بد منها.

كل ذلك جعل المجتمعات الخليجية في حالة تغير اجتماعي مستمر وحراك دائم متفاوت في سرعته من مجتمع خليجي لآخر. ومع أن التغير الاجتماعي لا يحدث بذات وتيرة التغير المادي إلا أن الثبات والسكون ليس

من طبيعة المجتمعات، وتزايد هذا الحراك مع زيادة انفتاح المجتمع على ما حوله واتصاله بالمجتمعات البعيدة عنه في إطار مفهوم العالم كقرية صغيرة فتأثرت مظاهر الحياة المادية والروحية نتيجة اتصال وتفاعل العناصر والمكونات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وقد اختلفت دول مجلس التعاون الخليجي في موقفها من هذه المتغيرات الدولية فمن كان منفتحاً منها على العالم في السبعينات والثمانينات واصل هذا الانفتاح وأخذ بدرجة أعلى من درجات التحديث والتطوير، ومنها من بدأ ينفتح على العالم بصورة أكبر كدولة قطر وسلطنة عُمان ، ومنها من اختار الانفتاح بصورة انتقائية كما في المملكة العربية السعودية مما أحدث اختلافاً في مدى تأثر هذه المجتمعات بالتيارات العالمية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية. وتتعرض بعض المجتمعات الخليجية حالياً لتغيرات بنيوية حادة كالتغير في التركيب السكاني فإرادة الانفتاح على العالم وتوافر رؤية مسبقة لموقع الدولة في هذا العالم جعل من بعض هذه الدول مراكز اقتصادية عالمية كما في دولة الأمارات العربية المتحدة وترتب على ذلك ظاهرة الهجرة إليها من دول العالم أجمع بهدف العمل مما أخل بنسب السكان الوطنين إلى الأجانب بصورة تهدد هوية الدولة ونسيجها المجتمعي، وقد عزز هذا الانفتاح وتلك الهجرة من تيار الزواج من أجنبيات الذي أنتج مشكلات مضافة تتعلق بهوية الأبناء رافق ذلك انخفاض معدلات الزواج من المواطنات الخليجيات مع الارتفاع في معدل الفتيات غير المتزوجات الأمر الذي ترك آثاراً بالغة على بنية الأسرة الخليجية.

والثابت أن المجتمعات الخليجية ومؤسساتها الاجتماعية وفي مقدمتها مؤسسة الأسرة تتعرض لمؤثرات غاية في القوة بحكم المتغيرات والمستجدات الدولية والإقليمية والوطنية مما جعل الأسرة الخليجية نهباً

لعوامل أحدثت وتحدث آثاراً متناقضة في طبيعتها لقيم العائلة التقليدية ولأنماط وأساليب حياتها.

كل ذلك أبرز مشكلات من نوع جديد كتأثر المجتمعات الخليجية بخليط من الثقافات المتجانسة والمتغايرة، وبأنماط متشابهة أو متعارضة من القيم وأساليب السلوك مما أوجد شكلاً من أشكال التناقض داخل هذه المجتمعات فهناك شيوع نمط وأسلوب الحياة الغربي بمظاهر سلوكه التغريبية والغرائبية خاصة بين الشباب ويتعايش هذا النمط مع نقيضه الذي يحاول التحرر من تأثير الثقافة الغربية ويتمسك بأسلوب وتقاليد الحياة العربية الإسلامية. ويبدو أن ظاهرة التناقض تفاقمت بسبب ردة فعل الشباب للمتغيرات الدولية السياسية والثقافية فإلى جانب ظاهرة التعصب والتطرف الديني عند الشباب نجد ظاهرة التسامح والاعتدال عند فئات عريضة منهم، مما يؤكد تصارع التيارات الثقافية والاتجاهات الفردية والجماعية، وقد يصل الحال في بعض المجتمعات الخليجية إلى حدود أزمة الهوية، فالتحديث يفرض التغريب في طرائق التفكير وأسلوب الحياة في حين يفرض الاتجاه التقليدي التمسك بالخصوصية الثقافية للحفاظ على الاصالة والهوية الثقافية الإسلامية والوطنية.

وتتباين المجتمعات الخليجية في درجة التحضر وفي حجم المجتمع الريفي ونسبته إلى حجم مجتمع المدينة، وينجم عن ذلك تباينات حادة في مستويات الحياة، وفي مدى توفر فرص العمل، ومستوى الدخل. وحركة الهجرة الداخلية وطبيعة المشكلات الناجمة عن عملية التحضر.

كما تتباين هذه المجتمعات في طبيعة المشكلات الاقتصادية التي تواجهها نتيجة لتفاوت عائدات النفط بين دول مجلس التعاون الخليجي ولتراجع هذه العائدات من ناحية ثانية. ففي حين تصل بعض الدول إلى حد

التشغيل الكامل نجد أن دولة كالبحرين تعاني نسبياً من مشكلة البطالة، وفي الوقت الذي نجد فيه ارتفاعاً هائلاً في معدل الدخل الفردي ومستوى الحياة في دولة ما نجد دولة أخرى يعاني بعض سكانها من الفقر.

وقد بلغت المشكلات التي تواجهها بعض الدول الخليجية حداً من الخطورة على حياة الشباب والأسرة ، فهناك مشكلات العنف، والتطرف الديني والجريمة وتعاطي الجنس غير المشروع، ومشكلة إدمان المخدرات، وأشكال الانحرافات الأخلاقية والسلوكية الأخرى مما يضع عبئاً ثقيلاً على كاهل الأسرة والمجتمع والدولة.

وإذا كانت هذه هي الملامح العامة للإطار الاجتماعي والثقافي لبرامج رعاية الأسرة، فما هي المقومات الأساسية لتطوير برامج رعاية الأسرة من منظور تنموي؟

ثالثاً - مقومات ومكونات تطوير برامج رعاية الأسرة من منظور تنموي:

١- أن تستجيب برامج رعاية الأسرة لتباين المجتمعات الخليجية في إطار تشابهها.

بداية لا بد من الإدراك بأن كل مجتمع يمثل نمطاً بذاته وأنه مهما تشابه مع غيره من خلال تماثل أو تشابه أنماط السلوك، وطرائق التفكير وأسلوب الحياة بل وفي الظواهر والمشكلات الاجتماعية فإن هذا التشابه يجب ألا يخفي أو ينفي التغاير والاختلاف الذي يجعل لكل مجتمع شخصيته الخاصة.

إن أي دراسة أو تأمل للبرامج الاجتماعية في مجال الرعاية الأسرية في دول مجلس التعاون الخليجي لا بد أن ينتهي إلى ملاحظة التشابه بل التماثل بين هذه البرامج، ويقوم هذا التشابه على أساس الافتراض بأن المجتمع الخليجي يمثل نسيجاً واحداً تتشابه ظواهره ومشكلاته، ومع أن هذا الافتراض لا يجانب الحقيقة إلا أنه لا يعكسها كاملة، ذلك أن المجتمعات الخليجية وإن كانت تتشابه في الكثير من الظروف والملامح إلا أن هناك تباينات عديدة بينها مما ينفي وحدة النسيج المجتمعي. ويفرض عدم تعميم البرامج وبالتالي عدم تخطيطها باعتبارها صالحة لمجتمعات عديدة متماثلة مع بعضها، بل يجب تكييف البرامج الاجتماعية ومنها ما هو في مجال الرعاية الأسرية لتلائم مجتمعاً بالذات له بعض مشكلاته التي تختلف عن مشكلات المجتمعات الأخرى المشابهة، لذلك لابد أن تصدر عملية تصميم البرامج عن رؤية قادرة على إدراك المتشابه، واستيعاب المتغاير والمختلف والاستجابة له من خلال برامج تمتاز بالجدة والابتكار.

٢- برامج رعاية الأسرة تبدأ من الإجابة عن سؤال: لأي واقع ولأي مجتمع تصمم هذه البرامج؟

لم تستطيع برامج رعاية الأسرة أن تتحسس المشكلات الجديدة التي أفرزتها المرحلة الجديدة من التطور الحضاري في العالم وضرورة أن تكون البرامج الموجهة للأسرة مصممة بهدف الحفاظ على النسق الأسري ببنيته وعلاقاته وقيمه وبالتالي تنقيته بهدف تعزيز الإيجابي منه كأن ينقى النسق الأسري من أي نظرة دونية للمرأة أو للطفل المعاق أو للشباب العاجز وتحصين هذا النسق ضد المؤثرات الخارجية التي تعصف به، فهناك ضرورة

لتصميم برامج جديدة وتكييف القديم منها للاستجابة لحاجات جديدة مثل حماية الشباب من الإدمان، وتحصين الفتاة من الانحراف، ولكي يتحقق ذلك لا بد للبرامج الاجتماعية ومنها برامج الرعاية الأسرية أن تبدأ من تشخيص الواقع وتحليله للتمييز بين المتحرك والثابت للعمل على تثبيت أنماط من القيم والسلوك الإيجابي المهدد بالتغير والتأثير على القيم ومظاهر السلوك الوافدة بهدف عدم تمكينها من الثبات والاستمرار، أي أن على البرامج أن تبدأ من الإجابة عن هذا السؤال، لأي واقع اجتماعي نريد أن نصمم البرامج ولأي الحاجات يجب أن تستجيب البرامج؟

٣- ضرورة أن تستجيب برامج رعاية الأسرة لعملية الحراك الاجتماعي:

إن تدقيق النظر في برامج الرعاية الأسرية لا بد أن ينتهي إلى نتيجة واضحة وهي أن هذه البرامج لا تعكس مرحلة زمنية معينة أي أنها لا تعكس حاضر هذه المجتمعات واحتياجاتها المستجدة، فهي اليوم (أي البرامج) كما كانت قبل عقد من الزمن أو أكثر أي أنها جامدة غير قادرة على اللحاق بعملية الحراك الاجتماعي في المجتمعات الخليجية، بل تقوم على أساس فرضية لا نصيب لها من الصحة، وهي أن المجتمعات الخليجية ثابتة ساكنة تنتج ذات المشكلات وتولد ذات الاحتياجات عبر الزمن، بل وكأنها معزولة عما يجري في العالم وعما يعصف به من مشكلات وأحداث ويفترض في القائمين على تصميم البرامج القدرة على رؤية هذا التغير وذاك الحراك ومتابعة اتجاهاته ومساراته، والاستعانة باختصاصيين في العلوم الاجتماعية وفي

حقل العمل الاجتماعي ممن يملكون الرؤية النافذة للآثار المترتبة على هذا التغير وكيفية توجيهه في المسارات المطلوبة والحد مما يمكن أن يترتب عليه من مشكلات، وهذا يعني أن تصميم برامج الرعاية الأسرية هو جهد مشترك يحتاج في حالات كثيرة إلى الاستعانة باختصاصيين في العلوم الاجتماعية والسلوكية والتربوية للعمل معاً في سبيل حماية المجتمعات الخليجية والأسرة بالذات مما يعصف بها من تغيرات.

٤- يجب أن تتجاوز البرامج السمة النمطية المحصورة برعاية ذوي الحاجات الخاصة:

يؤخذ على برامج الرعاية الأسرية في دول مجلس التعاون الخليجي أنها برامج نمطية جامدة موضوعاتها الأساسية رعاية المعاقين، المسنين، مجهولي النسب، الأيتام، القصر وتقديم مساعدات تأمينية (ضمان اجتماعي، تقاعد، بدل إجازات) برامج تثقيفية وتدريبية وتعليمية (محو أمية، تثقيف صحي، تعليم خياطة، تعليم حياكة، إدارة مدارس، علاج طبيعي، مكافحة تدخين، تحفيظ قرآن) ومشروعات أسر منتجة.

وعلى الرغم من أهمية هذه الفئات وضرورة رعايتها إلا أن اهتمام برامج الرعاية الأسرية يجب ألا يكون محصوراً بهذه الفئات وتلك القضايا، بل يجب أن تستمد موضوعاتها واهتماماتها من أي موضوع أو قضية تتصل بالأسرة أو بأحد أفرادها وأن تستجيب للمشكلات الاجتماعية التي يفرضها الواقع.

ومن المستبعد أن تكون هذه البرامج بمضامينها التقليدية، وبتصميمها غير المتقن قد أحدثت أي تغيير في حياة الأسرة الخليجية خاصة في غياب عمليات التقييم لنتائج هذه البرامج على الأفراد الذين تعرضوا لنشاطاتها والأسر التي شاركت فيها.

إن الافتراض الأساسي الذي يكمن وراء هذا النوع من البرامج أن الأسرة التي تحتاج إلى برامج رعاية هي أسرة نمطية، إما تحتاج لرعاية أطفالها من ذوي الاحتياجات الخاصة أو إثبات حاجتها أو حاجة بعض أفرادها للدعم المادي، أو تدريب النساء فيها على القيام بأعمال تدر دخلاً، ومع واقعية هذه الاحتياجات إلا أنها بالتأكيد ليست الاحتياجات الوحيدة أو الأساسية، فالأسرة الخليجية مضطرة للتكييف مع متغيرات الحياة الجديدة وهذا يتطلب عملية توعوية تثقيفية في مجالات عديدة مثل التعامل مع الشباب ومشكلاتهم، تدريب المرأة على القيام بأدوار جديدة في مجتمع جديد، التثقيف الصحي بطبيعة الأمراض الجديدة التي تهدد الأفراد والمجتمعات وطرق الوقاية منها.

٥- ضرورة ان تستجيب برامج رعاية الأسرة للتحولات الإقتصادية في الدولة والمجتمع:

لا تعبر برامج الرعاية الأسرية عن التحولات الاقتصادية البارزة في دول مجلس التعاون الخليجي فقد عرفت هذه المجتمعات بأنها مجتمعات الوفرة، ولهذه المجتمعات ملامح اقتصادية وثقافية واجتماعية خاصة من حيث مستويات الحياة المتقدمة، وتجاوز تلبية الاحتياجات الأساسية إلى تلبية الاحتياجات المستجدة التي يولدها التقدم الاجتماعي بالإضافة إلى درجات من الانفتاح على

الغـرب والتعـايش مـع قيمـه ومفاهيمـه للحيـاة ولأدوار النسـاء والشباب فـي المجتمـع، وتقبل التغير الاجتماعي ومحاولـة تـوفير شـروطه، ومـع أن المجتمعـات الخليجيـة مـا زالـت بالمقارنـة مـع المجتمعـات العربيـة تمثـل مجتمعـات الـوفرة إلا أنهـا تعرضـت لتغيـرات اقتصـادية عميقـة نتيجـة لعدم استقرار المنطقـة وتـوالي الحروب فيها وانخفاض أسعار النفط الأمر الذي أدى إلـى تحولها إلى مجتمعات العسر النسبي، بمعنـى أنها تعـاني العسر بالمقارنـة مع ظروفها الاقتصادية السابقة الأمر الذي لا بد أن ينعكس علـى البـرامج الاجتماعيـة وبالذات برامج الرعاية الأسرية، إذ لم تعد الـدول الخليجيـة قـادرة علـى تلبيـة احتياجـات الأفـراد والأسـرة بالصورة التي كانت عليها من قبل، ومن الثابت أن لدولـة الـوفرة منطلقاتها وأساليب عملها في ميدان الرعاية الاجتماعية والأسرية والتي تختلف عما هي عليه فـي دولـة العسر أو دولـة العوز بما يفـرض أن تسـتجيب البـرامج الاجتماعيـة لهـذا الاخـتلاف. هـذا بالإضافة إلى التباين في مستويات الحياة بين الدول الخليجية فيما بينهـا بمعنـى أن مجموعـة دول الرفـاه تتبـاين فيمـا بينهـا فـي مؤشراتها الدالة على مستويات الحياة فيها، ويفترض أن ينعكس هذا التباين علـى برامج الرعاية الأسرية فـي كل دولـة من هذه الدول.

٦- اتقـان تصـميم البـرامج بإيضـاح أدوار الجهـات ذات العلاقـة بأنشطتها:

ويلاحـظ علـى بـرامج رعايـة الأسـرة عـدم الإتقـان فـي تصـميم البرامج، وهذا يشمل التداخل بين الأساليب والأهداف، والافتقار إلـى وسـائل وأسـاليب جديـدة فـي التنفيـذ، وعـدم وضـوح أدوار

المؤسسات الرسمية والأهلية، ومجالات مشاركة مؤسسات المجتمع المدني، وعدم تحديد أدوار الأفراد المستهدفين مما يعزز الافتراض بأن النظرة إليهم لا تخرج عن كونهم متلقين سلبيين لما يقدم إليهم، وأن عملية تصميم البرامج لا تخرج عن كونها عملية روتينية تفتقر إلى المنظور التنموي الجديد في تصميم البرامج، ويطرح واقع هذه البرامج الحاجة إلى تغيير مفهوم الرعاية الاجتماعية الذي ينحصر بعملية تقديم الخدمات لفئات تعاني من العجز أو تقديم المال لفئات تحتاجه ليصبح مفهوم الرعاية وإعداد الأسرة وأفرادها لتتكيف مع مجتمع متغير وتجنب ما يمكن أن ينتج عن عمليات التكييف هذه من مشكلات تهدد الأسرة نفسها. وبالتالي تحصينها ثقافياً واجتماعياً ومادياً لتقوم بأدوار جديدة تحفظ هوية المجتمع وتعزز منظومته القيمية بالحفاظ على القيم والمفاهيم والاتجاهات البناءة، والعمل لتغيير الاتجاهات السلبية وتفعيل أدوار أفراد الأسرة ، وتمكين الفئات المهمشة والعاجزة والسلبية لتضطلع بأدوار إيجابية مؤثرة في اتخاذ القرارات المتصلة بحياتها وأسرها ومجتمعاتها.

٧- السياسات الاجتماعية إطار عام لبرامج رعاية الأسرة:

لم تحظ السياسات الاجتماعية بمثل ما أصبحت تحظى به في السنوات الأخيرة من الأهمية والأولوية والمكانة في حياة المجتمعات النامية ومنها دول مجلس التعاون الخليجي والدول العربية الأخرى، إذ لم تكن السياسات يوماً ضرورية وملحة كما هي في هذه المرحلة، إذ باتت هذه المجتمعات تتعرض لأزمات ومشكلات وتغيرات أساسية اجتماعية واقتصادية وسياسية ذات آثار سلبية على الانسان ونوعية الحياة فيها، وبالرغم من تفاوت مدى انتشار هذه الأزمات والتغيرات وحدتها من دولة لأخرى،

إلا أن ذلك لايقلل من ضرورة تبنى الدول المختلفة لسياسات واضحة الإطار والمفهوم والمضمـون والأدوات والأهداف في المجال الاجتماعي، فغياب هذه السياسات أو تهميش دورها في العقود الماضية أدى إلى تفاقم مجموعة من المشكلات والعلل المزمنة في بعض المجتمعات كانتشار الفقر وتزايد حدته، وارتفاع معدلات البطالة إلى مستويات غير مسبوقة، واستعصاء الاندماج الاجتماعي، وتهميش فئات عديدة وقطاعات غير قليلة من السكان، وتصاعد في حدة الصراع بين المجتمعات وداخل المجتمع الواحد، إضافة إلى ارتفاع معدلات الجريمة وانتشار المخدرات، وتضخم المديونية، وتراجع الإنتاجية وغيرها من العلل التي تعاني منها المجتمعات المختلفة بدرجات متفاوتة. وتؤكد دراسـات عديـدة أن للعولمـة والخصخصة وإطلاق العنان لآليات السوق وغيرها من العوامل والمعالم الجديدة الدافعة والمهيمنة على المشهـد الاقتصادي والسياسي والاجتماعي العالمي دور أساسي في تفاقم هذه الأزمات والمشكلات، وغني عن القول أن الأسر وبخاصة الأشد فقراً، والفئات السكانية الأكثر هشاشة وتعرضاً (vulnerable) كالأطفال والمرأة وكبار السن والمعاقين وغيرهم، هم الأكثر تضرراً ومعاناة من هذا الواقع المفعم بالأزمات والمشكلات المذكورة.

وعلاوة على ذلك كان للتوسع الحضري والهجرة والتصنيع والتكنولوجيا تأثيرات كبيرة على تكوين الأسرة ووحدتهـا وقيمها الثقافية ونمط حياتها، كما كان للتطورات الهائلة في المعلومات وسرعة انتقالها، وسهولة الحصول عليها، تأثيرات ثقافية واجتماعية وسلوكية عميقة باعتبارها تأثيرات خارجية أو

أجنبية أضحى بعضها يشكل تهديداً لا يستهان به للنسيج الثقافي والاجتماعي، وباتت الأسرة باعتبارها حجر الزاوية في المجتمع معرضة لتغيرات أساسية على صعيد حجمها وعلاقة أفرادها ببعضهم البعض ومع الغير، وعلى دورها في الإنتاج والتنمية، وكذلك على صعيد موقف أفرادها من القضايا السياسية والاجتماعية والثقافية واتجاهاتهم حيال العادات والتقاليد والثوابت الحياتية المميزة للهوية الوطنية.

٨- تصميم برامج رعاية الأسرة في إطار مواجهة التحديات المستجدة:

لقد واجهت دول مجلس التعاون الخليجي المشكلات والتحديات التي تتعرض لها بجهود وخطط إنمائية، ونفذت برامج ومشروعات في المجالات الاجتماعية بما في ذلك مجال رعاية الأسرة ، وحققت إنجازات يعتد بها في حالات كثيرة، كارتفاع مستويات الالتحاق بالتعليم، وتقدم الخدمات الصحية بحيث ارتفع معدل توقع الحياة في معظم هذه الدول إلى مستوى يقارب المستويات السائدة في الدول المتقدمة، وارتفاع معدلات مساهمة المرأة في قوة العمل والعملية الإنتاجية، وتزايد كبير في استخدام التكنولوجيا في العديد من الأعمال والمؤسسات والمرافق الحياتية الأخرى، وتوفير التأمينات والضمان الاجتماعي وتقديم المساعدات النقدية والإسكانية وغيرها من أشكال الرعاية وتلبية الاحتياجات الأساسية.

ولكن ما زال هناك الكثير من العمل والجهد المطلوب تحقيقه في مواجهة التحديات والمشكلات الاجتماعية والسكانية والثقافية

والاقتصادية التي تتعرض لها الأسرة الخليجية حاضراً ومستقبلاً، فمن طبيعة هذه التحديات والمشكلات أنها متغيرة ومتجددة، وسياسة الرعاية المباشرة وتلبية الاحتياجات الآنية للمواطنين استناداً إلى توافر الموارد حالياً لن تكون سياسة فعالة، أو حتى ممكنة على المدى المتوسط والبعيد، ما لم تأخذ بالاعتبار حق الأجيال القادمة في الموارد بالعمل على صيانة استدامتها، وهذا يعني ضرورة الأخذ بمفهوم الرعاية التنموي طويل المدى بدلاً من الرعاية المباشرة ذات المدى المنظور.

٩- برامج رعاية الأسرة في إطار رؤية الأسرة ككيان منتج إقتصادياً:

وإذا كانت الأسرة في دول مجلس التعاون الخليجي قد حظيت خلال العقود الأربعة الماضية، وخصوصاً في العقد الأخير منها، ببرامج ومشروعات تعبر عن اهتمام بها ورعاية لها بصفتها الوحدة الأساسية للبناء الاجتماعي، والإطار المؤسسي الأول الذي يمارس فيه الفرد عملية اندماجه في المجتمع، والمصدر الأول للمعرفة والتعلم والإعداد والتزويد بالدعم الاجتماعي والاقتصادي والنفسي والثقافي، وإذا كانت قد حظيت بتعزيز دورها في التفاعل والإسهام بتنمية الحياة الإنسانية سواء أكان ذلك في ضمان التنشئة وتوفير المأوى أو بالإعالة الاقتصادية، إلا أن ذلك الاهتمام وتلك الرعاية لم ترتق بعد بدور الأسرة لتكون كياناً فاعلاً ومنتجاً بدلا ً من كونها مجرد متلق للدعم الاجتماعي المباشر، كما أن الأسرة الخليجية في المجتمعات المحلية لم تصل بعد إلى أن تكون الوحدة القاعدية لتنمية مجتمعها ومؤسسة هامة لتشغيل أفرادها بأجر أو بدون أجر، ولم تتمكن

كذلك من صيانة دورها كحلقة وسطى لا غنى عنها بين الفرد ومؤسسات المجتمع المختلفة، وأن تكون بحق الإطار الأنسب لتأسيس علاقة الحوار والتفاعل الديموقراطي بين الأجيال وبين أفرادها على اختلاف خصائصهم.

١٠- تصميم برامج رعاية الأسرة في إطار مفهوم واسع للتنمية الإجتماعية وسياساتها:

ومع إدراكنا بأنه لا يوجد تعريف واحد متفق عليه للتنمية الاجتماعية، وأن أدبيات التنمية تحمل في جنباتها العديد من هذه التعاريف، فلا يضير ولا يجانب الصواب إن اعتبرناها عملية تضم جميع الجهود والأعمال لوضع الأسس والمرتكزات، وتصميم السياسات وإعداد الخطط والبرامج والمشروعات في المجالات الاجتماعية المختلفة بما فيها الأسرة ، بهدف إقامة مجتمع قوامه أفراد واعين لحقوقهم وواجباتهم ومتمسكين بانتمائهم الوطني والحضاري، ومتآلفين معاً ضمن وحدة وطنية متماسكة تسخر طاقاتها لتحقيق المصالح العامة والرفاه الفردي والمجتمعي، مجتمع من المنتجين المساهمين في الجهد الإنمائي الوطني وفي مواجهة التحديات والمشكلات الحاضرة وتجاوزها نحو مستقبل أفضل، مجتمع قادر على حشد جميع قواه وإطلاق طاقاته ليكون متميزاً ومتجدداً ومواكباً للعصر، وقادراً على منافسة الآخرين في رحاب العالم الجديد الذي بات منفتحاً ومتصلاً مع بعضه البعض، مجتمع تتقلص فيه المشكلات الفردية والجماعية وتتوزع فيه الفرص والخدمات والخيارات بالعدل بين الأفراد والفئات الاجتماعية والمجتمعات المحلية سواء بسواء. فإذا كانت التنمية الاجتماعية هي المقصد والهدف النهائي فإنها لا تتحقق بدون توفر سياسات مصممة مسبقاً وفقاً لرؤية وأهداف

محددة، ومنظور شمولي واضح المعالم تترجم إلى برامج ومشروعات يتم تنفيذها بأدوات ووسائل وموارد ملائمة كما ًونوعاً، والسياسية الاجتماعية (كما نراها) عبارة عن مجموعة القوانين والتشريعات والتدابير المباشرة وغير المباشرة والتدخلات والإجراءات والتوجهات الصادرة عن الحكومة ومؤسساتها المختصة، والتي تهدف إلى تنظيم وتطوير الواقع الاجتماعي وتحقيق إنجازات تنموية محددة تمس الفرد والأسرة والمجتمع بأكمله في المجالات الاجتماعية المتداخلة كالتعليم والصحة والأسرة والمأوى والتشغيل وغيرها من المجالات ذات الصلة بالاحتياجات الأساسية للفرد وتوسيع خياراته وتطوير قدراته وتعظيم مشاركته وتحسن نوعية حياته. ولكي تكون برامج ومشروعات الأسرة فعالة وذات جدوى وتأثير حقيقي في حياة الأسر وأفرادها يجب أن يتم تصميمها أي تحديد أهدافها والفئات التي تستهدفها ومواقع تنفيذها ومضمونها وأنشطتها.. الخ، انطلاقاً واشتقاقاً من سياسة أسرية واضحة المعالم والمضمون ومعبرة عن مفهوم للتنمية الأسرية و/أو منظور تنموي للأسرة وهذه السياسة الأسرية تمثل مكوناً أو فرعاً من مجموعة سياسات لفروع متكاملة للتعليم والصحة والتشغيل والإسكان وغيرها من المجالات وتشكل مجتمعة السياسة الاجتماعية الوطنية، أي مجموع السياسات الاجتماعية القطاعية كما يحلو للبعض أن يدعوها وكذلك الحال بالنسبة للتنمية الأسرية، فهي تمثل أحد مكونات التنمية الاجتماعية على المستوى الوطني، والتي تشمل تنمية التعليم وتطويره، والتنمية الصحية، والتنمية للقطاعات أو المجالات الاجتماعية الأخرى. واستكمالاً للمنطق ذاته فإن كلاً من السياسات الاجتماعية والتنمية الاجتماعية تشكل مكوناً وجزءاً عضوياً من منظومه

مكونات التنمية الشاملة وسياساتها للمجالات المختلفة الاقتصادية والسياسية والثقافية .. الخ.

١١- برامج رعاية الأسرة في إطار الإتساق والتكامل بين مكونات منظومة التنمية الوطنية الشاملة:

إن مسألة الاتساق والتناغم sincronization والتكامل Complementarity بين السياسات القطاعية وكذلك بين البرامج والمشروعات، وعدم تعارضها مع بعضها البعض مسألة مركزية بالنسبة للفاعلية والكفاءة والجدوى من حيث الكلفة والعائد. وغني عن القول ضرورة التأكيد على أن تصب مخرجات البرامج والمشروعات في المجرى الواحد للقطاع المعين (التعليم أو الصحة أو الأسرة أو التشغيل....الخ) والذي يتفاعل بصورة اندماجية "تكاملية في التيار العام للتنمية القطاعية الاجتماعية وسياساتها". وهكذا بالنسبة لسائر مكونات منظومة التنمية الوطنية الشاملة كما هو مبين في الشكل التوضيحي التالي:

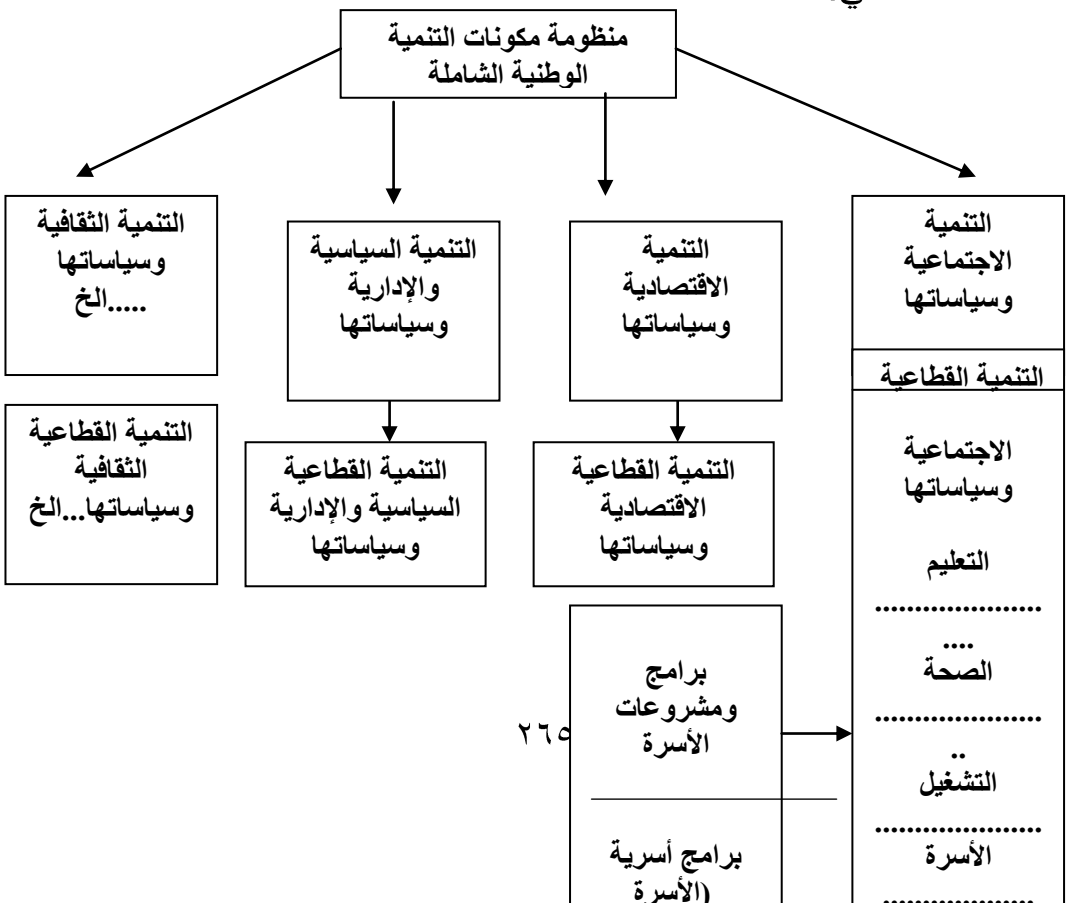

وتجدر الإشارة إلى أن برامج ومشروعات الأسرة تتضمن بالضرورة عناصر تعليمية وصحية وتشغيلية إنتاجية وإسكانية وغيرها، وتشكل جزءاً أساسياً من مضمون تلك البرامج والمشروعات، وبالتالي فإنها تعتبر عناصر ومكونات للتنمية الأسرية وسياساتها (أي تنمية قطاع الأسرة وسياساته) ولا يصح الخلط بينها وبين برامج ومشروعات تنمية قطاع التعليم أو الصحة أو التشغيل.... الخ وسياساتها. وذلك لا ينفي مسألة التنسيق والتعاون بهدف ضمان التكامل والاتساق على المستوى التنفيذي بين الجهات أو الأطراف (الوزارات، الدوائر، الهيئات،.....الخ) المسؤولة عن القطاعات الاجتماعية المختلفة.

١٢- صياغة الرؤى والسياسات هي محصلة جهد وطني في إطار الترابط والتفاعل بين القطاعات ذات العلاقة:

إن تحديد وصياغة المفاهيم والسياسات والأسس والرؤى للتنمية الوطنية الشاملة وسياساتها أو للتنمية الاجتماعية أو الاقتصادية أو غيرها، هي حصيلة جهد وطني وليست مهمة وزارة أو مؤسسة تنفيذية بعينها، وهي بطبيعتها عملية تتم على المستوى الموضوعي Thematic وبدون تقيد بالبناء المؤسسي التنفيذي. وبالتالي لا يعني تولي وزارة أو مؤسسة مسؤولية تنفيذ السياسات والبرامج في قطاع اجتماعي معين إحتكاراً لها على المستوى الموضوعي Thematic لمكونات وعناصر ذلك القطاع بخاصة تلك العناصر التي تتأثر وتؤثر في مضمون برامج ومشروعات القطاعات الأخرى.

ولعل هذا التشابك على المستوى الموضوعي وفي الآن ذاته الميل إلى الاستقلال وتحديد المسؤولية على المستوى التنفيذي، يجعل مسألة التنسيق والتكامل مسألة حساسة وعلى قدر كبير من الأهمية في مسيرة التنمية وكفاءة الأداء والاستخدام الأفضل للموارد المتاحة. وإذا كانت التجزئة والفصل بين القطاعات الاجتماعية على المستوى التنفيذي أمراً مبرراً من الناحية الإدارية والبنائية المؤسسية، إلا أن ذلك ليس له ما يبرره على المستوى الموضوعي. بل كان لفصل القطاعات وغياب التنسيق الحقيقي بينها على المستوى الموضوعي آثاراً سلبية تعاني منها المؤسسات المعنية بالشأن الاجتماعي في واقعها الحالي. فكما أشرنا سابقاً فإن التعامل مع القطاع الاجتماعي على انه قطاع خدمات ورعاية، وشبه منعزل موضوعياً عن القطاعات التنموية الأخرى، وأن مكوناته الفرعية يعوزها الترابط والتفاعل على المستوى الموضوعي، قد أدى إلى انه – أي القطاع الاجتماعي – بات شبه معزول وملحق بغيره من القطاعات، وإلى أن تكون علاقاته شبه منقطعة بالقضايا المجتمعية الكبرى كحقوق الإنسان والمواطنة والمشاركة المدنية والتنظيمات غير الحكومية في عملية الإنماء والبناء الوطني.

١٣- لم تعد الدول في ظل المتغيرات الدولية قادرة على القيام بدورها الرعائي الكامل لجميع مواطنيها:

أما على صعيد البرامج والمشروعات الأسرية فتطويرها بات أمراً واجباً، وعملية ضرورية في ظل الظروف والتغيرات الهائلة التي باتت تسود العالم خلال العقدين الأخيرين كالعولمة

والخصخصة والطفرة التكنولوجية والمعلوماتية الهائلة، وتراجع قدرة معظم الدول على تقديم المنح والمساعدات الاجتماعية نتيجة لتقلص إيراداتها وتراجع معدلات النمو الاقتصادي فيها مما أحدث آثاراً سلبية كبيرة اجتماعية واقتصادية وثقافية وبنيوية ووظيفية مباشرة وغير مباشرة على الأسرة وأفرادها.

ويبدو أن الأمكانات المادية المتاحة لكثير من الدول بما فيها دول مجلس التعاون الخليجي لم تعد تسمح للدولة المعينة بالاستمرار بالقيام بالدور الرعائي بمفهوم التكفل والمسؤولية الكاملة عن توفير احتياجات السكان في صورة منح اجتماعية يتلقونها بدون أدنى تفاعل أو مشاركة. فهذا المنهج أو الصيغة لسياسة علاقة الدولة بالأسرة والفرد في المجال الاجتماعي، قد أملتها ظروف ومعطيات مرحلة معينة من تاريخ تطور الدولة والمجتمع، حينما توافرت الموارد، وأنشئت مؤسسات الدولة لتحل كبديل للعمل الخيري الأهلي ولتحقيق التكافل الاجتماعي في زمن تميز بسيادة الأسرة الممتدة والقبيلة وقيم المجتمع الريفي. ومع تغير تلك الظروف والمعطيات برزت مشكلات اجتماعية عديدة جديدة أهمها على سبيل المثال لا الحصر، تراجع دور الأسرة في التنشئة الاجتماعية وتزايد الاتكالية على المؤسسات الاجتماعية في التربية، وتلبية الاحتياجات من الخدمات والرعاية والتكوين المادي والاجتماعي للفرد، وارتفعت معدلات الطلاق والعنف والبطالة والانحرافات الاجتماعية، واهتز الاستقرار الأسري، وتعقدت قضية تكوين الأسر بظهور قيم ومظاهر سلوكية جديدة

كغلاء المهور والمغالاة في المظاهر المتصلة بالزواج، وارتفاع نسبة غير المتزوجات، وتأخر سن الزواج، وزيادة أعباء المرأة نتيجة لتعدد أدوارها وغير ذلك من ظواهر ومشكلات.

١٤- إشـراك الأسـرة وتمكينهـا للقيـام بوظائفهـا نحـو أفرادهـا ومجتمعها:

ومن أجل مواجهة هذا الواقع الجديد بدأت تتصاعد الدعوة إلى إعادة الاعتبار للأسرة وتمكينها من القيام بوظائفها بكفاية وإقتدار نحو أفرادها وتجاه المجتمع كذلك. وأصبحت المنظمات الدولية والإقليمية وفي مقدمتها الأمم المتحدة ووكالاتها ولجانها الاجتماعية والاقتصادية تؤكد على أهمية تبني الدول لمنهج "التمكين Empowerment" و"الشراكة Partnership " في برامج ومشروعات الأسرة وكذلك في سياسة وأسلوب تعاملها مع الأفراد والهيئات المدنية والجمعيات الأهلية.

وتهدف عملية التمكين إلى استحداث برامج ومشروعات لدعم الأسرة في قيامها بدورها التربوي والاجتماعي والاقتصادي، ومساندتها لتكون واحة من الأمن والاستقرار لأفرادها وإطاراً يتفاعلون فيه بديموقراطية وعلاقات سوية يسودها الاحترام المتبادل والمحبة والرحمة والتعاون. ولكي تكون مؤسسة فاعلة في التنمية الوطنية وتحقيق التماسك الاجتماعي.

١٥- الحاجة لوضع قاعدة شاملة للمعلومات عن واقع الأسرة في دول مجلس التعاون الخليجي بالإستناد إلى الدراسات والمسوحات:

ولكي يتحقق ذلك، لا بد من توافر قاعدة شاملة من المعلومات والبيانات التفصيلية عن واقع الأسرة في الدولة المعينة، وإجراء تقييم معمق لأوضاعها المعيشية ولخصائصها ولطبيعة العلاقات السائدة بين أعضائها وغيرها من القضايا والتحديات والمشكلات التي تواجهها. فكما نعلم جميعاً أن المعلومات المتاحة عن الأسرة في معظم دولنا محدودة جداً، وبالتالي فإن معالم صورتها وإحتياجاتها ومشكلاتها غير محددة. ولا شك في أن إستكمال هذا النقص بمسوحات متخصصة ودراسات جادة سيؤدي إلى اختيار وإعداد أفضل البرامج والسياسات في هذا المجال. والتي من المؤكد أن تكون أكثر وضوحاً وتركيزاً وأعلى في جدواها وأقل في تكلفتها، وأكثر يسراً على مستوى التنفيذ وتقييم النتائج. وإضافة إلى ذلك فإن توافر المعلومات بصورة منظمة ومدروسة يساعد في إغناء أنشطة التوعية للأفراد، وفي تعزيز دور الأسرة الحيوي في التنمية المستدامة وبأن تكون السياسات والبرامج الإنمائية العامة والقطاعية حساسة تجاهها فتأخذ مؤشراتها بالاعتبار وتكون نتائجها مؤاتية للأسرة وأعضائها.

وإنطلاقاً من هذه القاعدة من المعلومات والتقييم الشامل لأوضاع الأسرة وواقعها تتحدد إحتياجاتها الأساسية الاقتصادية بمعنى الدخل الكافي لحياة كريمة مستقرة، والمأوى الملائم، والتعليم والصحة والترفيه والثقافة والعمل وغيرها من الاحتياجات والمسائل ذات الصلة بنوعية الحياة، والتي من المعلوم أنها تختلف من بيئة لأخرى، وفي الآن ذاته تحدد قدرة

وإمكانيات الأسرة على تلبية هذه الاحتياجات. وفي ضوء ذلك يتم تصميم البرامج والمشروعات من حيث نوعها وموقعها الجغرافي والفئة التي تستهدفها وأنشطتها وغيرها من عناصر لتصميم المشاريع المعروفة.

١٦- الشراكة بين أطراف التنشئة الاجتماعية والتنمية الاسرية ضرورة تعبر عن المسؤولية المجتمعية:

ويجدر التأكيد على أن مسألة الشراكة الحقيقية والفعّالة بين جميع الأطراف الفاعلة من الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص والمستفيدين من المشروعات تقع في صلب مقومات عملية "التمكين" ومكوناتها. وتبدأ هذه الشركة من تصميم وتطوير المشاريع وتنفيذها، والمشاركة في اتخاذ القرار، وتقييم النتائج والمخرجات، وانتهاء بالمحافظة على استمرارها وإستدامتها. وبذلك تكون المسؤولية في البرامج والمشروعات الأسرية مسؤولية مجتمعية، تكون الأسرة وأعضاؤها من المستفيدين، والمجتمع المحلي، شركاء وليس مجرد متلقين للخدمات التي تقدمها تلك البرامج.

ومن البرامج والمشروعات الهامة لتمكين الأسرة ، تلك التي تركز على التثقيف والتوعية للأفراد والمؤسسات والمسؤولين التنفيذيين وصنّاع القرار والمجالس التشريعية وغيرهم، بقضايا الأسرة وتطورها والتغيرات والتحديات التي تتعرض لها، وتمس بنيتها والعلاقات بين أفرادها ووظيفتها، بخاصة تلك الناجمة عن العولمة والتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية والثقافية المرافقة لها.

ومن البرامج والمشروعات كذلك تنمية وتطوير القدرات الفردية بشكل يعوّض الضعف في التنشئة الاجتماعية مما يعزز المهارات الفردية في التفاعل بين أفراد الأسرة الواحدة ويسهم في تجسير الفجوة بين الأجيال. فالتدخل على هذا الصعيد مرتبط إلى حد كبير ببناء الأسرة وتدعيمه لتمكينها من التكيف مع التغيرات والظروف المتغيرة المحيطة بها. ولكي يكون ذلك ممكناً يجب أن تنسق الجهود المبذولة في هذا المجال للتعرف على اتجاهات التغير وأسلوب التعامل معها، والمحافظة في الوقت نفسه على الموروث الوطني والهوية الثقافية. ولعل من أهم القضايا التي تقع في إطار هذا النوع من البرامج مسألة تفاهم الأجيال وتفاعلها إيجابياً، ومسألة علاقة الذكور بالإناث في الأسرة ، وقضية تقاسم الأدوار في إدارة شؤون الأسرة وغيرها.

١٧- الحاجة لوجود أجهزة إشرافية وأخرى تنفيذية لتطوير برامج رعاية الأسرة:

وفي السياق ذاته لا بد من الإشارة إلى برامج تطوير القدرات للمؤسسات والأفراد المعنيين بقضايا الأسرة وبالعمل في المشاريع المتعلقة بها. وذلك بهدف رفع مستوى الأداء وتنفيذ الأنشطة وتعظيم العائد والاستفادة من تلك الأنشطة.

وهناك مشروعات تدريب أفراد الأسرة وتطوير مهاراتهم المهنية وتنويعها، وهي مشروعات مهمة لوقاية الأفراد من الآثار السلبية على صعيد العمل والدخل الناجمة عن التغيرات المفاجئة.

ويقع في صلب عملية التمكين للأسر تلك البرامج والمشروعات الموجهة للعمل مع الأسر الفقيرة وذات الدخل المحدود، وذلك لتطوير أنشطة تساعدها في تحسين الدخل وشروط معيشتها بالاعتماد على قدراتها وإمكاناتها الذاتية المتاحة.

وكذلك تطوير آليات مؤسسية اجتماعية للعناية بكبار السن وغيرهم من الفئات الخاصة كالمعاقين (ذوي الاحتياجات الخاصة) والأيتام، والأشخاص المحرومين من الحياة الأسرية Family –Less وغيرهم؛ مؤسسات تحظى بقبول المستفيدين منها، وأكثر حداثة في المفهوم والمضمون من المؤسسات الايوائية القائمة حالياً التي لا تلبي احتياجات الملتحقين بها بالصورة والشكل والمضمون الذي توفره الأسرة ، كما أن مسألة مشاركة المنتفعين من هذه المؤسسات والمجتمع المحلي في تطوير المؤسسات المذكورة وتسييرها وتقييمها وفي وضع الحلول للمشكلات والعقبات التي تواجهها، تعتبر مسألة أساسية في تمكين هذه المؤسسات وإستدامتها وتحقيق أهدافها.

ويتطلب ذلك كله إعداد أجهزة اشرافية وأخرى تنفيذية بكوادر متخصصة مؤهلة للعمل في هذا النوع من البرامج من جهة بالاضافة إلى دورها في حث وتحفيز الجهات ذات العلاقة في المجتمع المحلي والمجتمع بوجه عام للمشاركة في هذه البرامج كتعبير عن المسؤولية الجماعية التي يتحملها المجتمع ومؤسساته في المشاركة في برامج رعاية الأسرة وتطويرها.

———

المراجع

١- باقادر، أبو بكر: التطور الاجتماعي والعمراني وآثارهما على البيئة والأسرة. سلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالية، العدد(٣٦)، المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية، المنامة، البحرين ١٩٩٨.

٢- خضر، أسمى: المساواة والمشاركة في إطار الأسرة ، رؤية قانونية. مجلة الفكر العربي. العدد ٨٣، شتاء ، ١٩٩٦ ص١٠٦.

٣- الطراح، علي أحمد : دراسة تقييمية حول فاعلية برامج ومشروعات رعاية الأسرة في دول مجلس التعاون، يونيو٢٠٠٢. وثيقة قدمت للدورة التاسعة عشر لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، (مسقط ١-٢ أكتوبر)٢٠٠٢.

٤- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (اسكوا): القضايا المشتركة في خطط/ برامج عمل المؤتمرات العالمية للأمم المتحدة. مشروع المتابعة الإقليمية المتكاملة في الدول العربية للمؤتمرات العالمية للأمم المتحدة، بيروت ٢٠٠١.

٥- وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بدولة الكويت والمكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون: دليل مؤسسات وبرامج رعاية الأسرة في دول مجلس التعاون، الكويت ٢٠٠٢.

———

رقم الإيداع في إدارة المكتبات العامة

د.ع. 2004/3844

رقم الناشر الدولي: ISBN 99901-30-04-3